6. Kaiser, C.J., Helber, L.E, (1978), Tourism, Planning and Development, CBI, Publishing Company, INC, Boston Massachusetts, P. 175.
7. Law, C.M. (1993), Urban Tourism Attracting Visitors to Large Cities, Mansell, London, England.
8. Lundberg, D.E. (1990), Tourist Business, Six Edition, Van Nostrand Reinhold, New York.
9. Sharpley, R. (2000), The Influence of Accommodation Sector on Tourism Development: Lesson from Cyprus. Hospitality Management Pergamon.
10. Smith, S.I.J. (1983), Recreation Geography, Longman Group, London.
11. Winfree, W.M. (1996), A historical Perspective, in Hotel Development, PKF Consulting, Uli Urban Land Institute, Washington, D.C. U.S.A.

* * *

الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية

د. أحمد سعيد دحلان*

الإطار الجغرافي لمنطقة الدراسة :

أقدمت إسرائيل، بعد مرور نحو 38 سنة على احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية، على فك الارتباط مع قطاع غزة، من جانب واحد، وعلى تفكيك جميع المستعمرات اليهودية المقامة على أراضيه، والانسحاب العسكري الكامل منه في سبتمبر 2005. ثم فككت بالإضافة إلى ذلك، أربع مستعمرات صغيرة معزولة في شمال الضفة الغربية، وأعادت انتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق أخرى. ويبلغ عدد مستوطنى مستعمرات شمال الضفة المفككة 582 مستعمراً في نهاية عام 2004، موزعين على النحو التالي: مستعمرة جانيم 147، حوميش 181، سانور 112، كديم 142 (بتسيلم، 2005). أما عدد مستوطنى قطاع غزة فقد بلغ 8195 مستعمراً، في نفس التاريخ السابق، ونظراً لأن سياسة فك الارتباط الأحادي والانسحاب أصبح منهجاً قابلاً للتطبيق، ويلقى قبولاً لدى كثير من ساسة إسرائيل، فإننا سنعمل على فهم هذه الخطوة الإسرائيلية وبيان أبعادها الجيوبوليتيكية وأثارها على مستقبل الضفة الغربية.

ويُشكل قطاع غزة، من الناحية الجغرافية، امتداداً طبيعياً للسهل الساحلي الفلسطيني الممتد من حيفا في الشمال حتى شبه جزيرة سيناء في الجنوب الغربي. ويبلغ طول القطاع من الشمال إلى الجنوب حوالي 45 كم، بينما يتفاوت عرضه بين 5–7 كم في الجزء الشمالي و 10– 12 كم في الجزء الجنوبي. ويرتفع سطح الأرض بشكل عام تجاه الشرق حتى يصل إلى ارتفاع 85 متر فوق سطح البحر في منطقة تل المنطار الواقعة إلى الشرق من مدينة غزة. وكانت الكثبان الرملية الهلالية الشكل – التي كونتها وشكلتها الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية – تُغطي حوالي 100 كم2 من

مساحة القطاع قبل أن تتعرض للنهب الإسرائيلي على نطاق واسع. وتمتد هذه الكثبان على طول الساحل بعرض يتراوح بين 1.5 إلى 4.5 كم. ويلاحظ انقطاع التواصل الجغرافي لهذه الكثبان شمال غرب مدينة غزة بنحو كيلو متر واحد، وفي جنوبها أيضاً بنحو 5 كم حيث مصب وادي غزة. وتبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم2، وتقع أراضيه عند تقاطع خط طول 16 ´ 34° شرقاً، ودائرة عرض 45 ´ 31° شمالاً.

---

* أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك، قسم الجغرافيا، جامعة الأزهر بغزة – فلسطين.

ويظهر قطاع غزة ،من الناحية السياسية، كإقليم جغرافي اصطناعي مُقتطع من قضائي غزة، وبئر السبع بعد حرب فلسطين 1948 بموجب اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل الموقعة عام 1949. وبقي القطاع، منذ ذلك التاريخ، تحت حماية وسيطرة القوات المصرية حيث كان يسمى آنذاك بالمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين. وظلت تلك التسمية سائدة إلى أن ظهر اسم قطاع غزة في المادة الأولى من القانون الأساسي رقم 55 لسنة 1955، والخاص بإدارة هذه المنطقة.

وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005أ: 236)، بلغ عدد سكان قطاع غزة في منتصف عام 2004، (1337236) نسمة، أي بكثافة حسابية قدرها 3664 نسمة/كم2، مما جعل القطاع ثالث أكثف منطقة في العالم بعد هونج كونج وسنغافورة. وقبل فك الارتباط كانت توجد في قطاع غزة 17 مستعمرة إسرائيلية رسمية بالإضافة إلى بعض المواقع الاستيطانية الصغيرة الأخرى التابعة لها (خريطة 1)، وبلغ عدد المستوطنين – كما سبق القول – 8195 في نهاية 2004، أي أن نسبتهم لم تتعدَّ 0.6% فقط من جملة سكان القطاع آنذاك.

أما بخصوص جغرافية الضفة الغربية فتتباين فيها المظاهر التضاريسية، حيث تخترقها السلسلة الفقرية لمرتفعات وسط فلسطين التي تمتد من محدب الخليل المتسطح في الجنوب إلى طيات نابلس المركبة في الشمال، ويبلغ أقصى ارتفاع لها نحو 1000 متر فوق منسوب سطح البحر. وفي الشرق إقليم غور الأردن الانهدامي المتفاوت في العرض حيث يبلغ أقصاه نحو 35 كم، على دائرة عرض أريحا، ثم يضيق شمالاً وجنوباً. أما في الشمال والشمال الغربي في منطقة جنين فالأرض سهلية حيث امتداد سهل مرج بن عامر، وتظهر الصحراء في منطقة جنوب وجنوب شرق الخليل. وتبلغ مساحة الضفة الغربية 5655 كم2 (خريطة 2). أما عدد السكان فبلغ عددهم (2300293) نسمة في منتصف عام 2004، وبالتالي فإن الكثافة الحسابية تساوي 407 نسمة/كم2، أي أن الكثافة في قطاع غزة تبلغ تسعة أمثال نظيرتها في الضفة الغربية. أما بخصوص عدد المستعمرات اليهودية الرسمية في الضفة الغربية فتبلغ 155 مستعمرة ، بلغ عدد

مستعمريها (425279) في نهاية مارس 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004: 39 و41)، أي أن المستعمرين يشكلون نحو 15.6% من جملة السكان في الضفة.

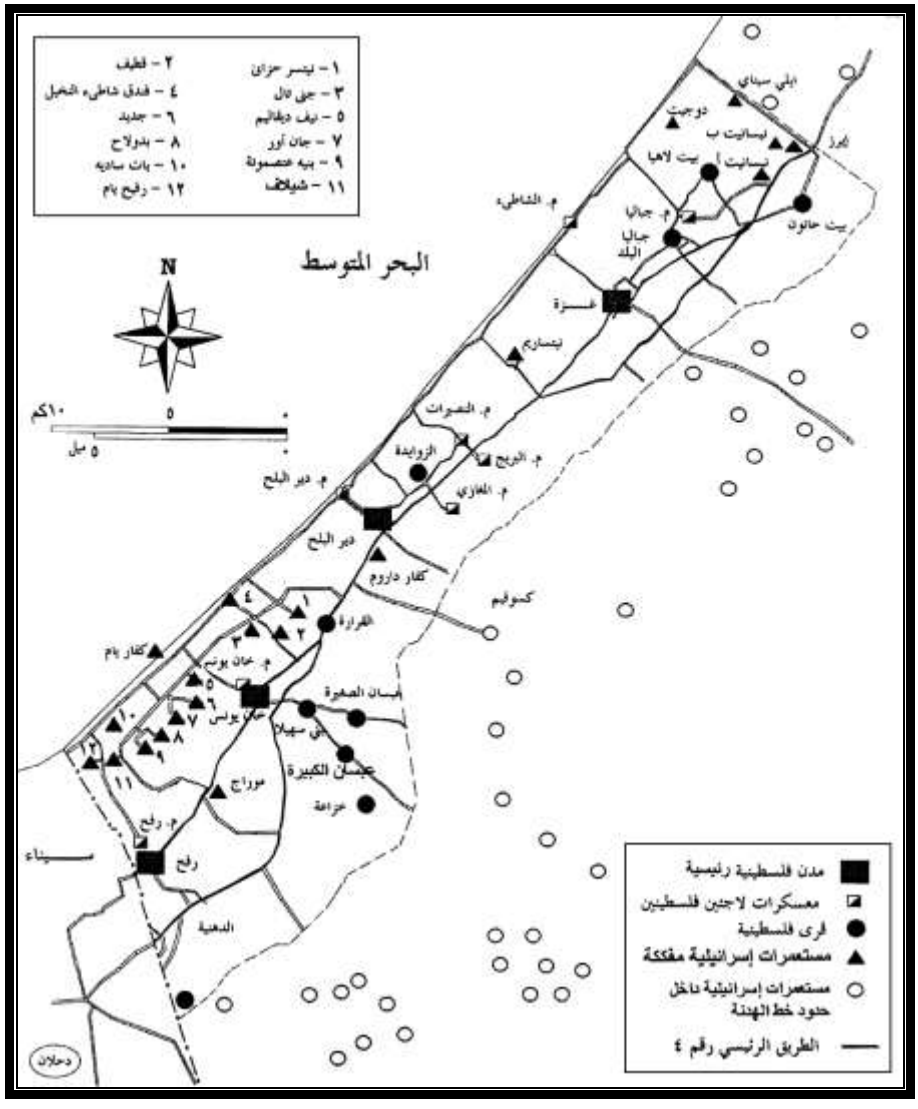

خريطة (1) : أهم المراكز العمرانية فى قطاع غزة.

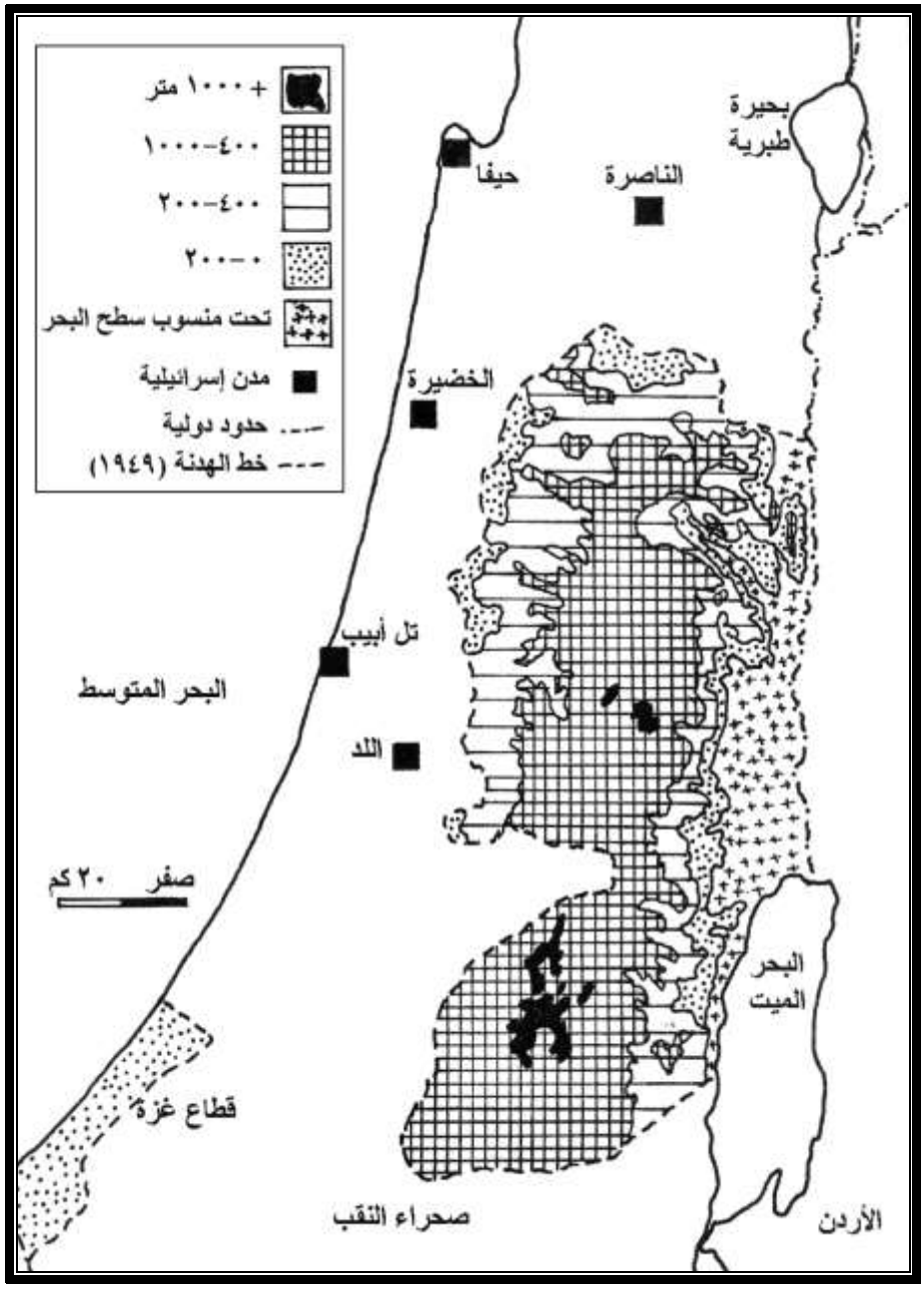

خريطة (2) : ارتفاع تضاريس (بالأمتار) فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة في أبعادها الجيوبوليتيكية غير المحدودة والمتشعبة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي لم تسلم منه الأرض ولا الديموغرافية، ولا المعتقد الديني لسكان المنطقة. ولفهم

جيوبوليتيكا الانفصال بشكل واضح وملامسة أبعادها واستراتيجياتها كان لابد من تناوله من خلفية جغرافية تحليلية قادرة على التفسير والاستشراف العلمي. وبناءً عليه تهتم الدراسة بالاعتبارات التالية:

1- البحث عن الدوافع الجيوبوليتيكة الحقيقية الكامنة وراء تنفيذ فك الارتباط أحادي الجانب والانفصال عن قطاع غزة، وانكفاء الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء خط الهدنة لعام 1949.

2- فهم العلاقة المتناقضة بين أيديولوجيا الاستيطان والاستعمار اليهودي لفلسطين وفك الارتباط والانفصال. والإجابة على السؤال التالي :هل تم تنفيذ الانفصال لاعتبارات الجيوبوليتيكا الداخلية الإسرائيلية فيما يتعلق بالنواحي السياسية والديموغرافية وغيرها، أم لمواجهة تطور دور الجيوبوليتيكا الخارجية، الناتجة عن تنامي قوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، والجيوبوليتيكا الشعبية وأدواتها الإعلامية، في معالجة الأزمات وفرض الحلول استجابة لمصالح النظام الدولي الجديد الذي ترعاه وتهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية "نظام القطب الواحد". وبالتالي محاولة تفادي حلول يُمكن فرضها بشكل يتعارض مع المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية.

3- الوقوف على متغيرات الجيوبوليتيكا الداخلية الفلسطينية في ضوء مخرجات العملية الانتخابية وقيادة كبرى الحركات الإسلامية المقاومة (حماس) للحياة السياسية في فلسطين بعد فوزها بالأغلبية المطلقة في انتخابات المجلس التشريعي لدورته الثانية في 25 يناير 2006، وانعكاساتها على العملية السياسية بشكل عام، والخريطة السياسية الفلسطينية بشكل خاص.

4- بيان دور الجيوبوليتيكا الديموغرافية في إدارة الصراع وتجسيد الهوية الجيو– سياسية، واستخدام الديموغرافيا كأحد الخيارات الإستراتيجية في المفاوضات والمقاومة على حدٍ سواء.

5- توضيح النقص الحاد في المعالجة الجيوبولتيكية لفك الارتباط مع القطاع بشمولية وبعمق، ومحاولة بعض المحللين السياسيين النظر للانفصال على أنه انتصار للمقاومة فقط دون الأخذ في الحسبان الدوافع الجيو – إستراتيجية من وراء ذلك، وأثر فك الارتباط على الضفة الغربية، والعملية السلمية، وقضايا الحل النهائي المؤجلة مثل القدس واللاجئين والحدود وغيرها.

أهداف الدراسة :

وهكذا يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- لماذا أقدمت حكومة اليمين الليكودية بزعامة شارون على تنفيذ فك الارتباط بما يتناقض مع برنامجها الانتخابي ومعتقداتها الأيديولوجية البنيوية؟ ولماذا تبنى شارون الانفصال الأحادي وفكك جميع مستعمرات قطاع غزة، وأربع مستعمرات في شمال الضفة، على الرغم من أنه الأب الروحي والأيديولوجي للاستعمار الاستيطاني، وهو الذي أطلق حملة احتلال واستيطان رؤوس الجبال في الضفة الغربية، وكان أحد أسباب تفجر انتفاضة الأقصى بسبب زيارته الاستفزازية للحرم القدسي الشريف في 27 سبتمبر 2000 ؟.

2- لماذا نفذت إسرائيل فك الارتباط بشكل منفصل عن السلطة الفلسطينية، والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام، على الرغم من تمسك الجانب الفلسطيني باتفاق أوسلو الموقع بين الجانبين ؟، ولماذا تم تنسيق عملية فك الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة ؟.

3- هل يعتبر فك الارتباط جزءاً من العملية السياسية وامتداداً لاتفاق أوسلو ؟، أم هو جزء من خارطة الطريق التي ترعاها اللجنة الرباعية، أم هي خارطة طريق جديدة حدد معالمها ورسم خطوطها الرئيسة شارون طبقاً للمصالح الجيو – إستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة؟

4- هل هناك علاقة بين فك الارتباط وتطور قوة المجتمع الدولي في حل الصراعات، أم هو مجرد ولادة عقيدة أمنية إسرائيلية جديدة، تدرك أن الأحلام الإسرائيلية في "إسرائيل الكبرى" غير قابلة للتطبيق في الظروف الحالية على الأقل ؟

5- ما هي الدوافع الحقيقية وراء التغطية الإعلامية الضخمة التي رافقت تنفيذ فك الارتباط، وإجلاء المستعمرين عن القطاع، وذلك بحشد المئات من الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة، والمرئية الأرضية منها والفضائية لتغطية الانفصال الأحادي ؟

6- هل أيقنت إسرائيل أن الوصول إلى حل سياسي مع الفلسطينيين – حسب رؤيتها الجيوبوليتيكية – غير ممكن في ظل العائد الصفري للمفاوضات خلال السنوات العشر الأخيرة؟، خاصة بعد فشل محادثات كامب دافيد في يوليو 2000 ؟

7- هل هدف شارون بفك الارتباط العودة إلى المفهوم السابق "لإدارة النزاع" السائد في إسرائيل، بدلاً من مفهوم "تسوية النزاع" الذي تبناه رابين و بيرس؟ والذي أثمر عن اتفاق أوسلو الانتقالي لإعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف). وهل فك الارتباط يؤسس لجولة جديدة من الصراع السياسي والأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

مفهوم الجيوبوليتيكا :

ظهر مفهوم الجيوبوليتيكا الحديثة على يد "Rodolf kjellen"، وهو عالم سياسي سويدي في عام 1905، باعتبارها أحد فروع الجغرافية السياسية، حيث ركزت الجيوبوليتيكا على التطور المكاني وحاجات الدول، ودمجت الجيوبوليتيكا نظرية فريدريك راتزل عن الطبيعة العضوية للدولة، مع نظرية القلب " للسير هالفورد ماكيندر بهدف تبرير الممارسات التوسعية للدول. وفي العشرينات من القرن "Heartland الماضي، التقط الجغرافي الألماني كارل هاوسهوفر مفهوم الجيوبوليتيكا وسخره لدعم الفكر التوسعي للريخ الثالث الألماني، أو ما يُعرف بـ "المجال الحيوي" لألمانيا النازية، وتبنى هاوسهوفر الأيديولوجيا التي تُعطي الدول المكتظة بالسكان مثل ألمانيا الحق في التوسع واكتساب الأراضي على حساب البلدان المجاورة الأقل كثافة مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا النازية ودول المحور، وانتصار دول الحلفاء، ظل نظام القطبين يُحرم استعمال الجيوبوليتيكا لارتباطه بالفكر والفلسفة التوسعية النازية، واعتبارها أيضاً تشويهاً للتناقض العالمي بين الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق. وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي عاد مصطلح الجيوبوليتيكا للظهور والتداول بقوة لا نظير لها في التحليلات والمعالجات الإستراتيجية للأزمات والنزاعات داخل الدول، أو بين الأمم المتجاورة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وتفكك حلف وارسو، وسقوط نظام التوازن بين القطبين الكبيرين، وانتهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، ظهرت في الغرب رُؤى جيوبوليتيكية جديدة تجسدت في أعمال فرانسيس فوكوياما

في كتابه نهاية التاريخ الصادر عام 1992، وصموئيل هنتغتون في كتابه صراع الحضارات بطبعتيه 1993 و 1996. واستغلت الولايات المتحدة . كما يرى (الشوفي، 2005 :6) . أحداث 11 سبتمبر من أجل التبشير بوجود عدو جديد وجبار، وهو الإرهاب الإسلامي المتوطن في الدول الإسلامية، وبالتالي تم التسويق للجيوبوليتيكا الجديدة على شكل صراع بين الحضارات أو الثقافات كما تشدق بها هنتغتون وأنصاره، مما أدى إلى وصول الولايات المتحدة إلى قلب العالم من البلقان إلى العراق، فأفغانستان.

في كتابه "الجيوبوليتيكا في عالم متغير") الدور الهام للجيوبوليتيكا المعاصرة Doddsويُعالج (Popular)في التركيز على الرؤى غير التقليدية للجيوبوليتيكا مثل الجيوبوليتيكا الشعبية حيث تتجلى تلك الرؤية في وسائل الإعلام الجماهيرية مثل صور الأفلام والقنوات (Geopolitics الفضائية والمجلات والموسيقي والإنترنت ... الخ، ودور الإعلام في الحروب والأزمات والطوارئ). ويُمكن ملاحظة ذلك بوضوح في التغطية The Arab World Geographers, 1999: 251(الإعلامية للتطهير العرقي الذي تعرض له سكان إقليم كوسوفو على يد الصرب في يوغسلافيا السابقة وتدخل المجتمع الدولي كقوة جيوبوليتيكية دولية لحسم الصراع، حيث تم وضع الإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة منذ عام 1999، على أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المتنازعة لتحديد المستقبل السياسي للإقليم بعد ست سنوات. وليس بعيداً عن هذا المفهوم ما حدث في تيمور الشرقية من تدخل دولي بسبب عدم احترام حقوق الإنسان وممارسة التمييز القومي والديني، ولضمان حق تقرير المصير، مما أدى إلى انفصال الإقليم عن اندونيسيا، وما يجري من تدخل للمجتمع الدولي في الأحداث الجارية في إقليم دارفور السوداني، وكذلك الأمر بالنسبة لما فعلته إسرائيل من توظيف الإعلام بكافة أنواعه لتغطية فك الارتباط والظهور على أنها دولة تبحث عن السلام.

وظهرت مصطلحات جديدة ذات أبعاد جيوبوليتيكية؛ نتيجة للتحولات المذهلة التي حصلت في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، و ذلك مثل المجتمع الدولي الذي تهيمن علية الولايات المتحدة، والعولمة، والعلاقات بين الشمال والجنوب، والحرب على الإرهاب، وحقوق الإنسان، وتوليد الطاقة النووية، والمسائل البيئية ووسائل الإعلام، وأخيراً ظهرت الجيوبوليتيكا الجديدة للمرض بحيث أصبح انتشار الأمراض خاصة الوبائية منها مسألة جيوبوليتيكية تتطلب تدخلاً أمنياً لمواجهتها، ولا مجال لحصانة سيادية وحدودية للدول التي ينتشر فيها المرض (Ingram,) كما يجري الآن الحديث عن مرض أنفلونزا الطيور وإلى غير ذلك، مما أدى إلى تطور 2005: 522 كبير في ميادين الجيوبوليتيكا وحدودها بحيث ظهرت وكأنها علم جديد. ولقد سمحت المصطلحات السابقة إلى التدخل في شئون كثير من الدول المستقلة ذات السيادة مثل ما تقوم به الولايات المتحدة من خلال ما تسميه بالمجتمع الدولي من ضغوط على إيران والمطالبة بتفكيك برنامجها النووي السلمي، ومثل ما تسرب فيما يتعلق بالوثيقة السرية لقصف محطة الجزيرة الفضائية بهدف لجم دور الإعلام الجماهيري لما له من أثر في حشد وتعبئة الرأي العام المحلي والدولي وتوجيهه ليصبح وسيلة ضغط لحسم النزاعات.

وبناءً على ما سبق لم يقتصر تداول مصطلح الجيوبوليتيكا على النخب المتخصصة في مراكز الدراسات والأبحاث، بل أصبح شائعاً بين الجمهور بفضل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى أن العلاقات المتداخلة Doddsاللامتناهية الحدود. ونظراً للتوسع في مفهوم الجيوبوليتيكا يذهب في عالم اليوم تُظهر أن السيطرة على المجالات الأرضية أصبحت محل جدل كبير، وأن التمييز بين Theما هو محلي، أو دولي من مجالات أرضية أصبح أكثر صعوبة من الناحية الجيوبوليتيكية (Arab World Geographers, 1999: 251.(

وفي ضوء هذه التطورات،يُعرف (حداد،2005: 1) الجيوبوليتيكا بأنها "تيار بحثي أكاديمي يعني بنزاع الجماعات (قوى سياسية، دول..) على أراضٍ، تعتبرها كل جماعة من هذه الجماعات ملكاً لها، وذلك انطلاقاً من أفكار وتصورات تتبناها وتصوغها هذه الجماعة أو تلك إزاء الأراضي المُتنازع عليها وتشكل هذه الأفكار والتصورات جيوبوليتيكا خاصة بالجماعة المعنية بالنزاع ....، وعليه فإن علم أو منهج الجيوبوليتيكا يسعى إلى تحليل الأفكار والتصورات ... الخاصة بالأراضي المتنازع عليها، مع الإحاطة بالمكونات الجغرافية لهذه الأراضي، وذلك بهدف تحديد محتوى وحجم النزاع، واستشراف مناحيه، والمساهمة في إيجاد الحلول له". ويُميز حداد (1997: 9) بشكل مبسط بين الجغرافيا السياسية التي تعني بالعلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وبين الجيوبوليتيكا التي تعني نزاع السياسة على الجغرافيا.

وخلاصة القول إن مفهوم الجيوبوليتيكا يتسم بالديناميكية والتطور، وأنها تضع التصورات التي يجب أن تكون عليها الدولة وحدودها، وتسخر الجغرافيا بمعلوماتها الطبيعية والبشرية لخدمة تلك والحدود المتنازع عليها Critical geopoliticsالتصورات. وإذا استخدمنا مفهوم جيوبوليتيكا الأزمات على الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، فإنه لا مجال للحديث عن فك الارتباط الأحادي عن قطاع غزة بمعزل عما يجري في دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وما يُخطط له بخصوص الضفة الغربية ومجمل القضايا المتنازع عليها بين الجانبين من شكل وحجم الدولة الفلسطينية العتيدة إلى حق العودة، والقدس، والحدود.. الخ.

السياسة الليكودية تجاه الانتفاضة وأثرها على العملية السلمية :

بعد فوز تكتل الليكود في انتخابات الكنيست السادسة عشرة في يناير 2003، تعهد شارون بالقضاء على انتفاضة الأقصى خلال مائة يوم من توليه السلطة، فاستخدم كافة وسائل البطش والتنكيل بالفلسطينيين من اغتيالات وقصف عشوائي للمنازل وتدمير مُمنهج لمقار السلطة الفلسطينية، وقلع للأشجار وتخريب البنية التحتية، واجتياح متكرر للمدن الفلسطينية .. الخ، مما يُعتبر خروجاً صارخاً على القوانين والمواثيق الدولية.

وتُشير الإحصاءات الفلسطينية إلى سقوط (3683) شهيداً فلسطينياً على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين اليهود خلال الفترة الممتدة بين 30 سبتمبر 2000، حتى 30 نوفمبر 2005، حيث شكلت الإناث نحو (6%) منهم. ويلاحظ أن نسبة الشهداء من بين أبناء قطاع غزة قد بلغت 52.6% مقابل 47.4% في الضفة الغربية (جدول 1)، مما يُشير إلى شدة الحملات العسكرية

الإسرائيلية على القطاع ووحشيتها، إذا أُخذت في الحسبان المساحة المحدودة للقطاع. أما عدد الجرحى فقد بلغ نحو (29302) في الضفة والقطاع خلال نفس الفترة المذكورة.

أما بخصوص الأضرار التي لحقت بالمباني بكافة أنواعها المدنية والأمنية والعامة، فتشير الإحصاءات الفلسطينية إلى أن نحو (73567) مبنى قد لحقت بها أضرار كلية أو جزئية خلال الفترة من 28 سبتمبر 2000 وحتى السابع من ديسمبر 2005. وشكلت أضرار المباني في قطاع غزة 39% فقط من أضرار المباني في الأراضي الفلسطينية، إلا أن الهدم الكلي في قطاع غزة كان ضعف مثيله في الضفة الغربية تقريباً (جدول 2)، ويُعزى ذلك إلى شدة المقاومة، والتماس المباشر مع المستعمرات اليهودية في القطاع ومع الحدود الفلسطينية–المصرية الدولية، وهو الأمر الذي جعل نصيب محافظة رفح من أضرار مباني قطاع غزة نحو 39.2% تحت ذريعة إنشاء منطقة عازلة بجوار الحدود المصرية، أو ما كان يُسمى إسرائيلياً بمحور فيلادلفي، تليها محافظة خان يونس بنسبة 29% من الأضرار لإنشاء منطقة عازلة حول مستعمرات تجمع قطيف.

جدول (1) : عدد الشهداء الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى حسب مكان الإقامة، والجنس من 29 سبتمبر 2000 حتى 30 نوفمبر 2005.

المنطقة	الجنس		المجموع	% المجموع
	ذكر	أنثى		
الضفة الغربية	1742	106	1848	47.40
قطاع غزة	1941	112	2053	52.60
مج الأراضي الفلسطينية	3683	218	3901	100.0

المصدر: مشتق من الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (2005 ب)، والبيانات تعكس الحالات الموثقة فقط.

جدول (2) : عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع المبنى من 28 سبتمبر 2000 حتى 7 ديسمبر 2005.

المنطقة	أضرار المباني				المجموع	% المجموع
	جزئي	كلي أو ضرر كبير	مباني عامة	مباني أمنية		
الضفة الغربية	41783	2855	145	75	44858	61.00
قطاع غزة	23561	4778	30	340	28709	39.00
الأراضي الفلسطينية	65344	7633	175	415	73567	100.00

المصدر: مشتق من الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (2005 ب).

وعلى الرغم من الهجمة الإسرائيلية الشرسة، فقد تحولت الانتفاضة إلى مقاومة مسلحة حيث ركزت المقاومة عملياتها –لاسيما العمليات الاستشهادية– بهدف الإطاحة "بنظرية الأمن الإسرائيلي"، لذلك ضربت المقاومة في العمق الإسرائيلي من الجليل حتى النقب، ومن القدس الغربية حتى أسدود.

إرهاصات فك الارتباط :

نتيجة للانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987–1993)، وعدم قدرة إسرائيل على إخمادها بالقوة، وتنامي أعمال المقاومة الفلسطينية الشعبية للاحتلال، وتراجع الأنشطة الاستيطانية، وتراجع مكانة إسرائيل دولياً بسبب الاستخدام المفرط للقوة والتنكيل بالفلسطينيين، ظهرت مبادرات ودراسات وأفكار إسرائيلية متباينة تدعو إلى تحديد العلاقة مع الفلسطينيين. وبالتالي أصبح الاتجاه السائد لدى أغلبية الإسرائيليين يميل إلى فك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين كحل لإدارة الصراع الطويل القائم بينهم وبين الفلسطينيين. وفي هذا السياق تمت الخطوة الأولى بفك الارتباط مع قطاع غزة وتفكيك أربع مستعمرات صغيرة في شمال الضفة في سبتمبر 2005. وبناءً على ما سبق لابد من تتبع الإرهاصات التي مرت بها فكرة فك الارتباط حتى أصبحت حقيقة واقعة، وذلك بغرض معرفة الدوافع الإسرائيلية وراء ذلك.

يُعتبر الجغرافي الإسرائيلي، البروفيسور (أرنون سوفير) أهم المُنظرين لفكرة الانفصال أحادي الجانب، حيث سخر جهده البحثي لخدمة المنادين بفك الارتباط مع الفلسطينيين، واعتبار ذلك شكلاً متقدما من أشكال "إدارة الصراع" على أساس قومي ديني. ففي عام 1988 نشر سوفير كتيب بعنوان "الجغرافيا والديموغرافيا، أهي نهاية الحلم الصهيوني" أثار فيه سؤالاً حول ما إذا كانت الصهيونية حلماً أم لا، ثم حلل فيه دلالات التطور الجغرافي المتوقعة في إسرائيل، وحذر من خطر اختفاء الدولة اليهودية – الصهيونية نتيجة لذلك . وقد تلقي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نسخة من الكتيب وقال عندها للمرة الأولي أن الرحم الفلسطيني يُعتبر سلاحاً بيولوجياً (سوفير، 2001 : 15، وجريدة القدس، 2004: 12)، وبعدها استنتج سوفير أنه ليس هناك إمكانية لنجاح أوسلو بل لا بد من اللجوء للفصل أحادي الجانب عن الفلسطينيين، وأن الفصل لا يضمن السلام حسب رأيه بل يضمن دولة (يهودية – صهيونية) ذات أغلبية مطلقة من اليهود. وفي ديسمبر من عام 2000، قدم سوفير دراسة مفصلة بعنوان "إسرائيل ديموغرافياً 2000– 2020 – مخاطر وإمكانات"، وهي الدراسة التي عرضها أمام مؤتمر هرتسيليا الأول الذي نظمه "المركز متعدد المجالات" تحت عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي". استهل سوفير بحثه بقوله : "يُمكن لدولة إسرائيل البقاء، فقط، إذا كانت فيها أغلبية يهودية واضحة تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها بتحقق سيادة الدولة والدفاع عنها، مع الحفاظ على مستوى حياة ملائم لمجتمع غربي (سوفير، 2001: 25).

ولم يكن سوفير وحده المهتم بالرؤى والحلول المستقبلية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، فقد كان الاهتمام يشغل الكثير من المراكز البحثية والإستراتيجية وأقطاب السياسة الإسرائيلية على اختلاف أطيافهم ومعتقداتهم الأيديولوجية. فقد طرح – على سبيل المثال – موضوع الحكم الذاتي

لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة في اتفاقية "إطار كامب دافيد للسلام" بين مصر وإسرائيل في 17 سبتمبر 1978. وأقرت حكومة الليكود بزعامة اسحق شامير، في 14 مايو 1989، ما يُسمى "مبادرة السلام لحكومة إسرائيل" التي تُعارض فيها إقامة دولة فلسطينية أخرى [يرى الليكود أن الدولة الفلسطينية قائمة في الأردن] في قطاع غزة وفي الأراضي التي تقع بين إسرائيل والأردن حسب الفقرة (ب) من البند (3) تحت عنوان افتراضات أساسية (مكتب رئيس الوزراء،1989 :6)، وعرضت مبادرة الحكم الذاتي على الفلسطينيين بغرض تحقيق أكبر درجة من الانفصال مع استمرار السيادة الإسرائيلية على الضفة وغزة.

وفي عام 1989 تقدم مركز يافي للدراسات الإستراتيجية بدراسة تحت عنوان: "إسرائيل، الضفة الغربية وغزة: نحو حل"، واقترح فيه ستة خيارات لمستقبل الضفة وغزة مع إسرائيل كان أحدها يتبنى "الانسحاب أحادي الجانب منْ قطاع غزة" (Diker, 2005: 18).

وفي شهر ديسمبر 1992، تقدم وزير الصحة الإسرائيلي آنذاك حاييم رامون باقتراح للحكومة الإسرائيلية بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، إلا أن هذا الاقتراح لم ينجح عند التصويت عليه داخل الحكومة على الرغم من موافقة أربعة وزراء.

وفي أعقاب اتفاق أوسلو 1993، طُرح في إسرائيل نموذجان متنافسان لما يُسمى بالسلام: تمثل النموذج الأول في اقتراح " الشرق الأوسط الكبير" الذي بشر بفكرته شمعون بيريز حيث يعتمد مفهوم السلام عنده على أساس التعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي العالمي، والقيمة المتناقصة للقضايا الإقليمية (الأرضية)، وأنه بعد السلام يُمكن للعلاقات في الشرق الأوسط أن تتحول من العائد الصفري للصراع إلى فوائد السلام. أما النموذج الثاني فيستند إلى ما يُمكن وصفه التعامل مع الواقع السياسي، والمخاوف الديموغرافيةِ، مما أدى إلى تبني سلام مستند على "التقسيم" (Ben-Porat, 2005: 154).

واستنتج المستشرق الإسرائيلي دان شيفتان، في كتابه "حتمية الفصل بين إسرائيل والكيان الفلسطيني" الصادر عام 1999 عن جامعة حيفا – بناءً على طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أيهود باراك– "بأن التطبيق المتدرج للفصل أحادي الجانب، لن يكون مطلوباً فقط من زاوية المتطلبات القومية، وإنما سيكون جذاباً جداً من ناحية الجدوى السياسية، أي لصالح الزعامات القومية للتيارات المختلفة في إسرائيل انتخابياً" (باحث للدراسات،2004: 151).

وتُشير الدراسة الصادرة عن مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) أن مجلس السلام والأمن – وهو منظمة تطوعية تضم متقاعدين عسكريين إسرائيليين لهم وجهات نظر استشارية– قد خلص أيضاً إلى "أنه نظراً لأن العملية السياسية قد شارفت على الفشل، فيجب على إسرائيل التحرك نحو "الانفصال أحادي الجانب" لأن ذلك يحقق لإسرائيل خفضاً في موازنات الأمن، ويقوي قدراتها الدفاعية، ويقلل الاحتكاك مع الفلسطينيين إلى أقل ما يُمكن، ويقلص خطر العزلة الإقليمية، ويتم احتواء الآثار السلبية للعوامل الديموغرافية التي ستجعل اليهود أقلية في المنطقة المحصورة بين الأردن والبحر المتوسط (مدار، 2001: 37). وللحيلولة دون وصول إسرائيل إلى الخيار الأصعب

في وقت لاحق، ألا وهو التقسيم أو الدولة الثنائية القومية، لجأت النخبة في إسرائيل إلى تسويق خيار الانفصال أحادي الجانب كأحد جوانب ميزان المناعة والأمن القومي للدولة العبرية.

وبناءً على ما سبق وفي ظل استمرار انتفاضة الأقصى، أجريت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السادسة عشرة في 28 يناير 2003، ببرنامج انتخابي لحزب العمل الإسرائيلي – بقيادة زعيمه السابق عمرام متسناع – يقوم على الانفصال عن الفلسطينيين وإزالة مستوطنات حيث حصل الحزب على الترتيب الثاني بعدد (19) مقعداً فقط من مقاعد الكنيست الـ (120)، بينما حصل الليكود بزعامة أريئيل شارون على الترتيب الأول وحصل على (38) مقعداً بناءً على برنامجه الانتخابي الذي يقوم على أن اتفاقية أوسلو قد انتهت، وإقامة دولة فلسطينية حسب رؤية الليكود، ومع ذلك تبنى شارون فكرة الفصل الأحادي العمالية فيما بعد.

وقال سوفير بأن شارون في اليوم الذي أُنتخب فيه رئيساً للوزراء، طلب منه إحضار خارطة "خطة الفصل" التى نشرها في عام 2001 (جريدة القدس، 2004: 12). ويتضح من ذلك أن خيار فك الارتباط كان له مكان في عقيدة شارون الأمنية والسياسية، إلا أنه انتظر الفرصة الملائمة لتنفيذه بغرض المقايضة السياسية محلياً أو دولياً.

والسؤال المطروح لماذا فاجأ شارون العالم في خطابه الدراماتيكي أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع في ديسمبر 2003، بإعلانه تبني برنامج حزب العمل الانتخابي وفك الارتباط أحادي الجانب مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية، وما هي الأبعاد الحقيقة وراء ذلك التبني. وبناءً على ما سبق تهدف الدراسة إلى سبر أغوار سياسة فك الارتباط والتعرف على الأبعاد الجيوبوليتيكية وراء تنفيذها.

الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط :

شدد شارون أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع عام 2003، على "أن مهمتهم جميعاً هي تصميم دولة إسرائيل اليهودية والديموقراطية"، على أساس أنها .. .. دولة تستوعب الهجرة الجديدة، و تشكل مركزاً روحياً وقومياً لكل يهود العالم، وبؤرة لجذب عشرات آلاف المهاجرين كل عام، على اعتبار أن الهجرة هي الهدف المركزي لدولة إسرائيل". (ناشد، 2005: 97). ومن المعروف أن دولة إسرائيل لم تبلور، بشكل واضح ومحدد، حتى اليوم الهوية الجيوبوليتيكة لها، فلم تكشف عن الدستور والحدود الجغرافية والخريطة السكانية والأمداء الحيوية لما يُسمى "بالأمن القومي" وهذا الأمر يبدو كشفه مستحيلاً ما دام كل مجال من هذه المجالات موقوتاً، أو هو في طور التكوين (حيدر، 2003: 1).

وفي ضوء ما سبق يُمكن التعرف على عدد من الأبعاد الجيوبوليتيكية للانفصال عن الفلسطينيين في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية من خلال تحليل خطاب شارون، وما تبعه من تحرك دبلوماسي وسياسي إسرائيلي على الصعيد الدولي، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب على ذلك من حصول على كتاب الضمانات الأمريكية من الرئيس الأمريكي جورج بوش في أبريل 2004. ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع أن نشير إلى تلك الأبعاد على النحو التالي:

أولاً : البعد الأمني :

يُعد البعد الأمني أحد الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين، فقد أدرك شارون عدم إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين حسب الشروط الإسرائيلية، وأدرك عدم تمكن الجيش الإسرائيلي من حماية المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية من الهجمات الفلسطينية، أو حماية العمق الإسرائيلي من العمليات الاستشهادية، حيث تُشير المصادر الإسرائيلية إلى قيام الفلسطينيين بتنفيذ 28 عملية انتحارية [استشهادية] خلال يناير– مارس 2002، و(17) عملية خلال أبريل – يونيو 2002، بالإضافة إلى 49 عملية خلال يوليو 2002 – يونيو 2004 (بارسيمنطوف وآخرون،2005: 48–49). ومن ناحية ثانية لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من السيطرة على القطاع أمنياً، ومنع أعمال المقاومة على الرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدها قطاع غزة بشرياً ومادياً، ولم يتمكن أيضاً من النيل من الانتفاضة الفلسطينية حسب متطلبات خارطة الطريق. ونتيجة للصمود الفلسطيني الأسطوري تراجعت الأيديولوجيا الصهيونية لتحل محلها الواقعية السياسية الإسرائيلية ولو تكتيكياً.

وبالتالي تم تبني الانفصال الأحادي عن الفلسطينيين حين أكد شارون أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع بأن "خطة فك الارتباط لا تمنع تطبيق خارطة الطريق، بل هي خطوة ستتخذها إسرائيل، في ظل غياب إمكانية أخرى، من أجل تحسين أمنها، وأن هذه الخطوات ستعزز الأمن لسكان إسرائيل، وستخفف عن الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في أداء المهام الصعبة التي تقف أمامها. ثم أشار لاحقاً في خطابه إلى الجمهور الإسرائيلي، في أغسطس 2005 ، قبل فك الارتباط بأيام قليلة، إلى أنه كان يرغب في البقاء في مستعمرة نتساريم وفي كفار داروم إلى الأبد، إلا أن الواقع المتغير في إسرائيل وفي المنطقة وفي العالم دفعه لتغيير موقفه، بعد أن أدرك عدم قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بقطاع غزة إلى الأبد بسبب البعد الديموغرافي.

وتعرضت كافة المستعمرات والمواقع العسكرية في قطاع غزة، من الناحية الأمنية، للقصف والاقتحام المباشر وعبور الأنفاق من قبل المقاومين الفلسطينيين بشكل شبه متواصل، على الرغم من التواجد العسكري الكثيف للجيش الإسرائيلي الذي كان عدده يفوق عدد المستعمرين، البالغ عددهم 8195 مستعمراً في نهاية 2004، بثلاثة أضعاف عددهم على الأقل. وتُشير بعض المصادر الإسرائيلية بأن "أفراد منظمة التحرير الفلسطينية قد أطلقوا نحو (6000) قذيفة مورتر على تجمع قطيف والنقب داخل إسرائيل، وهو الأمر الذي دعا حكومة إسرائيل إلى تبني خطة فك الارتباط" (Bedein, 2005: 1.)

ويشير الجدول رقم (3) إلى الخسائر البشرية الإسرائيلية من عسكريين ومدنيين، والتي بلغت 992 قتيلاً حتى نهاية ديسمبر 2005، بالإضافة إلى 47 قتيلاً أجنبياً يشكلون ما نسبته 4.5% من القتلى. وقد لقي 45% من القتلى مصرعهم داخل الأراضي الفلسطينية، بينما كانت نسبة الذين قتلوا داخل إسرائيل 55% (شكل 1). أما مصادر الجيش الإسرائيلي فتُشير إلى أنه حتى 19 أيلول 2004، قُتل 989 إسرائيلياً من بينهم 694 مدنياً و 295 من أفراد قوات الأمن، وأُصيب 6709 بجراح (4711 مدنياً و 1998 من أفراد الأمن) وذلك في 22406 عملية تفجيرية ومحاولات قيام

بعمليات تفجيرية وأحداث عنيفة (بارسيمنطوف وآخرون، 2005: 54). وهكذا يمكن أن نلاحظ ارتفاع عدد القتلى والجرحى في حرب استنزاف طويلة لم تعهدها إسرائيل أو تتحمل كلفتها البشرية أو الاقتصادية.

ويقترح براري (2004) "تعريف مفهوم الأمن الإسرائيلي على أنه القدرات الإسرائيلية للدفاع وحماية القيم الأساسية، والتي تتركز في الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية بغض النظر عن المساحة الإقليمية لإسرائيل". وهكذا أدت ضربات المقاومة الفلسطينية داخل العمق الإسرائيلي إلى تراجع نظرية الأمن الإسرائيلي بل إلى تقويضها، والنجاح المتكرر للمقاومة الفلسطينية باختراق الجبهة الداخلية الإسرائيلية، مما أدى إلى فقدان المواطن الإسرائيلي للشعور بالأمن، وانتشار الذعر والخوف من التنقل في وسائل النقل العامة، أو التسوق من المحلات التجارية الكبرى، أو قضاء الأوقات في الفنادق والملاهي. ومع مرور الوقت تنامت ظاهرة الجنود الرافضين للخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وانخفض عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بنحو النصف تقريباً (أنظر جدول رقم 11)، هذا بالإضافة إلى الهجرة المعاكسة إلى خارج إسرائيل حيث "دلت الإحصاءات الرسمية التي نُشرت في 8 سبتمبر 2002 أن 20 ألف يهودي تنازلوا عن جنسيتهم الإسرائيلية وهاجروا إلى دول الغرب خلال السنة الأخيرة " (زيان، 2005 : 3). وتأكيداً لما سبق "أظهر استطلاع الرأي الذي أجراه مركز تامي ستينميتز لبحوث السلام Tami Steinmetz Center for Peace Research بجامعة تل أبيب أن ثلثي اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن أمنهم الشخصي معرض للخطر" (براري، 2004 : 7).

جدول (3) : عدد القتلى الإسرائيليين والأجانب حسب مكان الوفاة خلال انتفاضة الأقصى (29 سبتمبر 2000 – 31 ديسمبر 2005).

صفة القتلى	مكان القتل		المجموع	% المجموع
	داخل الضفة وغزة	داخل إسرائيل		
مدنيين إسرائيليين	228	455	683	65.7
أمن إسرائيلي	225	84	309	29.8
أجانب	15	32	47	4.5
المجموع الكلي	468	571	1039	100
المجموع النسبي	45.0	55.0	100	

المصدر: مُشتق من B'tselem, 2006: 1.، والنسب من حساب الباحث.

وهكذا قرر الجيش الإسرائيلي أن ينسحب إلى خطوط أمنية جديدة توفر الحد الأقصى من الأمن وتؤدي إلى خلق الحد الأدنى من الاحتكاك بين إسرائيل والفلسطينيين حسب خطة فك الارتباط. وتدل تلك الخطوة على تشكل عقيدة أمنية جديدة لدى شارون بالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة والوسائل المادية الإضافية مثل السياج الإلكتروني ونحو ذلك كتعويض عن العامل الجغرافي

الذي كان سائداً لتحقيق الأمن. وقد تبلورت هذه العقيدة الأمنية في السنوات الأخيرة في ضوء حرب الخليج الأولى حيث تمكن العراق من قصف أهداف إسرائيلية بنحو (39) صاروخاً باليستياً، مما أضعف الحجج الإسرائيلية باحتلال الضفة والقطاع تحت شعار توفير العمق الإستراتيجي لإسرائيل وحماية المناطق الساحلية الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية.

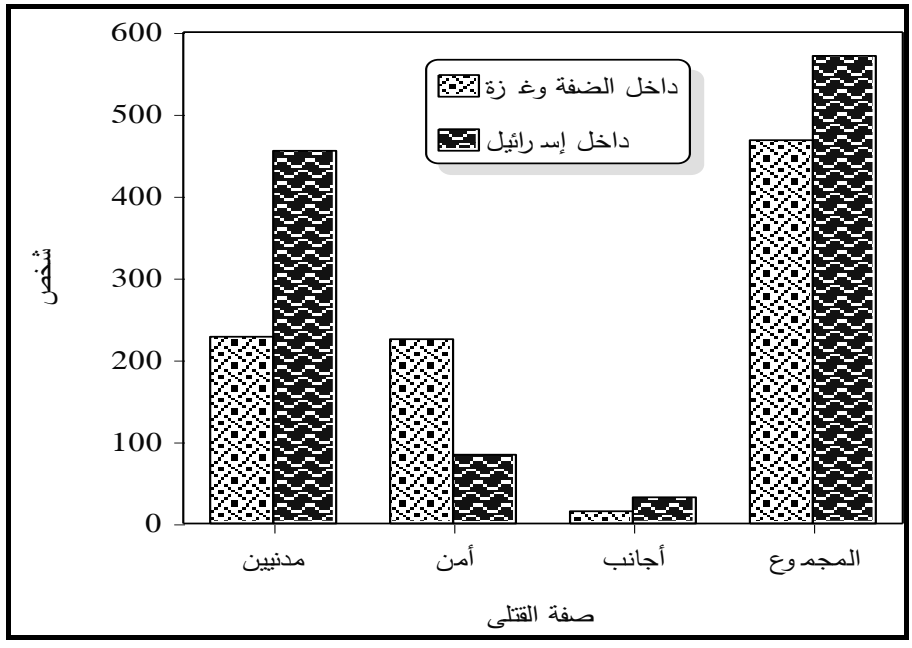

شكل (1) : القتلى الإسرائيليين والأجانب حسب مكان الوفاة خلال انتفاضة الأقصى، 29 سبتمبر 2000 – 31 ديسمبر 2005.

ثانياً : البعد القومي الديني :

ويعتبر البعد القومي الديني من أهم الاعتبارات والأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين، فقد سعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى العمل على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بشتى الطرق والوسائل بل وفروع المعرفة المختلفة، حيث تمكنت من الحصول على تعهد من الحكومة البريطانية بتسهيل تلك الغاية، فيما عُرف بتصريح بلفور، الصادر في الثاني من نوفمبر 1917. ولقد استغلت الصهيونية الاستشراق الذي كان مشروعاً أوروبياً منذ بدايته الأولى، وكانت الدراسات التوراتية جزءاً من الخطاب الاستشراقي وامتداداً له، .... في ترويج النظرية القائلة بأن "إسرائيل هي كيان قائم بذاته، ومنفصل عن بيئته، وهي التي أدخلت الحضارة والتقدم إلى المنطقة، وقد وصلت إلى درجة من التطور السياسي كان السكان الأصليون غير قادرين على الوصول إلى مثلها. لقد طورت الدراسات التوراتية خطاباً لتصور الماضي أدى إلى الاستيلاء على أرض فلسطين، كما سيطر على تاريخها، إنه خطاب القوي، الذي استبعد الأغلبية العظمى من سكان المنطقة في خضم البحث عن جذور أوروبا، وفي الآونة الأخيرة عن جذور إسرائيل" (وايتلام، 1999: 359)،

مما أدى إلى اختلاق ما يُعرف "بأرض إسرائيل وبتاريخها القديم"، وبالتالي طمس التاريخ والجغرافيا الكنعانية والفلسطينية للمنطقة.

ومن المعروف أن الحركة الصهيونية تبنت فكرة القومية التي تقوم على "المكون الإثني"، كما بينها هردار (Herdarالذي أشار إلى أن الانتماء إلى أمة ينبع من مصدر أو عامل إثني، ثقافي ولغوي مشترك. وبالتالي فإن التوجه السابق يقع في صلب وجهة النظر الصهيونية، ويُشكل نوعاً من أنواع القومية المقلصة أو الحصرية (أمير، 2004 : 8). ويظهر الوصف الدقيق للقومية الصهيونية الإثنية – والبعد الديني في صميمها، رغم أنها ليست حركة دينية، في الأساس . فيما يُعرف بوثيقة "إعلان استقلال دولة إسرائيل والتي جاء في افتتاحيتها" أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي، هنا تكونت شخصيته الروحية، والدينية والسياسية، وهنا أقام هذا الشعب دولة للمرة الأولى، وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع. وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد" (على حد تعبيرهم). "وبعد أن نُفِي هذا الشعب عنوة من بلاده حافظ على إيمانه بها طوال مدة شتاته، ولم يكف عن الصَلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها. و قد سعى اليهود جيلاً تلو جيل مدفوعون بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية إلى إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم. وعاد (عدد كبير منهم) خلال عقود السنوات الأخيرة .." جاءوا إليها رواداً ومدافعين، فجعلوا الصحاري تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى، وأوجدوا مجتمعاً نامياً يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته.. مجتمعاً يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه، وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد، وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة " (أمير، 2004: 8).

إن تلك الافتتاحية أظهرت بشكل جلي الجهود الصهيونية العنصرية والإقصائية التي سعت إلى استبدال أسماء الأماكن الجغرافية العربية بأخرى يهودية، حيث حلت إسرائيل الحديثة ذات الديانة اليهودية محل فلسطين التاريخية ذات الهوية العربية الإسلامية. وكذلك فإن إقامة الدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين جسدت البعد الاستعماري العنصري القائم على نظريات النقاء العرقي المتجذرة في الأيديولوجيا الصهيونية، وفي العقلية اليهودية الأصولية التي تعتقد " أن الإله الكوني الذي يؤمن به اليهود غير معني بباقي أبناء الجنس البشري، وأنه يُقيم نظاماً منفصلاً مع هذا القوم بعينه (قوم اليهود)" (لوتان،2004: 25). إن ما جاء في الافتتاحية يقدم وصفاً دقيقاً للقومية الإثنية التي أشار إليها هردار، ويقدم نموذجاً للطريقة التي يتم بها إضفاء الغموض على الماضي البعيد، ويُقدم أيضاً نموذجاً منافياً للتاريخ حسب الوقائع، ويُذكر بالمقولة الشهيرة لرونان وهي أن "تزوير التاريخ جزء من تكوين الأمة" (أمير،2004: 8)، الأمر الذي مارسته الصهيونية بشكل جلي مع ظهور دولة إسرائيل الحديثة التي احتلت الأرض الفلسطينية وهجرت أهلها بل وأنكرت وجودهم كما قالت غولدا مئير في السبعينات من القرن الماضي. ومن ناحية ثانية فإن "تعبير "فلسطين" و"أرض إسرائيل" لا يمكن اعتبارهما تعبيرين مترادفين، بل على العكس من ذلك، هما في حالة "صراع"، خاصة إذا ما أخذنا الصراع الحالي في فلسطين، ويبدو المضمون السياسي لتعبير "أرض إسرائيل"، واضحاً من حيث إنه هو التعبير ذاته الذي افتتحت به إسرائيل استقلالها [اغتصاب فلسطين] في مايو 1948، واستعملته من أول هذا الإعلان إلى أخره" (وايتلام، 1999: 103).

أما تحديد مفهوم "أرض إسرائيل" من الناحية الجيوبوليتيكية " فهو موضع جدال شديد في التلمود وفي الأدب التلمودي، وقد استمر هذا الجدل في الأزمنة الحديثة بين مختلف اتجاهات الرأي الصهيونية. فبالنسبة إلى وجهة نظر الحد الأقصى، تشمل أرض إسرائيل (بالإضافة إلى فلسطين)، ليس فقط كامل سيناء والأردن وسوريا ولبنان، ولكن أجزاء من تركيا (شكل 2) ولكن تفسير "الحد الأدنى" الأكثر شيوعاً، يضع الحدود الشمالية "فقط" عند منتصف الطريق عبر سوريا ولبنان، عند خط العرض لمدينة حمص. وكان بن غوريون يؤيد وجهة النظر هذه" (شاحاك، 1997: 150). بل وصل الجيوبوليتيك الديني والقومي عنصريته بوصف أرض إسرائيل وحدودها الدينية بالمناطق التي تحل عليها قدسيتها بوضوح تام، والمطالبة بوجوب سن مجموعة من القوانين والمسلكيات الخاصة بها وحدها، والمسماة (الواجبات الدينية المتعلقة بالأرض المقدسة)، وأن الحدود الدينية لأرض إسرائيل هي حدود متفردة في نوعها ولا يوجد لأي دولة في العالم مثلها (برافر، 1989: 49).

شكل (2) : حدود أرض إسرائيل الكبرى كما تظهر على العملة الإسرائيلية فئة 100 شيكل.

ويؤكد الباحثون اليهود بأن التقديس واجب على حدود الأراضي التي احتلها مهاجرو بابل، نظراً لأن جماهير الأرض المقدسة إبان عودتهم كانوا من اليهود (برافر، 1989: 56). وبالتالي فإن حدود الأرض المقدسة والأرض الموعودة ترتبط بمهاجري بابل، حيث كانت الحدود مقلصة أكثر من حدود مهاجري مصر لاسيما الحدود الجنوبية. وما يهمنا في هذه الدراسة هو تحديد الحدود الجنوبية لمهاجري بابل لأهميتها في تفسير دوافع وأبعاد فك الارتباط مع قطاع غزة على وجه الخصوص. حيث يُشير (برافر ،1989: 56– 57) إلى تقارب وجهتي النظر تجاه الحدود: فنظرية الحد الأدنى التي تمتد من قرب عسقلان أو غزة، وتسير نحو الجنوب على طول حدود صحراء بئر السبع حتى الطرف الجنوبي للبحر الميت، أما النظرية الثانية فهي نظرية الحد الأعلى التي تبدأ فيها الحدود من شرق رفح، مروراً بجنوب صحراء بئر السبع حتى الساحل الجنوبي للبحر الميت، أي أن وجهتي النظر تضعان قطاع غزة – تقريباً – على هامش الحدود الدينية والتاريخية للدولة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المفهوم الإقليمي لما يُسمى بـ "حدود أرض إسرائيل" قد تأثر بشكل أساسي بالنزعة الدينية لدى اليهود، وبحدود الأرض الموعودة في التوراة، والتي تتباين مساحتها وحدودها تبايناً واضحاً بين حدود مهاجري مصر، وحدود مهاجري بابل، وحدود المناطق التي أقام داود وسليمان عليها ملكهما، مما جعل الجغرافيا السياسية لإسرائيل متحركة وغير ثابتة، الأمر الذي دفع بن غوريون إلى القول أن "الحدود التي ستتوقف عندها الحرب سَتُصبح حدود البلاد". بل إن النظرة القومية الإثنية للصهيونية تتجه إلى أبعد من ذلك حيث تقول بأنه "يشعر اليهود بأن الاحتلال الكلي لأرض إسرائيل قدرهم، وحق ديني عليهم. بل تصل وجهة نظر المتطرفين المحافظين منهم إلى القول بوجوب طرد غير اليهود جميعاً منها" (MaColl, 2000: 164).

ولجأ بعض الباحثين الصهاينة المتطرفين إلى التحريض الديني ضد تنفيذ فك الارتباط بالعودة إلى تفسيرات توراتية وتلمودية قديمة والمطالبة بالعصيان والتمرد على قرارات الحكومة الإسرائيلية وذلك بأنه "في إسرائيل القديمة، كان القانون دائماً يعكس إرادة الرب، وبالتالي فإن كل انتهاك للقانون يُعتبر مخالفة للرب. ومن البديهي إذا وضع المشرعون الإنسانيون القانون بشكل مستقل بعيداً عن إرادة الرب سوف يكون مبهماً. ونظراً لأن الرب كان المُشرع الوحيد، فإن الوظيفة الأساسية للسلطات الإنسانية هي اكتشاف القانون والعمل على تطبيقه بشكل مناسب. وحسب التلمود (التلمود يمثل تراثاً يهودياً قومياً ودينياً) فمهما كان المختص مؤهلاً فإن أي تفسير للقانون يجب أن يتم بموجب ما تلقاه موسى على جبل سيناء، وبالتالي فإن العصيان المدني لم يعد غير قانوني بل لا مفر منه بقوة القانون الرباني... وأنه لا يملك أحد من اليهود – أفراد وجماعات – الحق في التنازل عن حقوق الأمة اليهودية في أرض إسرائيل، .... وأن الحق في هذه الأرض – كل الأرض– مستمر إلى الأبد، وحتى يتحقق الاسترداد الكامل لأرض إسرائيل، يجب عدم التزحزح عن هذا الحق التاريخي فيها" (Peres, 2005: 5).

وبعد اغتصاب فلسطين عام 1948، أقرت الكنيست الإسرائيلية بالإجماع في الخامس من يوليو 1950 قانون العودة الذي منح كل يهودي (بالديانة) الحق في الهجرة والإقامة في إسرائيل، والحصول على جنسيتها بشكل تلقائي. أضف إلى ذلك أن المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون الذي عُقد في القدس بين 17–21 يونيو 2002 عاد ليؤكد على أن: "إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية تقوم على المبادئ الصهيونية التي يجسدها الاستيطان بغرض تحقيق أغلبية يهودية" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2003 : 75).

وفي المقابل رفضت إسرائيل حتى اليوم تنفيذ الفقرة الأولى من البند (11) من قرار الجمعية العامة رقم (194) الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948، الذي يدعو إلى وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك. ويدل ذلك بوضوح على رغبة إسرائيل في المحافظة على هويتها الدينية والقومية كدولة إثنية، وأنه لا مجال للتمتع بالمساواة الكاملة وعدم التمييز والعيش بأمان فيها إلا لليهود فقط.

وبعد احتلال الضفة والقطاع عام 1967، حاول حكام إسرائيل إضفاء الشرعية على احتلالهم للأراضي الفلسطينية، وتبنى اليمين الإسرائيلي الادعاء بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أجزاء من

الوطن اليهودي القديم حيث شكلتا معاً جزءاً من أرض إسرائيل التوراتية، وأن من حق اليهود التوطن في أي منطقة من "أرض إسرائيل"، بل وصف مناحيم بيغن "الضفة والقطاع" بأنها مناطق محررة (Dahlan, 1987: 123)، إلا أن المخططات الإسرائيلية لتهويد الجغرافيا وليست مناطق محتلة (الفلسطينية وتفريغ القطاع من سكانه قد باءت بالفشل بسبب الصمود الفلسطيني أمام محاولات الترانسفير والاقتلاع، والمقاومة المتواصلة له، وفشل مشروع استيطان قطاع غزة بسبب الكثافة السكانية الفلسطينية المرتفعة، مما أدى إلى انسحاب الاحتلال العسكري والاستيطاني الإسرائيلي منه.

ولا يمكن إغفال الذكر عن الجيوبوليتيكا التاريخية والدينية والعقائدية التي يروج لها اليمين اليهودي الصهيوني، واللوبي المسيحي الأمريكي من المحافظين الجدد، عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن عدم تقسيم ما يُسمى بالأرض المقدسة، والتي جعلت منها مجالاً توراتياً وبطولياً وحقاً تاريخياً قائماً على وعد رباني بملكية اليهود للأرض التي منحهم إياها الرب وطالباً منهم عدم تقسيمها، حيث يتم غرس أفكار مفبركة لدى الناشئة الصهيونيين من اليهود والمسيحيين عبر أنشطة تعبوية وتثقيفية وسياحية. ولتأكيد ما سبق يُمكن الرجوع إلى ما قاله القس الأمريكي بات روبرتسون مقدم برنامج "النادي 700" عن أسباب مرض أريئيل شارون بأنها عقاب الرب لأنه قسم أرضه، حيث يُعارض بعض المسيحيين الإنجيليين البروتستانت في الولايات المتحدة انسحاب إسرائيل من أراضٍ تُشكل جزءاً من أرض إسرائيل التوراتية [على حد زعمهم]، ومرتبطة بنبوءات العودة الثانية للمسيح (Mualem and Barkat, 2006: 1). المُخلص

وللتأكيد على البعد الديني القومي في الصراع، فإن عدم التوصل لاتفاق في مفاوضات كامب دافيد عام 2000 لا يعود فقط إلى البعد الإقليمي (المكاني) للصراع، بل إلى البعد الرمزي المتجذر في الصراع والمرتبط بالأمداء (المجالات) الحيوية الدينية في البلدة القديمة، أي بالمسجد الأقصى الذي يعكس الهوية الدينية للمسلمين، وإلى ما يدعيه اليهود من حقوق دينية في حائط المبكى [حائط البراق]. ويؤكد على أثر الأبعاد المزدوجة المرتبطة بالقيمة الرمزية للمكان والأمداء Burghardt الحيوية للمجموعات البشرية في تشكيل وتطوير هويتها الوطنية. تلك الأبعاد المزدوجة التي يُؤكد عليها كل من الإسرائيليين والفلسطينيين في الجدال الدائر بينهم فيما يتعلق بمن هو الذي يمتلك الحق في هذه الأرض. كلا الطرفين يوظفان التاريخ، وعلم الآثار، والأدب، والنصوص الدينية، وبناء المعرفة وتعميمها بين الطبقات الاجتماعية الأخرى من أجل الاعتقاد بأنهم المُلاك الحقيقيين لهذه القطعة الصغيرة من الأرض، التي تقع بين البحر المتوسط ونهر الأردن (Newman, 2000: 167).

ومهما يكن من أمر فإن بإمكاننا أن نستنتج، من خلال العرض السابق، أن قطاع غزة استناداً لحدود الحد الأدنى لمهاجري بابل . على الأقل . لم يكن ضمن ما يُسمى بأرض إسرائيل التوراتية بشكل قاطع، الأمر الذي شجع شارون على فك الارتباط مع القطاع وتنفيذ خطوته بنجاح، بينما سيكون الأمر أكثر تعقيداً عند الحديث عن خطوة مماثلة في الضفة الغربية، على الرغم من تفكيك أربع مستعمرات صغيرة معزولة في الضفة الغربية هي جانيم، كديم، سانور، وحومش، بالإضافة إلى إخلاء المنشئات العسكرية الدائمة في المنطقة وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مواقع جديدة داخل الضفة الغربية.

ثالثاً : البعد الجيو– سياسي :

ومن الأبعاد الجيوبوليتيكية المهمة؛ للانفصال عن الفلسطينيين، البعد الجيوسياسي، فقد وصل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني إلى مأزق مؤلم في أواخر ثمانينات القرن الماضي عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987–1993)، حيث أدركت إسرائيل أن هناك شكلاً جديداً من المقاومة، ينفذها شعب أعزل يرفض الاحتلال وكافة أشكال التعايش معه، وقوام انتفاضته الحجر والمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال ومؤسساته. وأيقنت إسرائيل أيضاً أن الاستخدام المُفرط للقوة العسكرية أحرجها أمام المجتمع الدولي في ظل تنامي دور الجيوبوليتيكا الشعبية ووسائل الإعلام، وأنه يمس بشكل كبير بمعنويات جيشها الذي وجد نفسه أمام مقاومة غير مسبوقة. لهذا جاء مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 الذي لم يتمكن من الوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وممثلي الفلسطينيين ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك. وخلال المحادثات السرية التي كانت تجري بالتوازي لصيغة مدريد بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الانتقالي المعروف بـ "اتفاق أوسلو" في سبتمبر 1993، الذي هدف إلى "تسوية النزاع" عن طريق إنشاء عملية سلمية تقوم على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل و(م ت ف)، والاعتراف بالحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة، والتطلع للعيش بحسن جوار سلمي واحترام متبادل وأمن، والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة وثابتة. ووافق الطرفان من خلال المفاوضات على قيام السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي الانتقالي خلال فترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تُفضي في النهاية إلى حل دائم على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن أرقام (242) و (338) وفقاً لصيغة الأرض مقابل السلام.

" الذي يُعتبر مهندس عملية أوسلو أن الاتفاق "Hirschfeldويؤكد البروفيسور هارتشفيلد الانتقالي كان هدفه إنشاء "عمليةً تدريجية تحتوي التطرف، وتُؤسس ثقة تُظهر–خلال التقدّم نحو اتفاقية الوضع النهائي– باحتمال الوصول إلى تعايش واقعي، وسياسات مُنسقة بين الطرفين. ويؤكد Ben-بأن الاتفاقية المؤقتة كانت مُعقدة وغامضة جداً لكي تصل إلى تلك الأهداف" (Porat,2005:159). وبالتالي تم تبني نظرية المراحل لبناء الثقة، كما تم تأجيل القضايا الجوهرية حسب البندين (2)، (3) من المادة (5) إلى مفاوضات الوضع الدائم التي سوف تغطي " القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك" (منظمة التحرير الفلسطينية، 1994: 14).

ولقد حاولت إسرائيل استثمار اتفاق أوسلو الانتقالي إلى تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، خاصة بعد توصلها إلى اتفاق وادي عربة مع الأردن عام 1994، وذلك بالترويج إلى مشروع شمعون بيرس للشرق الأوسط الكبير، إلا أن المشروع لم ينجح على الرغم من تمكن إسرائيل من افتتاح سفارات ومكاتب تجارية ومكاتب رعاية مصالح لها في عدد من الدول العربية بسبب مقاومة الشعوب العربية للتطبيع، وعدم التوصل إلى تسوية سلمية مع الجانب الفلسطيني تفسح المجال أمام مشروع إسرائيل الطموح للجيوبوليتيكا الاقتصادية والهيمنة على المنطقة.

وخلال الفترة 1994–2000، أصبح نتاج العملية التفاوضية بين إسرائيل و(م .ت.ف) سلسلة من الاتفاقيات القائمة على المُتطلبات الأمنية الإسرائيلية والالتزامات المطلوبة من السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى تصادم المفاوضات بين التوقعات الفلسطينية بانتقال أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سيطرتهم، والمطالب الأمنية الإسرائيلية المتزايدة. وبالتالي دخلت المفاوضات مأزقاً حقيقياً، وساد بالتالي مبدأ "العائد الصفري للمفاوضات"، مما أدى إلى تنامي حجم التيار المعارض للمفاوضات كخيار إستراتيجي وحيد على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية على حدٍ سواء. وتجلى ذلك بعد فشل مفاوضات الوضع النهائي في كامب دافيد في يوليو 2000 بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أيهود باراك، على الرغم من محاولة الرئيس الأمريكي كلينتون جسر الهوة بين الطرفين بتقديمه لما يُسمى بوثيقة كلينتون (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ب ت) والتي جاء فيها بخصوص الأرض البنود التالية:

أ- نقل مابين 94–96% من أراضي الضفة الغربية للدولة الفلسطينية.

ب- تعويض الجانب الفلسطيني عن نحو 1 – 3% بدل الأرض التي ستضم إلى إسرائيل.

ج- منح الفلسطينيين ممراً آمنا و دائماً بين الضفة والقطاع.

د- ضم 80% من المستعمرين اليهود إلى الكتل الاستيطانية.

وكان الفلسطينيون في كامب دافيد يعتقدون بأن أي اتفاق سلمي ونهائي للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا بد أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية بما فيها السيادة على الحرم القدسي الشريف، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948 الذي يؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل والتعويض لمن لا يرغب بالعودة إليها. وفي المقابل فإن الجانب الإسرائيلي أصر على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية للأراضي الإسرائيلية (خريطة 3)، وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، والتمسك بالإدعاءات الوطنية والدينية اليهودية في مدينة القدس والحرم القدسي الشريف.

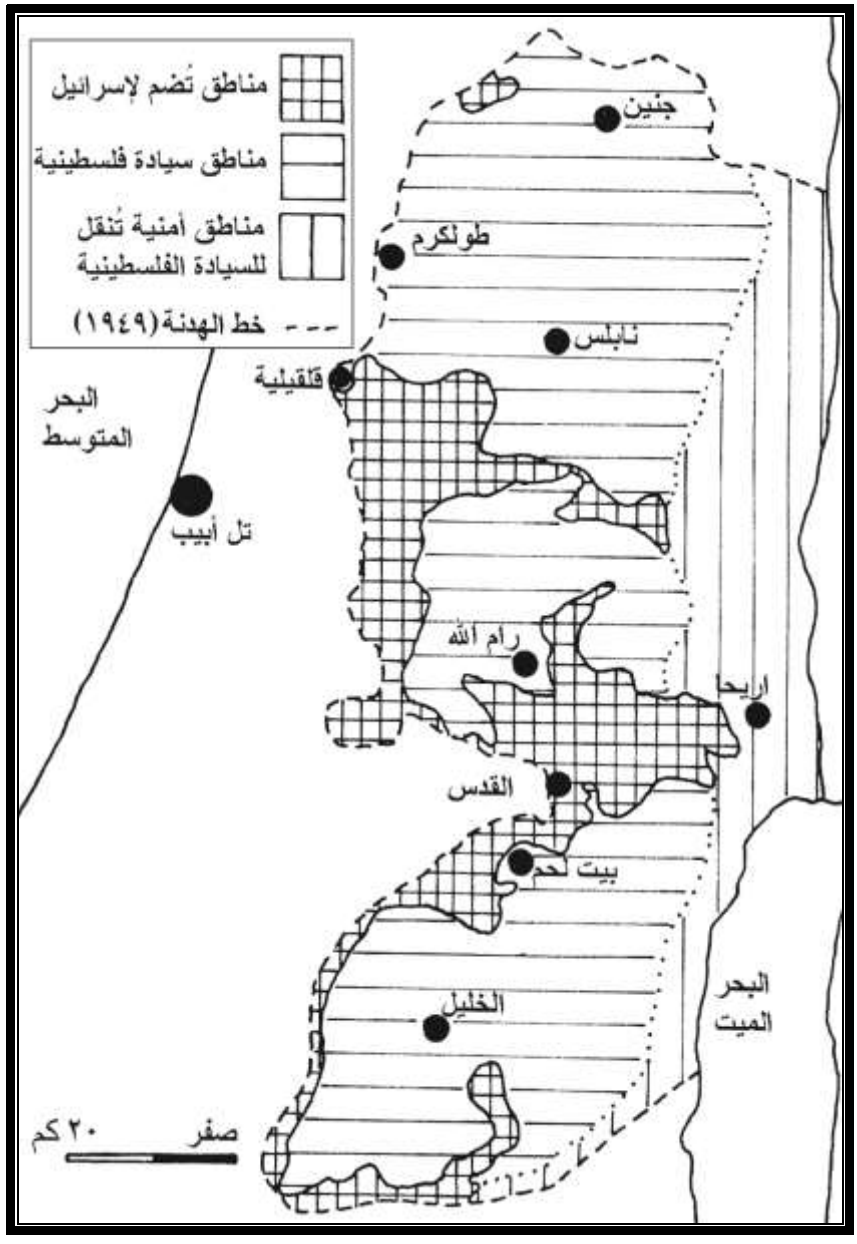

المصدر مشتق من: Jan de Jong

خريطة (3) : الوضع النهائى لأراضى الضفة الغربية حسب المقترحات الإسرائيلية فى مباحثات كامب ديفيد، يوليو 2000.

ونتيجة لتلك المفاوضات تلاشى مفهوم "تسوية النزاع" – الذي تبناه رابين– بيريس وأثمر عن اتفاق أوسلو– ليعود مكانه ثانية مفهوم "إدارة النزاع" الذي كان سائداً من قبل في إسرائيل. وتوصل الجانب الإسرائيلي إلى الاستنتاج بأن الفلسطينيين غير معنيين بتسوية النزاع وقبول حلول وسط في قضايا القدس واللاجئين والإعلان عن "نهائية النزاع" بموجب المطالب والتوقعات الإسرائيلية. ويُشير

بار سيمنطوف وآخرون (2005: 23–24) بأن الطلب الإسرائيلي بـ "نهائية النزاع" [في مفاوضات كامب دافيد] أبعد الطرفين عن النقاش حول نتائج حرب 1967 إلى نقاش حول نتائج حرب 1948–1949، وبالتالي رفض الفلسطينيون إخضاع الرواية التاريخية الفلسطينية أمام الرواية التاريخية الإسرائيلية، والإقرار بأن حرب 1948–1949 ونتائجها كانت عادلة، الأمر الذي أدى إلى تصادم بين الروايتين التاريخيتين القوميتين. وخلاصة القول فإن الطرف الإسرائيلي تعلم درساً في معرفة الموقف الفلسطيني الحاسم بشأن عدم إمكانية تسوية النزاع بثمن حل نتائج حرب 1967 فقط.

وبعد وصول المفاوضات في كامب دافيد إلى طريق مسدود لاسيما فيما يتعلق بالقدس، قام رئيس الليكود آنذاك أريئيل شارون بزيارته الاستفزازية إلى الحرم القدسي الشريف تحت إجراءات أمنية مشددة وغير معهودة، مع علمه المسبق بأن الحرم القدسي يتمتع برمزية روحية ومكانية مُقدسة عند المسلمين، ويُمثل القلب للهوية الفلسطينية المُسْلِمة، الخطوة التي أدت إلى انفجار انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000.

وبعد أن أصبح شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل عام 2001، طرح تصوره للوضع النهائي لأراضي الضفة الغربية ومستقبل الدولة الفلسطينية التي ستغطي 42% فقط من مساحة الضفة وغزة، دولة مقطعة الأوصال وغير قابلة للحياة، ومكونة من عشرات الجيوب والجيتوهات السكانية حيث ظهرت الخريطة كجلد الفهد (خريطة 4)، ولقد تم رفض هذا التصور من السلطة الفلسطينية التي تمسكت بقرارات الشرعية الدولية كأساس لحل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني.

ومن الناحية السياسية تبنى شارون تقييمات سلفه أيهود باراك بعدم نضوج الفلسطينيين لتسوية النزاع، ومسؤوليتهم عن فشل العملية السياسية، وعن غياب شريك فلسطيني لائق للعملية السياسية، ... حيث ناسبت تلك التقييمات شارون الذي عارض طوال السنوات عملية أوسلو ورأى فيها خطراً فعلياً على وجود إسرائيل وأمنها وأيد تأييداً جارفاً إقامة المستوطنات [المستعمرات] (بارسيمنطوف وآخرون، 2005: 33)، فأدخل المنطقة في جمود سياسي، وتبنى سياسة قمعية بهدف القضاء على الانتفاضة، وحسم المواجهة بالقوة، ولكن كل ذلك قد تم دون جدوى.

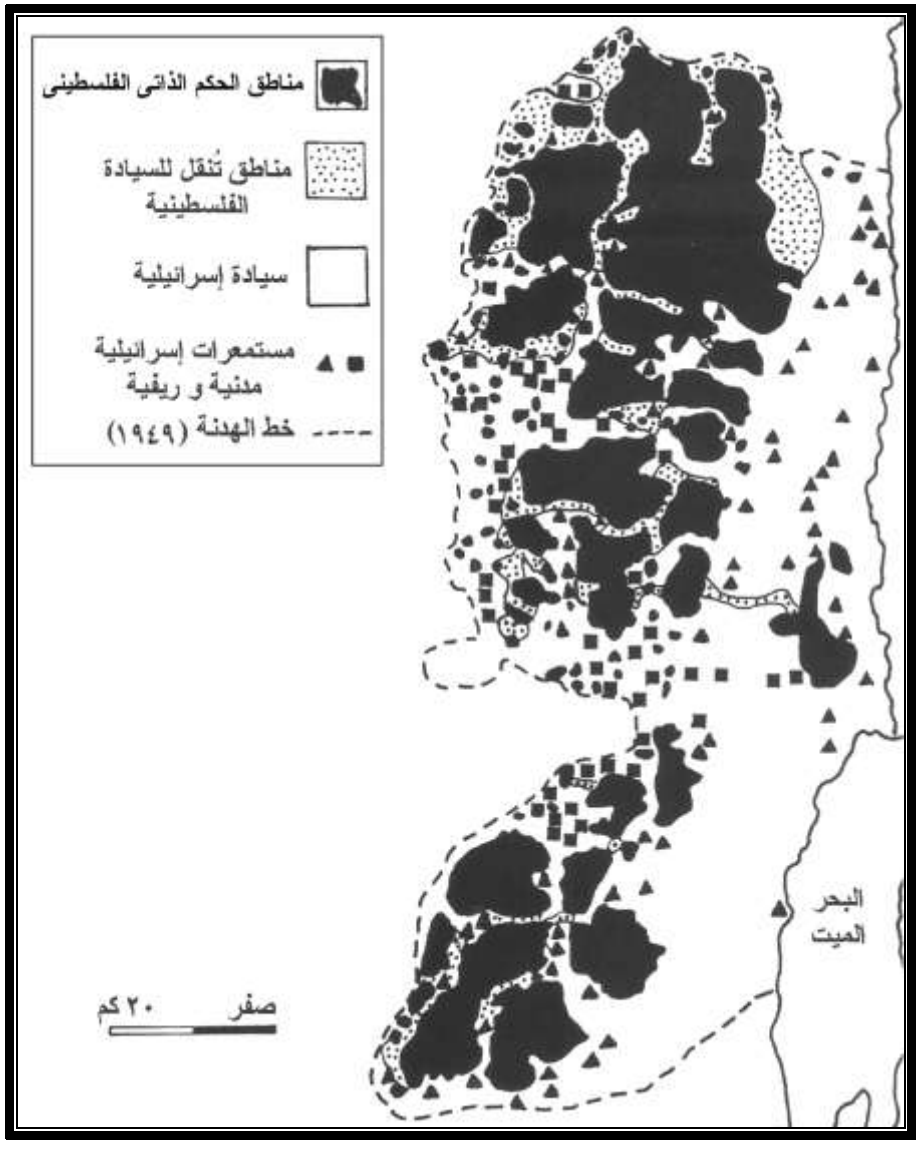

المصدر مشتق من: Jan de Jong

خريطة (4) : الوضع النهائى لأراضى الضفة الغربية

حسب مقترحات أريئيل شارون 2001.

ونظراً للجمود السياسي وفشل محاولات استئناف المفاوضات السلمية بين الجانبين، وازدياد عدد الضحايا من المدنيين، فقد تبني مجلس الأمن القرار رقم (1397) الصادر في 12 مارس 2002، الذي يؤكد رؤيةً تقوم على مبدأ حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حيث أشار القرار إلى حق الفلسطينيين بدولة خاصة بهم لأول مرة، مما يُعتبر تقدماً كبيراً عن القرارين (242)، (338)، باعتبارهما مرجعية عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام

1991. واستثماراً لهذا القرار عرض الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 25 يونيو 2002 رؤيةً مطابقةً للقرار آنف الذكر، حيث دعا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 من خلال تسوية تفاوضية بين الأطراف على أساس قراري مجلس الأمن 242، و 338، وانسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترف بها، بحيث ينتهي الأمر إلى خيار الدولتين.

وأعلن شارون أمام مؤتمر هرتسيليا الثالث في 4 ديسمبر 2002 إلى قبول إسرائيل لرؤية الرئيس الأمريكي، واعتبار رؤيته خطة منطقية، ذكية وقابلة للتنفيذ، توفر فرصة حقيقية للتوصل إلى تسوية بناءً على الدروس الأمريكية – الإسرائيلية المشتركة التي تم استخلاصها من خطة كلينتون– باراك السابقة (مدار، 2003: 28). وفي 30 أبريل 2003، أصدرت الخارجية الأمريكية "خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط" التي أعدتها المجموعة الرباعية المكونة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي على أساس رؤية الرئيس بوش، من أجل وقف أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والعودة إلى مسار المفاوضات بينهما، وصولاً إلى تسوية نهائية وشاملة بحلول عام 2005، تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل.

وتتكون خريطة الطريق من ثلاث مراحل، غاية المرحلة الأولى بناء المؤسسات الفلسطينية السياسية والأمنية والدستورية، وإنهاء العنف ومصادر تمويله، وتطبيع حياة الفلسطينيين، وتفكيك المواقع الاستيطانية التي أُقيمت منذ مارس 2001. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة مؤقتة لتعميق الاستقرار وتوسيعه وإجراء انتخابات فلسطينية ناجحة والدعوة للمؤتمر الدولي الأول الذي سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، مع الحد الأقصى من التواصل الإقليمي، واستمرار تفكيك البؤر الاستيطانية. أما المرحلة الثالثة فيُعقد فيها المؤتمر الدولي الثاني بهدف إجراء مفاوضات الوضع النهائي بما في ذلك الحدود، والقدس، واللاجئين، والمستعمرات بهدف الوصول إلى التسوية الدائمة. وباختصار فإن "خريطة الطريق" مبنية على التزامات فلسطينية – إسرائيلية متبادلة ومتوازية.

ويرى بيرت (2005: 85) أن سلبية إسرائيل السياسية خلال سنة 2002– 2003، وعدم إثبات إسرائيل أن وجهتها نحو استمرار العملية السياسية، أدت إلى انجرار إدارة بوش إلى بلورة خطة "خريطة الطريق". وعلى الرغم من تأكيد أريئيل شارون أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع أن حكومته قد صادقت على خطة خريطة الطريق للسلام استناداً لخطاب بوش في يونيو 2002، وأبدى استعداده للتقدم في تطبيقها على أساس دولتين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب بهدوء وأمن وسلام، على أساس أن الأمن وحده يؤدي إلى السلام. ومن المُلاحظ أن المصادقة الإسرائيلية كانت مشروطة بضرورة إدخال أربعة عشر تعديلاً على الخطة، والإصرار على تنفيذ الالتزامات المطلوبة من الفلسطينيين على التتابع وليس على التوازي مع الإسرائيليين، مما يُعد مخالفاً "لخريطة الطريق" ومعرقلاً لتنفيذها.

ورغم الموافقة الكلامية التي تبديها إسرائيل إزاء "خريطة الطريق" فإنها ما زالت تتلكأ وتُحجم عن أخذ مثل هذا الالتزام على عاتقها (هراري وهيلر،2005: 57)، ويرجع ذلك إلى إدراك إسرائيل بأن المفاوضات حسب "خريطة الطريق" ستؤدي في النهاية إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها

عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مما يتعارض مع الأيديولوجيا اليهودية الصهيونية، ومع تركيبة الحكومة الإسرائيلية التي يُهيمن عليها اليمين المتطرف. ويتطابق مع ما توصلت إليه دراسة مركز يافي للدراسات الإستراتيجية بعنوان "خيارات إسرائيل للسلام" بأن "هناك فجوة أساسية بين أُسس السيادة العربية الفلسطينية، ومتطلبات الأمن القومي الإسرائيلي بحيث لا يُمكن أن يُجسّرا بفترة)، وهو الأساس الذي قامت عليه فلسفة اتفاق أوسلو، Diker,2005:19ممتدة من بناء الثقة المتبادلة (وخريطة الطريق. و مما لا شك فيه أن هذا الاستخلاص قد مهد الطريق أمام شارون لاتخاذ خطوة أمنية من طرف واحد لفك الارتباط مع الفلسطينيين في قطاع غزة وشمال الضفة.

ويرى عفرون (2005: 44) "أن قرار الخروج من قطاع غزة في حد ذاته كان راسخاً على ما يبدو في فهم شارون ومعاونيه بأن ثمة حاجة مُلحة لتحرك سياسي ما في ظل فُقدان إسرائيل لزمام المبادرة السياسية الشاملة. كذلك فقد تخوف شارون من أنه وبدون مبادرة سياسية إسرائيلية ستنشأ فجوة كبيرة آخذة في الاتساع بين إسرائيل والولايات المتحدة". إن الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة في المنطقة وانخراطها في البحث عن تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني لم يكن بدافع القلق والشعور بالذنب تجاه معاناة الشعب الفلسطيني، وإنما لتحقيق المصالح الجيوبوليتيكية الأمريكية في المنطقة ضمن ما تسميه واشنطن بالنظام الدولي الجديد. وترسيخاً لما أكده شارون أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع على أن الخطوات الأحادية التي ستتخذها إسرائيل في إطار خطة فك الارتباط ستكون بالتنسيق الأقصى مع الولايات المتحدة، وأنه محظور على إسرائيل المساس بالتنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

إن التنسيق والتحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة لا يتوقف على الأطماع الجيوبوليتيكة لهما في المنطقة، بل له جذور أيديولوجية قديمة تعود إلى نشأة الولايات المتحدة والموروث الديني لسكانها الجدد. ويظهر ذلك في كتاب لي فريدمان "حجاج في العالم الجديد" "بأنه من اليوم الأول لوصول المستعمرين الإنكليز إلى العالم الجديد، وهم "يريدون أن يُنشئوا في أمريكا دولة ثيوقراطية تُعيد سيرة اليهود التاريخيين. فالخطباء والوعاظ استمدوا خطبهم من العهد القديم، أما الآباء فقد استعاروا منه أسماء أولادهم، حيث لم تكن العبرية لغة ثانوية بل كانت عمود ثقافة المثقفين والمتعلمين المُتدينين وغير المُتدينين. وكان تاريخ اليهود في العهد القديم قراءتهم اليومية، بل ربما كانوا يعرفونه أكثر مما يعرفون تاريخ أي شعب آخر" (حيدر، 2006 :33).

لقد قايض شارون خطة فك الارتباط بتحقيق مكاسب سياسية (وإستراتيجية سنناقشها لاحقاً) لإسرائيل من الرئيس بوش، والتي توجها بكتاب التفاهمات المؤرخ في 14 أبريل 2004، حيث كانت أبرز المكاسب السياسية هي التأكيد الأمريكي بالالتزام بخطة "خريطة الطريق" كوسيلة وحيدة لحل الصراع، ورفض فرض أية مشاريع تسوية جديدة على إسرائيل. وعلاوة على ذلك "ترى حكومة إسرائيل في فك الارتباط خطوة في إطار "خريطة الطريق" التي تعتبرها إسرائيل استمراراً لرؤية الرئيس بوش، وهي بمثابة "خطة إدارة" ترسم الطريق لإدارة المفاوضات وليس نتائجها، وتُحَددْ عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليس وفقاً لجدول زمني وإنما بناءً على النتائج" (مدار،2005: 34)، الأمر

الذي أدى إلى عرقلة تنفيذ خريطة الطريق استناداً للرؤية السابقة والاشتراطات الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية وأهمها تنفيذ الخطة على التتابع وليس على التوازي.

وخلاصة القول: إن إسرائيل تعتبر تعهدات الرئيس الأمريكي بوش، من الناحية السياسية والتكتيكية، نصراً سياسياً وتعويضاً مهماً لها عن قيامها بالانسحاب من غزة دون الحصول على أي تنازلات من الجانب الفلسطيني، وأن خطوة فك الارتباط تؤدي إلى تقليص الانتقادات الدولية للخطوات والتدابير القاسية التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتحد بالتالي من مسئوليتها القانونية والإنسانية تجاه ما يحدث في المنطقة التي انسحبت منها.

رابعاً : البعد الجيواستراتيجي :

ويشكل البعد الجيو إستراتيجي أحد الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين، إذ يرى المتخصصون في "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" أنه قد تبلورت، في الآونة الأخيرة، لدى المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل أربعة حقائق أولية لنتائج المواجهة المستمرة مع الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى وهي:

أ- أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني غير قابل للحسم العسكري.

ب- أن إدارة النزاع استنفدت نفسها في صيغتها الحالية، وهي لا تنطوي على ما يكفي من أجل إنهاء النزاع، أو حتى من أجل جعله معتدلاً بصورة جذرية.

ج- أن الطرفين ليسا ناضجين بعد لتسوية النزاع، وإنما فقط لإدارته بواسطة تسويات سياسية محدودة أو جزئية، تتمثل وظيفتها في التقليل من حدة النزاع وتقليص أضراره. ولبلوغ ذلك يحتاج الطرفان إلى مساعدة طرف ثالث، وذلك بسبب العداء وفقدان الثقة بينهما.

د- أن إسرائيل طالما تقدر بأنه "لا يوجد شريك" لمحادثات سياسية وأمنية في الطرف الفلسطيني، فإنها ستنتهج (بالتنسيق مع الولايات المتحدة) إستراتيجيات إدارة أحادية الجانب من أجل زيادة أمنها، مثل إقامة جدار الفصل و(خطة) الانفصال (بارسيمنطوف، 2005 : 16).

وبناءً على ما سبق، تبنى شارون الانفصال الأحادي كأداة متقدمة لإدارة النزاع مع الفلسطينيين، وأشار أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع إلى أن تنفيذ فك الارتباط سيؤدي إلى:

أ- إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في خطوط أمنية جديدة ومؤقتة.

ب- تغيير انتشار التجمعات السكانية [اليهودية] بحيث يتقلص عدد الإسرائيليين المتواجدين داخل أماكن تواجد السكان الفلسطينيين، ويوفر أقصى درجة من الأمن لهم.

ج- بناء جدار الأمن وعوائق مادية أخرى.

لقد استغل شارون خطة فك الارتباط، والرغبة الأمريكية في تحسين صورتها في المنطقة العربية والعالم، لتحقيق إنجازات سياسية وإستراتيجية من الرئيس بوش لصالح إسرائيل، والتي تم

تتويجها بخطاب التفاهمات المؤرخ في 14 أبريل 2004، حيث كانت أبرز تلك المكاسب تتلخص فيما يلي :

أ- الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، وحقها في العيش في حدود آمنة ومعترف بها، وقابلة للدفاع عنها على أساس قراري مجلس الأمن الدولي أرقام 242، و 338.

ب- عدم العودة إلى خط الهدنة المحدد في عام 1949، و أخذ الحقائق الديموغرافية اليهودية القائمة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفقاً لاتفاقات مع الفلسطينيين، بعين الاعتبار.

ج- ضمان السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي والبحري والممرات البرية في الضفة وقطاع غزة وفقاً لترتيبات مع الفلسطينيين.

د- المحافظة على الهوية اليهودية لإسرائيل، ولفت انتباه إسرائيل إلى اغتنام الفرصة والاهتمام بالنقب والجليل.

هـ- الالتزام بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء الدولة الفلسطينية المستقبلية وتوطينهم فيها.

و- اعتبار جدار الفصل في الضفة الغربية جداراً أمنياً مؤقتاً وليس سياسياً أو حدودياً.

وبناءً على ما ورد أعلاه، فإن إسرائيل قد استنتجت من خطاب بوش أن الولايات المتحدة سوف تدعم المطالب الإسرائيلية – في أي مفاوضات مستقبلية– بضم التجمعات اليهودية الكبرى في الضفة الغربية إليها، وعدم العودة إلى حدود خط الهدنة لعام 1949، وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية. إن الاستنتاجات السابقة مكنت شارون من الحصول على موافقة الكنيست الإسرائيلي على فك الارتباط وبالتالي تنفيذه، والتأسيس لتشكيل حزبه الجديد كاديما لاستكمال خططه الإستراتيجية الهادفة إلى المحافظة على إسرائيل كدولة يهودية صهيونية.

والسؤال المطروح هو: هل حزب كاديما بقيادته الجديدة سائر نحو الاحتفاظ بغالبية الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل، أم نحو انفصال إضافي (في إطار تسوية دائمة، أو انفصال أحادي الجانب) ينقل المنطقة أو غالبيتها إلى أيدي الفلسطينيين؟ لقد أدرك شارون مبكراً بأنه لا مفر أمام إسرائيل سوى تقسيم البلاد قبل أن تصبح فيها أغلبية عربية، وفي ظروف زمنية لا تعمل لصالح إسرائيل. وسنتناول مناقشة البعد الإستراتيجي للديموغرافيا بشكل منفصل لاحقاً لأهميته ومركزيته في المشروع الصهيوني. وللإجابة على السؤال السابق نكتفي بدراسة ثلاثة مواضيع إستراتيجية فقط، وهي على النحو التالي:

1- تغير المفاهيم الإستراتيجية:

تعترف المصادر الإسرائيلية بأن المفهوم الإستراتيجي للدولة اليهودية قد خضع لتغيير عميق، حيث تم استبدال المفهوم الهجومي بإستراتيجية الانسحاب والدفاع. وتجلت بدايات هذه الإستراتيجية في اتفاقيات كامب دافيد التي تركت إسرائيل سيناء بموجبها للمصريين، باعتبارها أحد أهم المواقع

). ثم تلا ذلك الانسحاب من جنوب لبنان عام 2005: 1 ,ACPRالجيو–إستراتيجية الأمامية لدولتهم (2000، وفك الارتباط مع قطاع غزة عام 2005. وقد تم إنجاز الانسحاب من غزة على الرغم من مواقف اليمين المتطرفة الرافضة له والتي تعتبره مخالفةً للتعاليم الدينية كما يقول Peres (2005: 5) حيث " لا يُمكن لإسرائيل، من الناحية الروحية والإستراتيجية، أن تبقى بدون منطقة القلب، يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وأن ... التوراة تحذر السلطات اليهودية في دولة إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف التنازل عن أرض يهودية إلى السلطات العربية، وأن هذا الرأي أقره دافيد بن غوريون منذ فترة طويلة، في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الصهيوني الواحد والعشرين في بال عام 1937"، على وجه التحديد .

ومما لا شك فيه أن الإستراتيجية الجديدة لإسرائيل تُمهد الطريق إلى إمكانية العودة إلى حدود الرابع من يونيو 1967، وأن التحول في المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي جاء استجابة للحقائق الميدانية على الأرض، وأهمها الديموغرافيا الفلسطينية المقاومة المرتبطة بالأرض، كما أدى إلى عدم تمكن إسرائيل من حماية جبهتها الداخلية وتوفير الأمن لمواطنيها، وفقدان الأمل بالحسم العسكري للمواجهة الطويلة المستمرة مع الفلسطينيين.

وهكذا يمكن القول إن إسرائيل قد حققت بتنفيذها لفك الارتباط والانسحاب العسكري الكامل من القطاع، المكاسب الإستراتيجية التالية:

أ- إخلاء منطقة تفتقر إلى الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل حيث تم استنزاف موارد القطاع، لاسيما المياه والكثبان الرملية.

ب- التخلص من الخطر الديموغرافي لقطاع غزة، وكذلك من الأعباء الاقتصادية والإنسانية المترتبة على إسرائيل كقوة احتلال.

ج- تجهيز الرأي العام الإسرائيلي إلى قبول انسحابات مماثلة في المستقبل، سواء من خلال تسوية سلمية أو فك ارتباط أحادي جديد، الأمر الذي يُفسره الانسحاب من أربع مستعمرات معزولة في شمال الضفة.

د- تقصير خطوط الإمدادات العسكرية، وتقليص الأعباء المترتبة على ذلك؛ نتيجة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج القطاع.

هـ- إخلاء أقليات يهودية من مناطق فلسطينية، سواء في القطاع أو شمال الضفة، وهو ما أدى إلى تسجيل سابقة قانونية وسياسية بتفكيك مستعمرات يهودية من داخل حدود ما يُسمى ب"أرض إسرائيل" التاريخية.

و- تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي كدولة تبحث عن السلام، والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام، مما سيخدم مخططات إسرائيل الأحادية مستقبلاً.

ز- إحراج السلطة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي من خلال مطالبة السلطة بالسيطرة الأمنية على القطاع وتفكيك البنى التحتية لحركات المقاومة المسلحة.

ح- أن الانسحاب من قطاع غزة إلى حدود 1967، يُؤسس سابقة لانسحاب مماثل في الضفة الغربية في ظل تسوية نهائية سلمية للصراع. و قد صرح بهذا الاستنتاج زعيم الليكود بنيامين نيتنياهو أمام مؤتمر هرتسيليا السادس الذي انعقد في يناير 2006، حيث قال أن لدى حزب (الذي أسسه شارون) خطة سرية للانسحاب إلى حدود إسرائيل في عام 1967 كاديما Kadima (Weisman, 2006: 2.)

هذا وكان شارون ينظر إلى فك الارتباط على أنه وسيلة لمقايضة أرض كثيفة بالسكان الفلسطينيين مثل قطاع غزة، بأرض ذات الأهمية القصوى لأمن إسرائيل المُستقبلي. حيث قال أمام الكنيست في 25 أكتوبر 2004 عند التصويت على الخطة " أنا مُقتنع بشدة أن فك الارتباط سيقوي قبضة إسرائيل على الأرض التي نراها ضرورية إلى وجودنا " (Diker,2006:5). وسبق أن أكد ذلك أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع حين قال أن التجمعات السكانية اليهودية التي سيتم الانسحاب منها، في إطار خطة فك الارتباط، "هي التجمعات التي لن تكون ضمن أراضي دولة إسرائيل في أي صيغة نهائية محتملة للتسوية في المستقبل. وبالمقابل، فإن إسرائيل ستعزز سيطرتها في تلك الأجزاء من أرض إسرائيل والتي ستشكل جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل في كل تسوية في المستقبل". وأكد شارون لاحقاً في المقابلات التي أجراها مع صحيفتي هآرتس Haaretz على الأهمية القصوى لاحتفاظ إسرائيل بكامل منطقة وادي غور الأردن (Diker, 2005: 15). وبناءً عليه تعود إسرائيل لتتبنى من جديد "نظرية الحدود الدفاعية" التي صاغها إيغال آلون، ثم مرت بعدة تنقيحات بين 1967 وتاريخ نشرها عام 1976 في مجلة Foreign Affairs التي ترى ضرورة احتفاظ إسرائيل بحوالي ثُلث مساحة الضفة الغربية. إن تصريح شارون يُعد مناقضاً للقرارات الدولية لحل الصراع، والمبنية على أساس الأرض مقابل السلام. وبالتالي السعي للتنصل من الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، وفرض حلول من طرف واحد على الفلسطينيين.

إن فك الارتباط بين إسرائيل وقطاع غزة زاد الحيرة بين كبار المتخصصين في الدفاع بخصوص الأمن الإسرائيلي المستقبلي، حيث يعتبر أولئك المتخصصون أن "شارون هو أول رئيس وزراء إسرائيلي يعترف بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، والأول منذ إخلاء سيناء يُقرر تفكيك المستوطنات [المستعمرات] اليهودية. في نفس الوقت، في كل من بياناته الواضحة وفي أعمال حكومته. وهناك سبب للاعتقاد بأن خطته تحتوي على خطوة تالية هي: تكوين دولة فلسطينية متاخمة في مناطق الضفة الغربية الأكثر سكاناً (Diker, 2005: 15). إن هذا الرأي يُشير بوضوح إلى رغبة إسرائيل في عدم الانسحاب إلى حدود 1967، بل من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون بشكل قاطع، باعتباره انتقاصاً من حدود الأراضي المحتلة.

وخلاصة القول إن الانسحاب من غزة قد تم تنفيذه لتحقيق مكاسب إستراتيجية لإسرائيل في الضفة الغربية في أي تسوية مستقبلية، حيث أبدى شارون ومستشاروه الكبار الرغبة في الوصول إلى حل مؤقت طويل المدى مع الفلسطينيين بما يضمن حدوداً دفاعية لإسرائيل، والعودة إلى فكرة

السيادة أو السيطرة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن، وعلى مناطق أخرى، ذات أهمية إستراتيجية قصوى للأمن الإسرائيلي.

2- فشل إستراتيجية الاستيطان في القطاع :

تعتمد إستراتيجية الاستيطان الإسرائيلي على استخدام المستوطنات [المستعمرات] كوسيلة مهمة في ممارسة السيطرة على الأرض. وإذا كان بالإمكان ممارسة السيطرة من خلال الاحتلال العسكري، فإن الربط بين السيادة والأرض من خلال التواجد الاستيطاني المدني يكون أقوى الوسائل بشكل عام (Newman, 1984: 153). ومنذ احتلال الضفة والقطاع في عام 1967، سعت إسرائيل لتطبيق أيديولوجياتها الاستيطانية من خلال إنشاء المستعمرات وتحفيز المستعمرين اليهود للسكن فيها على الرغم من أن هذا الإجراء مُخالف لأحكام القانون الدولي، وللمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على "عدم نقل أو إبعاد أجزاء من السكان المدنيين بقوة الاحتلال إلى الأرض التي تحتلها".

لم تكترث إسرائيل بالقوانين والمعاهدات الدولية، وباشرت بإقامة المستعمرات وفقاً لخطط وأيديولوجيات سابقة، حيث بلغ عدد المستعمرين في القطاع نحو (500) مستعمر في عام 1978، وخُطط إلى زيادة عددهم إلى (10000) بحلول عام 1990، وإلى (20000) في عام 2000 (Dahlan, 1987: 132). ونظراً لإحجام المستعمرين اليهود عن الانتقال للسكن في مستعمرات غزة، وفقرها الشديد إلى العنصر البشري اليهودي، و هو أحد مقومات العملية الاستيطانية، دشن ما كان يُعرف "بمجلس مستعمرات غزة الإقليمي" حملات دعائية باسم "حملة 1988 للاستيطان في إقليم قطيف"، وبتقديم إغراءات مادية للمستعمرين، ووصف القطاع ب "هاواي إسرائيل"، إلا أن المشروع لم ينجح، وبلغ عدد المستعمرين عشية فك الارتباط (8195) مستعمراً، مقابل أكثر من 1.3 مليون نسمة من السكان الفلسطينيين الأصليين.

وعلى الرغم من الدور الاستراتيجي للمستعمرات اليهودية في السيطرة على الأرض وتهويدها، فإن مستعمرات قطاع غزة أصبحت عبئاً ثقيلاً على جيش الاحتلال، خاصة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987- 1993 وما تلاها من أعمال مقاومة وصولاً إلى انتفاضة الأقصى التي لا تزال قائمة إلى الآن، مما جعلها تحتاج إلى رقابة وحماية عسكرية بشكل مكثف ودائم، وأدى إلى نشوء علاقة مختلة بين العنصرين الطبيعي والبشري داخل المستعمرات. إن هذه العلاقة تتعارض مع الأيديولوجيات التالية : Kipnis (1987: 126) الأهداف الجيوبوليتيكة للاستيطان، والتي لخصها في

أ- أن يحقق الاستيطان السيطرة على النطاق الجغرافي الوطني، وكذلك على موارده المساعدة للحياة (الأرض والمياه)، لما لهما من دورٍ هامٍ في الأمن الوطني.

ب- أن يشكل اليهود أغلبية المجتمع على جميع أراضي الكيان الوطني.

ج- أن يوجد على الأراضي التي يسيطر عليها المجتمع اليهودي، ومساحتها المتغيرة خلال الزمن، مجال أرضي وطني واحد، يهودي فقط.

ونظراً لعدم بلوغ الأيديولوجيات المذكورة أهدافها لاسيما في قطاع غزة، اضطر شارون الملقب بأبي الاستيطان وراعيه إلى الانسحاب من قطاع غزة. وينطوي هذا الانسحاب على تحطيم لنموذج أو مثال رعاه بدرجة كبيرة شارون نفسه على مر سنوات طوال وحتى منتصف العام 2003، عندما أعلن أن "حكم نيتساريم كحكم تل أبيب". وقد كان هذا النموذج مرتكزاً إلى وجهة النظر الإستراتيجية–التاريخية القائلة بأن الاستيطان اليهودي هو الذي يُعين حدود دولة إسرائيل (إلران، 2005: 27). لقد فسر شارون تغير موقفه الاستيطاني إلى الواقع المُتغيّر في إسرائيل وفي المنطقة وفي العالم، وأنه توصل إلى إدراك بأنه لن يكون بالإمكان الاحتفاظ بقطاع غزة إلى الأبد، حيث يحتشد الفلسطينيون بشكل كثيف لا مثيل له داخل مخيمات للاجئين، ويعيشون في حالة فقر وضيق داخل دفيئات من الكراهية المتزايدة بدون أفق من الأمل (الجعبري، 2005 : 6). ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستنتاج قد توصل إلية إسحاق رابين مبكراً عندما استخدم سياسية "تكسير العظام" ولم يتمكن من كسر شوكة الانتفاضة الفلسطينية الأولى حيث قال مقولته العنصرية "إنني أحلم باليوم الذي أرى فيه قطاع غزة غارقاً في البحر".

وبناءً عليه يُمكن الحكم بأن الانفصال عن قطاع غزة قد أسس واقعاً إستراتيجياً جديداً في طبيعة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وطرق حله، وأظهر تحولاً في المفاهيم الإستراتيجية لأريئيل شارون، ومن ثم لأعضاء حزبه الجديد كاديما، فيما يتعلق بعدم إمكانية تحقيق شعار الصهيونية بإقامة دولة إسرائيل الكبرى، أو حتى إقامتها على كامل أرض فلسطين الانتدابية من خلال الاستيطان اليهودي العاجز عن مواجهة التطور السريع للديموغرافيا الفلسطينية المقاومة، كما يُمكن التوقع بأن هذا الانفصال سيتبعه خطوة مكملة في الضفة الغربية لاحقاً، الرمزية التي عبر عنها تفكيك المستعمرات الأربعة في شمال الضفة الغربية، كما سبق القول. هذا وتُشير المصادر الإسرائيلية إلى أن شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي قد أوصت بانفصال أحادي جديد في الضفة الغربية، وخلصت إلى أن مستعمرات الضفة لا تُساهم مباشرة في الأمن، بل تُجبر الجيش الإسرائيلي لنشر قوات من أجل الدفاع عنها، وتركت مسألة إخلاء مستعمرات إضافية؛ نظراً لحساسيتها، إلى الحكومة المقبلة، مع التوصية بأخذ اعتبارات الطبوغرافيا ومصادر المياه في الحسبان قبل اتخاذ القرار (Benn, 2006: 2). وحسب مصادر (Foundation for Middle East Peace, 2005) فإن الخريطة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في فبراير 2005 لخيارات فك الارتباط مع الضفة الغربية' فإن إسرائيل ستحكم سيطرتها على منطقة غور الأردن البالغ مساحتها نحو 28.5% من مساحة الضفة كمنطقة أمنية، بالإضافة إلى 8.5% كمنطقة تواصل بين المستعمرات، و 9.5% يلتهمها جدار الفصل العنصري، أي أن المساحة المتبقية للدولة الفلسطينية تعادل 54% من مساحة الضفة الغربية فقط (خريطة 5)، مما يقضي على أي أمل في التوصل لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ويؤدي إلى استمرار المواجهة بين الشعبين.

3– إستراتيجية الحدود وجدار الفصل :

على الرغم من أن إسرائيل لم تعلن عن حدودها السياسية بشكل نهائي كدولة منذ اغتصابها لفلسطين عام 1948، وأنها تمكنت من تعيين حدين دوليين فقط مع كل من مصر والأردن بموجب اتفاقيتي كامب دافيد 1979، ووادي عربة عام 1994 للسلام على التوالي، مع تأكيد الاتفاقيات المذكورة على عدم المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967، أي قطاع غزة والضفة الغربية. ويعني ذلك أن تعيين حدود الضفة والقطاع مع إسرائيل هو شأن فلسطيني إسرائيلي تحدده المفاوضات المستقبلية بينهما.

إن فك الارتباط مع قطاع غزة أعاد من جديد إلى السطح الجدل الدائر حول مشكلة الحدود وضرورة تعيينها بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية وخارطة الطريق ورؤية بوش. وفي هذا السياق فإن خطوط الرابع من يونيو 1967 من وجهة النظر الإسرائيلية ليست موضع خلاف فيما يختص بقطاع غزة، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة للضفة الغربية" (غازيت، 2005: 19). وخلص الجنرال احتياط موشيه يعلون –رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق– في مؤتمر هرتسيليا السادس بتاريخ 23 يناير 2006 إلى "أن حدود 1967 ليست حدوداً دفاعية وضارة لإستراتيجية إسرائيل، وأن الفجوة الأمنية الموجودة لتلك الحدود لابد من معالجتها" (Ya'alon, 2006: 1 15). ونظراً لأهمية موضوع الحدود بادر فريق مكون من جغرافياً إسرائيليا بوضع تصور لشكل الحدود الإسرائيلية – الفلسطينية في الضفة الغربية في ظل تسوية سياسية محتملة، دون أخذ القضايا الأمنية التي تركوا تقديرها للخبراء الأمنيين بعين الاعتبار، حيث حذر الجنرال المتقاعد أميدرور من تكرار خطأ أوسلو، وأكد على حاجة إسرائيل إلى إضافة ترتيبات أمنية إلى الاتفاقية الفلسطينية بما يسمح لها بالدفاع عن نفسها في حال انهيار الاتفاقية، أو ظهور أعداء جدد من الشرق (Amidror, 2006: 2).

لقد حدث - إذن - تغييرٍ إستراتيجي حقيقي لدى دوائر القرار في إسرائيل، المعتدلة منها والمتطرفة على حدٍ سواء، وهو يقضي بأن تعيين الحدود سوف يكون جزءاً من اتفاقيات الوضع النهائي الذي سيُؤدي إلى "إنهاء النزاع". ومن ناحية ثانية فإن طريقة شارون [فك الارتباط] التي حصلت على دعم أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل، تميز بين تحقيق اتفاقية للسلام وإنشاء مثل هذه الحدود. ويرجع ذلك ربما لسببين: الأول اليأس من إمكانية إنجاز اتفاقية في المستقبل المنظور، والثاني الانفصال الذي وفره الجدار مما زاد من إحساس المواطنين بالأمن الشخصي (Kimmerling, 2006: 1-2).

وتُشير اتفاقية أوسلو وكذلك خريطة الطريق إلى معالجة قضية الحدود والقضايا الأخرى الحساسة في مفاوضات الوضع النهائي وفقاً لقراري مجلس الأمن 242، 338 الذي أُقر بعد حرب 1973 والذي لا يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا بدعوته للأطراف المتحاربة إلى تطبيق كافة بنود القرار 242. ويدعو القرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (Laqueur and Rubin, 1984: 365).

وما يهمنا في هذا السياق من القرار 242 ما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة والحدود الآمنة، حيث تطالب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل حتى حدود 4 يونيو 1967، معتمدين على مقدمة القرار التي تؤكد على "رفضِ استملاك الأرض بالحرب". وفي المقابل ترى إسرائيل أن الانسحاب من أراضٍ وليس الأراضي؛ لعدم ورود (أل) في

*النص، وتبني تفسيرها على أن الانسحاب المنصوص علية جاء لضمان حدود آمنة ومعترف بها تحدد حسب اتفاقية بين الأطراف، وليس انسحاباً إلى حدود 1967 (*Gold, 2005: 3*). إن الرؤية الإسرائيلية السابقة تتعارض مع ما نفذته إسرائيل من انسحابات سابقة بشكل كامل إلى الحدود الدولية المعترف بها مع مصر عام 1982، ومع لبنان عام 2000، والانسحاب من قطاع غزة إلى خط الهدنة عام 2005.*

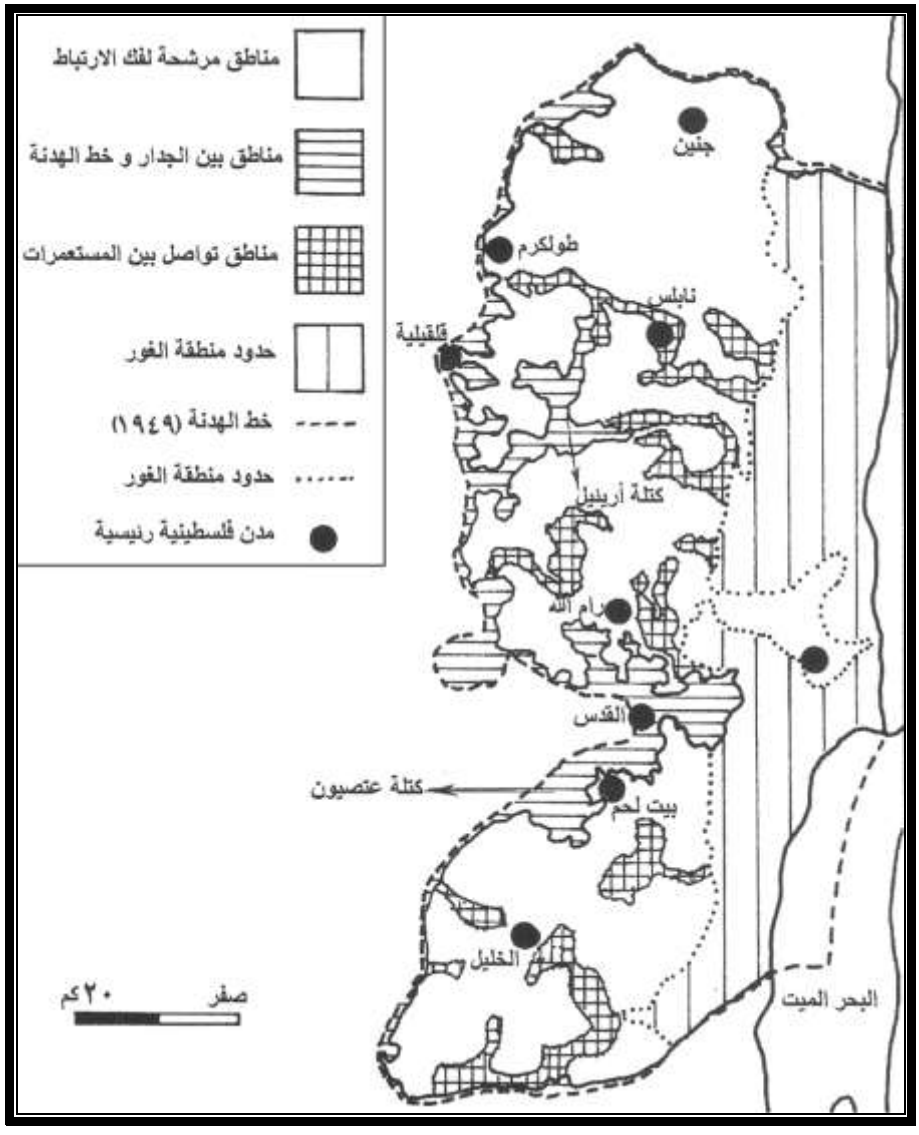

المصدر مشتق من: Jan de Jong

خريطة (5) : الخيارات الإسرائيلية لفك الارتباط فى الضفة الغربية، فبراير 2005.

لقد أدركت إسرائيل أن أية تسوية سلمية للصراع مع الفلسطينيين تتطلب الانسحاب الكامل إلى حدود 1967، وبالتالي حرص شارون – قبل تنفيذ فك الارتباط مع القطاع – على الحصول على تعهد أمريكي بعدم مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى حدود 1967، بل إن الرئيس بوش – على الرغم من استجابته للطلب الإسرائيلي – أورد في تعهده مصطلح "خط الهدنة" لعام 1949، مما يعكس النية الأمريكية–الإسرائيلية للعودة إلى اتفاقية الهدنة لعام 1949 الموقعة بين الأردن وإسرائيل عند ترسيم حدود الضفة الغربية في المستقبل، باعتبارها حدوداً مؤقتة وقابلة للمناقشة والحوار، حيث ورد في المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة أن خط حدود الهدنة المتفق عليه بين الطرفين لا يترتب عليه "إجحاف بالتسويات الإقليمية أو بخطوط الحدود أو بادعاءات أي من الفريقين المتعلقة بها في المستقبل" (مزيد، 2003: 556).

ومن أجل فرض تسوية حدودية أحادية الجانب في الضفة الغربية، أقدمت إسرائيل على إنشاء جدار الفصل حسب ما أكده شارون في رسالته بتاريخ 14 أبريل 2004 إلى الرئيس بوش، وأشار إلى رغبة إسرائيل في تسريع بناء جدار الأمن [الفصل]، الذي يُعد استكماله، حيوياً من أجل ضمان أمن مواطني "إسرائيل"، كما أشار إلى أن الجدار جدار أمني، وليس جداراً سياسياً، ولا يحسم مصير أي مسألة تتعلق بالتسوية الدائمة، بما فيها الحدود الدائمة (Bicom, 2004: 1). إلا أن التعهد الأمريكي بضرورة أخذ الحقائق الديموغرافية اليهودية القائمة على الأرض الفلسطينية بعين الاعتبار يتناقض مع الطلب باعتبار جدار الفصل في الضفة الغربية جداراً أمنياً مؤقتاً وليس سياسياً أو حدودياً كما جاء في خطاب التفاهمات السابق الذكر.

إن الفكرة العملية لإنشاء جدار الفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل كانت إستراتيجية حزب العمل الإسرائيلي عندما وافق إسحاق رابين عام 1995 على بناء جدار يمتد بين طولكرم وقلقيلية في شمال غرب الضفة، لكن المشروع لم يرَ النور في حينه؛ بسبب خسارة الحزب للانتخابات عام 1996، ومن ثم عادت الفكرة من جديد في عام 2000 بعد عودة الحزب للسلطة نتيجة لفوزه بالانتخابات. أما التنفيذ الفعلي للجدار فقد تم بعد مصادقة حكومة شارون على إنشاء المرحلة (أ) من الجدار في يونيو 2002 تحت إدعاء منع تسلل المقاومين الفلسطينيين من الضفة الغربية لتنفيذ عمليات عسكرية داخل إسرائيل.

وفي 20 فبراير 2005 صادقت الحكومة الإسرائيلية على مسار معدل لجدار الفصل حيث تم إلصاق الجدار في مناطق مختلفة مع خط الهدنة لعام 1949. ومن خلال المسار الجديد يمكن التعرف على الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل، حيث تم الإبقاء على أصبعي الجدار اللذين يحيطان بمستعمرات أريئيل (16414 مستعمر) وكدوميم (3010 مستعمر)، وأضيف مقطع جديد للجدار يحيط بمستعمرة معاليه أدوميم (28923 مستعمر) والمستعمرات المجاورة لها. ويمر الجدار بشرقي القدس مقترناً بالحدود البلدية، مما يدل على الاعتبار السياسي لمساره، بهدف فصل شرقي القدس عن باقي الضفة الغربية (خريطة 6).

وبناءً على المعطيات الإحصائية لبتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة–(2006 أ :1–2)، فإن الطول الإجمالي لمسار الجدار الحالي والمخطط له حوالي

681 كيلو متر، حيث تم بناء 31% من الجدار، و 16.5% قيد الإنشاء، 43% تمت المصادقة عليه ولم تبدأ أعمال البناء بعد، وحوالي 9.5% لم يصادق عليها بعد (خريطة 6). هذا وتتحكم بحركة السكان المقيمين بين جدار الفصل وخط الهدنة "الخط الأخضر" 43 بوابة أمنية، مما يؤدي إلى إعاقة ممارسة السكان الفلسطينيين لأعمالهم بشكل طبيعي، بل إن مدينة قلقيلية محاطة بالجدار ولها بوابة واحدة فقط مما يُمكن الجيش الإسرائيلي من التحكم التام بحركة السكان. إن مسار جدار الفصل في صيغته المعدلة الأخيرة يُدخل 21 بلدة فلسطينية وشرق القدس داخل النطاق الجغرافي الإسرائيلي، ويحاصر 50 بلدة فلسطينية أخرى يبلغ عدد سكانها 244 ألف نسمة. وبالتالي يؤدي الجدار إلى دمج حوالي 9.5 % من أراضي الضفة الغربية مع إسرائيل، ويُعرقل الأنشطة الحياتية لنحو نصف مليون فلسطيني تقريباً (جدول رقم 4).

جدول (4) : عدد البلدات والسكان الفلسطينيين المتأثرين من مسار جدار الفصل حتى أكتوبر 2005.

الصفة	عدد البلدات	عدد السكان	المساحة بالدونم	% من مساحة الضفة
قرى وبلدات غرب الجدار	21	30500	*536200	9.5
قرى وبلدات شرق الجدار والمحاطة بجدار جزئي أو كلي	50	244000	160500	2.9
شرق القدس	21	216000	---	--
المجموع	92	490500	696700	12.4

* شمل مساحة (205350) دونم (3.7%) التي تشمل مساحة مستعمرات معاليه أدوميم و "أصابع" أريئيل، كدوميم وعوفريم وهو رهن مصادقة إضافية في المستقبل.

المصدر: الجدول من تصميم الباحث من واقع بيانات: بتسيلم، 2006 ب .

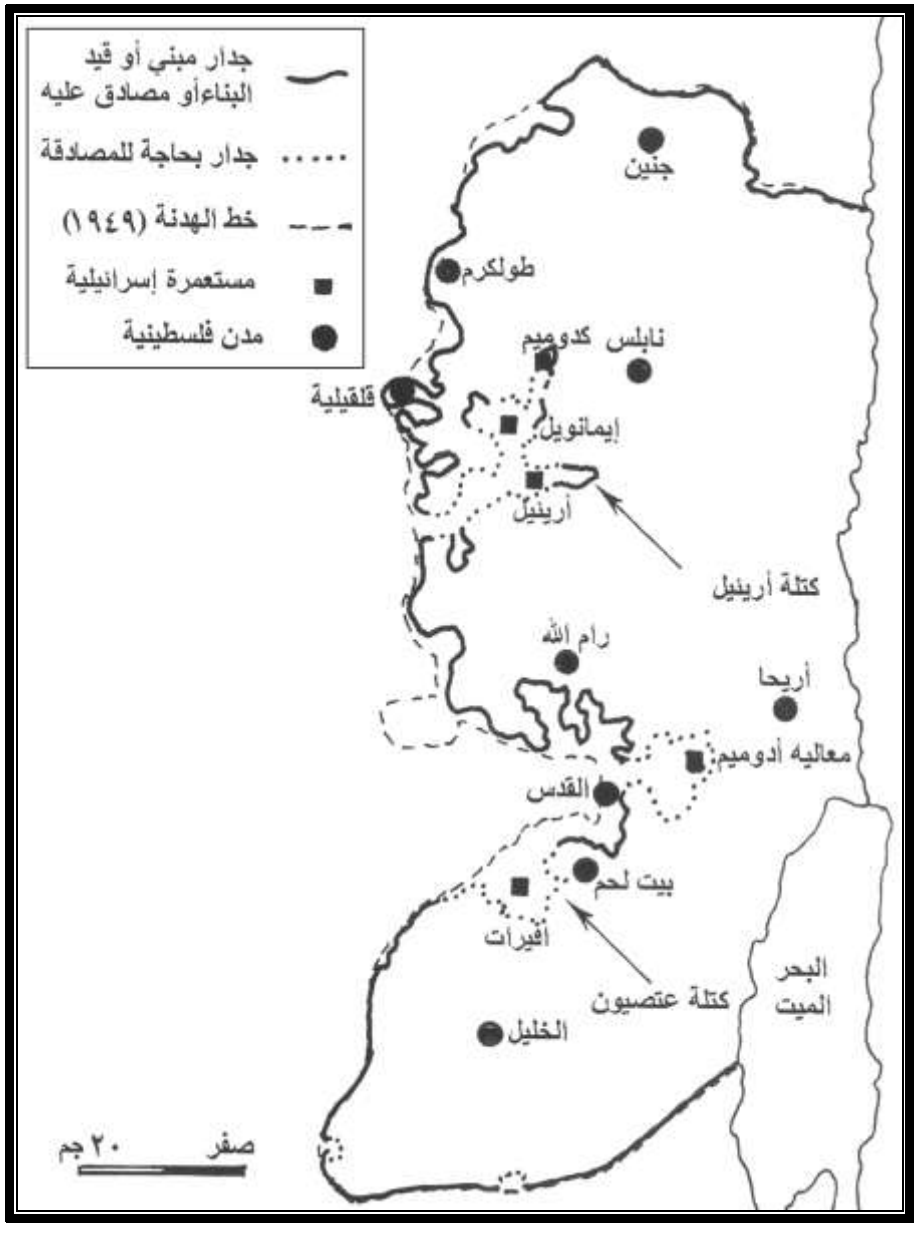

خريطة (6) : مسار جدار الفصل فى الضفة الغربية، فبراير 2005.

ومن ناحية ثانية لم يحدد مسار جدار الفصل وفقاً للمعايير الأمنية فقط كما تدعي إسرائيل، بل للاستيلاء على مساحات إضافية لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية، وخلق حقائق إضافية على الأرض لترسيم حدود المستقبل ولو من طرف واحد. ويؤكد ذلك البريغادير جنرال يائير غولان، قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، في مقابلة نشرتها صحيفة (مكور ريشون) الإسرائيلية بتاريخ 27 يوليو2005 " إن من يتطلع إلى هذا المشروع الضخم المسمى بجدار الفصل، ويعتقد بأنه لا يوجد من ورائه نوايا إستراتيجية عريضة تهدف إلى إعادة صياغة وتقسيم المجال بين اليهود والفلسطينيين، إنما يكون مصاباً بالعمى إزاء ما يحدث" (الجعبري، 2005 :5)

ومن الناحية الإستراتيجية فإن " .. النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، تهدف إلى إعادة تشكيل نطاق المدن الإسرائيلية الكبرى، وذلك من خلال امتدادها إلى ما وراء الخط الأخضر، أي بتوسيع حدودها على حساب الأراضي المحتلة، ولتشمل بذلك في حدودها ليس المستوطنات [المستعمرات] الإسرائيلية فحسب، بل المدن والقرى الفلسطينية أيضاً. ويهدف الاستيطان أيضاً إلى توحيد العلاقات داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، بهدف رص وتوحيد صفوف اليهود الإسرائيليين وتحويل العداء فيما بينهم إلى عداء إسرائيلي – فلسطيني دامٍ ومستفحل" (Portugali, 1991: 27). ومن المعروف أن قسماً كبيراً من المستوطنين ينحدرون من أصول شرقية يمينية متطرفة، ومن أصحاب السوابق الجنائية وعالم الجريمة.

ويُحيط مسار جدار الفصل بنحو 60 مستعمرة، من بينها 12 مستعمرة تقع في شرقي القدس، ويجعلها محصورة بين الجدار وخط الهدنة مما يخلق تواصلاً جغرافياً بينها وبين الأراضي الإسرائيلية المحتلة عام 1948، وبالتالي يؤدي إلى دمج حوالي 87.2% من العدد الإجمالي من مستعمري الضفة مع إسرائيل (جدول 5).

جدول (5) : عدد المستعمرات والمستعمرين في الضفة الغربية حسب مسار جدار الفصل، أكتوبر 2005.

الوصف	عدد لمستعمرات	عدد المستعمرين	% مستعمرين
المستعمرات الواقعة غرب الجدار	48	171100	42.0
المستعمرات الواقعة شرق الجدار	69	52000	12.8
المستعمرات الواقعة في شرق القدس	12	183800	45.2
المجموع	129	406900	100.0

المصدر: الجدول من حساب الباحث من واقع بيانات: بتسيلم، 2006 ب .

وترى المصادر الإسرائيلية أن مسار الجدار الذي يُجزئ الضفة الغربية إلى ثلاثة جيوب "كانتونات" على الأقل – لن يكون حدوداً معترفاً بها، بل سيؤدي إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويُطيل أمده (Kimmerling, 2006: 2). ومهما يكن فهذه المرة الأولى التي أخلت فيها إسرائيل بمبادرة منها جزءاً من أراضي فلسطين الانتدابية وبدون مقابل. وقد أثارت هذه الخطوة سجالاً حاداً حول المسائل التي تتعلق بمستقبل ما يُسمى بأرض إسرائيل وحدودها، الأمر الذي جعل حزب كاديما الذي أسسه شارون يُعلن اعتزامه ترسيم حدود إسرائيل النهائية بحلول عام 2010 في حال فوزه بالانتخابات التشريعية المقررة في 28 مارس 2006 القادم.

وتُشير المصادر الإسرائيلية إلى أن شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي قد أعدت دراسة أوصت فيها بانفصال أحادي جديد في الضفة الغربية، وخلصت إلى أن مستعمرات الضفة لا تُساهم مباشرة في الأمن، بل تُجبر الجيش الإسرائيلي على نشر قوات من أجل الدفاع عنها. وقالت تلك المصادر بأن الانسحاب إلى حدود جدار الفصل يُشكل خطورة على المراكز السكانية والحيوية في إسرائيل، وبالتالي ترى أهمية الربط بين السيطرةِ على بعض النقاط الإستراتيجيةِ على طول السلسلة

الجبلية الوسطى للضفة الغربية وإنشاء حزام أمني على طول غور الأردن، مما يُمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها، ويُمكن السلطة الفلسطينية من التوسع على حد زعم واضعي الدراسة (Benn, 2006: 2).

وتأكيداً على ذلك قامت إسرائيل باتخاذ إجراءات لفصل منطقة الغور التي تمتد من عين جدي بالقرب من البحر الميت جنوباً وحتى خط الهدنة جنوب مدينة بيسان شمالاً، وبطول 120 كم وعرض 15كم، حيث يسكن نحو 47000 فلسطيني ونحو 7500 مستعمر يهودي موزعين على 26 مستعمرة وخمسة مواقع للناحال. حيث يحذر الجيش الإسرائيلي دخول الفلسطينيين غير المقيمين في منطقة الغور من الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة من الإدارة المدنية الإسرائيلية مما يعني إغلاق المنطقة وفصلها عن باقي مناطق الضفة الغربية (بتسيلم، 2006 ب). هذا يُظهر عودة إسرائيل إلى تبني خطة ألون للحدود الدفاعية، وعزمها على السيطرة على أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وعدم الوصول إلى تسوية للنزاع مع الفلسطينيين بل إلى إدارته.

وخلاصة القول إن إخلاء قطاع غزة من المستعمرين وتفكيك مستعمراتهم يُعتبر تمريناً سياسياً وعسكرياً لإخلاءات قادمة، سوف تستهدف المستعمرات الواقعة شرق مسار جدار الفصل في الضفة الغربية، بحيث يتم نقلهم إلى مناطق أخرى لا يوجد عليها خلاف. لقد أدرك شارون وقادة حزبه الجديد فشل مشروعه الاستيطاني في قطاع غزة ومناطق أخرى من الضفة الغربية، وبالتالي اضطر إلى فك الارتباط مع غزة كخطوة أولى نحو انفصال أحادي إضافي في الضفة الغربية بهدف رسم حدود جيو – ديموغرافية جديدة لدولة إسرائيل، والمحافظة على هويتها الدينية والقومية.

خامساً : البعد الديموغرافي :

ويعتبر البعد الديمغرافي البعد الجيوبوليتيكي الرئيسي وراء فك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين، فقد سعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب سكانها العرب الأصليين، ليجسد الانعزال الجيو– ديموغرافي ليهود العالم عن باقي الأجناس البشرية، ويعكس شخصيتهم المتميزة والمستقلة عن الشعوب الأخرى حسب إدعاءاتهم من ناحية ثانية. ففي مثل هذه الدولة سيكون بالإمكان تأصيل عقيدة التشكل القومي والعقائدى المتميز، دون الحاجة لخوض صراع دائم ضد الذوبان. وبناءً عليه تعهدت الصهيونية بحل مشكلة التميز اليهودي بطريقة إقليمية [جغرافية]، على حساب السكان الأصليين في فلسطين، والذين وصفتهم الزعامة الصهيونية بأنهم" نفر من الرحل الإسماعيليين" الذين يُمكن تجاهل وجودهم أو طردهم من المكان (لوتان، 2004: 27). و بلغ هذا التوجه مداه، في الدعوة السافرة المنسوبة للكاتب يسرائيل زنغويل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (أمير،2004 : 9). ولقد روجت الصهيونية المقولة السابقة في المحافل الدولية من أجل اغتصاب فلسطين وتوطين اليهود فيها، ودعت مؤيديها إلى ترك أوروبا والهجرة إلى ما يُسمى "أرض إسرائيل" لتظهر الأيديولوجية الاستعمارية – العنصرية المتجاهلة لحقوق السكان الفلسطينيين على عكس ما جاء في وثيقة إعلان ما يُسمى بدولة إسرائيل، والتي تنكر وجود الفلسطينيين كشعب كان يُشكل عشية حرب 1948 نحو 68.5% من جملة السكان.

واستمراراً للمنهج السابق فإن الحروب المتعددة التي شنتها إسرائيل ضد العرب والفلسطينيين في فترة ما بعد 1948 كانت من أجل الاستيلاء على مزيد من الأرض وقليل من السكان. ويرى مصالحة (2003: 158) أن هذه الحرب كانت تمليها أسس الدولة اليهودية التالية:

أ- تجميع يهود العالم في إسرائيل، ونشرهم في كل البلاد.

ب- انتزاع الأرض والسيطرة عليها،ومن ثم تهويدها.

ج- تعزيز الديموغرافيا اليهودية في دولة خُلقت حصرياً لليهود.

وبناءً على ما سبق فإن العنصر الديموغرافي يُعد أحد أعمدة مشروع الدولة اليهودية في فلسطين منذ بداية الصراع، مما يُفسر سياسية الاقتلاع والتهجير التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ عام 1948 وما تلاها، من أجل تفريغ الأرض من سكانها وتهيئتها للمستعمرين اليهود.

لقد كانت حرب يونيو 1967 نقطة تحول في تاريخ الصراع بين إسرائيل والعرب والفلسطينيين، إذ تمكنت إسرائيل من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية. ولكن إسرائيل ،على عكس ما حدث في حرب 1948، لم تتمكن من تهجير الفلسطينيين بشكل واسع حيث تبقى في الضفة والقطاع (954517) نسمة حسب التعداد الإسرائيلي لعام 1967 (Central Bureau of Statistics, 1968: 593). إن بقاء الفلسطينيين على أرضهم أدى إلى قلق رسمي وشعبي في إسرائيل لمواجهة ما يُسمى "بالمشكلة الديموغرافية" أي مشكلة استيعاب عدد كبير من غير اليهود داخل الدولة اليهودية، رغم أن قرابة 320000 من الفلسطينيين فروا أو طردوا أثناء العمليات العسكرية أو بعدها بقليل (مصالحة، 2003: 180). وبالتالي وجدت إسرائيل نفسها تحتل أرضاً إضافية لكنها كثيفة بالسكان الفلسطينيين مما يتعارض مع إستراتيجياتها الاستيطانية التي تتبنى شعار "أرض أكثر وعرب أقل". ويُشير دان شيفتان، في كتابه "حتمية الفصل"، إلى أن ابن غوريون، مؤسس الدولة اليهودية، في أواخر "حرب الاستقلال" [حرب اغتصاب فلسطين عام 1948] امتنع عن احتلال البلاد كلها مع أن القوة العسكرية كانت تسمح بذلك، وقد دل هذا القرار التاريخي على الأهمية التي أولاها لتجنب نهش ما لا يمكن ابتلاعه، ومدى الخطورة الكامنة في تجربة ابتلاع ما لا يُمكن هضمه من الأساس (غنايم، 2001 : 12). وبنظرة إلى نتائج حرب عام 1967، فإن تلك الحرب فتحت شهية إسرائيل على الابتلاع، وجعلتها تحصل على نحو مليون فلسطيني إضافي فيما يُسمى بـ " أرض إسرائيل الغربية "، في تمرد سافر على رغبة ابن غوريون.

أدركت إسرائيل حجم المشكلة، فعقدت حكومة ليفي أشكول عدداً من الاجتماعات السرية، بين 15-19 يونيو 1967، لمناقشة "المشكلة الديموغرافية"، إذ إن المجموعة الكبرى من السكان العرب في الضفة وغزة بقيت – على عكس ما جرى سنة 1948- في مكانها (مصالحة، 1997: 113). وبناءً على ذلك شجعت إسرائيل السكان الفلسطينيين على الرحيل حيث غادر 200000 فلسطيني الضفة الغربية بعد الحرب مباشرة بما فيهم 100000 لاجئ كانت مخيماتهم في وادي أريحا" (مصالحة، 2003: 201). و سياسة الترحيل هذه جزء من العقيدة الصهيونية التي ترى أن حل

مشكلة وجود السكان الأصليين المُغيبين – اعتباراً – إنما يكون بالإبادة أو الطرد حتى يتم إفساح المجال لليهود باعتبارهم جماعة وظيفية استيطانية (المسيري، 2005: 200). ولقد نُفذت سياسة الترحيل (الترانسفير) من أجل تقليص عدد السكان الفلسطينيين بأكبر قدر ممكن، وأكد ذلك حاييم هيرتسوغ أول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد حرب 1967 حيث قال " لو كان في إمكاننا أخذ مليون عربي (من المناطق) وإخراجهم منها لكان ذلك هو الأفضل"، بل إن مراسل "الغارديان" في الشرق الأوسط مايكل آدامز أكد بأن الإسرائيليين يرون أن الحل المثالي لمشكلة المناطق هو أن تستوعبها إسرائيل، لكن من دون سكانها العرب (مصالحة، 1997: 105).

وحرصاً من المجتمع الدولي على السلم والاستقرار في المنطقة، فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم (237) الصادر في 14 يونيو 1967، يدعو فيه إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق [المناطق المحتلة] التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال (وزارة خارجية الأردن، ب ت). وعلى الرغم من الدعوة بتسهيل عودة النازحين والمرحليين، إلا أن إسرائيل لم تسمح لهم بالعودة، بل استمرت في ترحيل السكان إلى الأردن، مما يؤكد رغبتها في تفريغ الأرض من سكانها الأصليين حتى تتمكن من استيطانها ، ومن ثم ضمها مستقبلاً. كذلك استخدمت إسرائيل القوة ضد من حاول العودة كما أكد ذلك عوزي ناركيس، القائد العام للقيادة الوسطى 1965–1968، حيث قال بأن القوات الإسرائيلية على نهر الأردن بعد حرب 1967 كانت تصرع كل مدني يحاول أن يتسلل عائداً إلى الضفة الغربية (مصالحة، 1997: 111).

لقد حاولت إسرائيل بكل الوسائل والطرق تقليص عدد سكان الضفة والقطاع دون جدوى، حيث استمر نمو السكان بشكل مرتفع من خلال الزيادة الطبيعة، التي ارتفعت في الضفة الغربية من 22.2 بالألف في عام 1968، إلى 33.1 بالألف عام 1982، ثم وصلت إلى 39.1 بالألف عام 1992. وفي المقابل بلغت الزيادة الطبيعية في قطاع غزة 22.5 بالألف عام 1968، ثم 37 بالألف عام 1982، ثم قفزت إلى 48.9 بالألف عام 1992 (دحلان، 1995). وارتفع عدد السكان في الضفة والقطاع من 954517 عام 1967 إلى 1923800 عام 1992، أي بزيادة سنوية قدرها 2.8% سنوياً على الرغم من نزيف النزوح والهجرة الذي استمر بعد عام 1967.

إن الحقائق الديموغرافية السابقة أثارت المخاوف الإسرائيلية خاصة مع وجود كتلة بشرية فلسطينية متنامية تعيش داخل إسرائيل وتتركز في منطقة الجليل والمثلث والنقب مما سيشكل خطراً داهماً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية صهيونية. وبناءً عليه عُقد خلال الفترة من 19–21 ديسمبر 2000 في "المركز متعدد المجالات" في مدينة هرتسيليا ما سُميَّ لاحقاً بمؤتمر هرتسيليا الأول تحت عنوان " ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل " و هو المؤتمر الذي تم بمبادرة شخصيات بارزة في القيادة السياسية والأمنية، والنخبة الأكاديمية في إسرائيل. وأصدر المؤتمرون ما يُعرف بوثيقة "هرتسيليا" التي تناولت محاور هامة للأمن القومي الإسرائيلي. وجرى تعميم تلك الوثيقة في مارس 2001 ضمن كراسة خاصة تم تسليمها إلى رئيس دولة إسرائيل موشيه قصاب من أجل التوصية بتطبيق ما ورد فيها.

وما يهمنا في هذا السياق هو : ما أثير من نقاش كبير حول الخطر الديموغرافي على إسرائيل وهويتها الدينية والصهيونية من جانب فلسطيني الضفة والقطاع، ومن جانب عرب إسرائيل على حدٍ سواء، وإشكالية توزيع السكان اليهود على مختلف المناطق من ناحية ديموغرافية " خاصة في منطقة الجليل ومرج بن عامر والنقب. ويرجع القلق الإسرائيلي إلى التخوف من نشوء تواصل إقليمي لأكثرية عربية تُقطع أوصال إسرائيل، وبالتالي اقترحت الوثيقة تبادل مجموعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية (مدار، 2001 : 7– 8). وأشار سوفير الخطر الديموغرافي أمام مؤتمر هرتسيليا الأول عندما خلص إلى أن الزيادة الطبيعية المرتفعة عند الفلسطينيين في الضفة وغزة وعند فلسطيني إسرائيل تتراوح ما بين 3.5–4%، مقابل الزيادة المنخفضة عند اليهود التي تبلغ نحو 2% فقط بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة معاً. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يسكن المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر المتوسط في سنة 2020 نحو 15.2 مليون نسمة يُشكل منهم اليهود 42% مقابل 58% من العرب الفلسطينيين. لذلك اقترح سوفير تبني "إستراتيجية قومية" تقوم على الانفصال الأحادي عن الفلسطينيين والمناطق الجغرافية التي تحت سيطرتهم، وإلا ستختفي إسرائيل بهويتها اليهودية–الصهيونية خلال جيل أو جيلين. وبالتالي أوصت وثيقة هرتسيليا إلى وجوب زيادة فعاليات الهجرة وتشجيعها، سواء في إطار الإستراتيجية الديموغرافية الشاملة، وأيضاً كجزء من تلبية حاجات العمل في فروع التكنولوجيا المتطورة، مع وجوب تذكر أن يهود "الدياسبورا" (الشتات) شكلوا، دائماً وأبداً، احتياطاً بشرياً تقليدياً لمنع نشوء أغلبية فلسطينية في إسرائيل (مدار، 2001 : 37).

وفي مارس 2001 أكد شلومو غازيت أن "إسرائيل أمة في وضعية احتضار. وعزا ذلك إلى التغيرات المرتقبة في "الميزان الديموغرافي" والتي تهدد بأن يُصبح اليهود أقلية، ومن ثم طالب باتخاذ خطوات تحول دون إضافة عرب إلى إسرائيل، ورفض مطلق للمطلب الفلسطيني بالعودة وإقرار حدود للدولة لا تُضيف عرباً من الخارج إلى تخومها (غازيت، 2001: 11–13). واستشعر المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون (2002) أهمية الرهان الديموغرافي في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عندما أكد في مقرراته على أن للمسألة الديموغرافية أهمية حاسمة للمستقبل اليهودي الصهيوني لدولة إسرائيل اليوم. ومن الضروري ضمان أغلبية يهودية كبيرة ومستقرة. إن التوجهات الحالية تهدد هذه الأغلبية. لذا لا بد من العمل على عجل لضمان أغلبية يهودية (مجلة الدراسات الفلسطينية،2003 : 76).

وبناءً على ما سبق تبنى شارون ما خلص إليه مؤتمر هرتسيليا الأول والتحذيرات اللاحقة بخصوص الخطر الديموغرافي، وأعلن في عام 2003 أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع عن فك الارتباط مع غزة بهدف "حماية مستقبل الدولة اليهودية" من الخطر الديموغرافي العربي الداهم، والعمل على جذب عشرات آلاف المهاجرين اليهود إلى إسرائيل كل عام. ويُشير (Benvenisti, 2006: 1-2) إلى أن شارون [قبل خروجه من الحياة السياسية] كان قريباً جداً من تحقيق هدف إزالة التهديد الديموغرافي العربي من طرف واحد، حيث كان شريكاً في إزالة التهديد الديوغرافي في عام 1948، بطرد مئات آلاف الفلسطينيين. وتطورت رغبته بالمبادرة لتحقيق خطوة تاريخية بمتابعة خطته لإزالة التهديد الديموغرافي، وبالتالي انسحب من غزة مما أدى إلى التخلص من أكثر من مليون فلسطيني من المعادلة الديموغرافية. وجدار الفصل يُمهد الطريق للتخلص من مئات آلاف الفلسطينيين أيضاً.

ومن خلال التقديم السابق يظهر الدور المركزي للديموغرافيا في الإستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية، ولهذا تبذل جهوداً متواصلة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بغرض الحفاظ على يهودية وصهيونية الدولة. ومن هنا يُشكل المجتمع اليهودي العالمي المزود الرئيسي بالعنصر البشري

لإسرائيل، مما يتطلب التعرف على ذلك المجتمع من حيث الحجم والنمو وبعض الخصائص الديموغرافية الأخرى، وهل يلبي الاحتياجات الإسرائيلية من البشر؟

وكما يتضح من الجدول رقم (6) فإن عدد يهود العالم خلال الفترة 1955-2004، سجل زيادة سنوية محدودة للغاية بلغت 0.2%، وفي المقابل زاد سكان إسرائيل من اليهود بنحو 2.43%. ويرجع ذلك إلى الهجرة الوافدة التي أعقبت قيام إسرائيل كدولة في عام 1948، ثم بدأ معدل الزيادة في الهبوط ليصل إلى 1.38% سنوياً للفترة 1980- 1985بسبب انخفاض معدلات الهجرة، ثم يرتفع ثانية بسبب الهجرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق لتصل إلى 2.72% في السنة للفترة 1990-1995، ثم عاود الانخفاض ليصل إلى 1.4% في السنة خلال الفترة 2000-2004. وباختصار فإن حجم اليهود في العالم شبه ثابت خلال الفترة (1970-2004) حيث لم يزد حجمهم إلا بأقل من 0.1 % سنوياً، أي أن المجتمع اليهودي العالمي يعيش في مرحلة الاستقرار السكاني، وأن المؤشرات الحالية تدل على الاتجاه للوصول إلى مرحلة الانكماش السكاني (التناقص). ويرجع (المسيري، 2005: 505) ذلك إلى الظاهرة المسماة "موت الشعب اليهودي" بسبب الاندماج والزواج المُختلط، والعزوف عن الزواج والإنجاب، وانخفاض الخصوبة. ومن الملاحظ أن كل زيادة في أعداد اليهود في إسرائيل بسبب الهجرة الوافدة، تؤدي إلى نقص وتقليص حجم اليهود في العالم بصفتها الجهة الرئيسة المزودة بالمهاجرين. ويتضح ذلك من الزيادة المطردة لنسبة اليهود في إسرائيل من جملة يهود العالم كما تتضح في الجدول رقم (6)، حيث ارتفعت النسبة من 13.5% في عام 1955، إلى 25.6% في عام 1980، ثم وصلت إلى 40.1% عام 2004.

جدول (6) : *تطور أعداد اليهود في العالم وفي إسرائيل خلال الفترة 1955-2004.*

السنة	حجم اليهود في العالم بالآلاف	التغير النسبي السنوي*	منهم في إسرائيل		
			العدد بالآلاف	% من يهود العالم	التغير النسبي السنوي*
1955	11.800	----	1.590	13.5	----
1970	12.630	0.45	2.582	20.4	3.23
1975	12.740	0.17	2.959	23.2	2.73
1980	12.840	0.16	3.283	25.6	2.08
1985	12.870	0.05	3.517	27.3	1.38
1990	12.870	0.00	3.947	30.7	2.31
1995	12.892	0.03	4.522	35.1	2.72
2000	12.914	0.03	4.955	38.4	1.83
2003	12.986	0.19	5.165	39.8	1.38
2004	13.033	0.36	5.238	40.1	1.40

Exponential Change* معدل التغير السنوي محسوب وفقاً لمعادلة التغير الآسي

المصدر: *محسوب من :* Central Bureau Of Statistics, 2005:p.33

إن النسب السابقة تدل على أن إسرائيل لا زالت دولة أقلية بالنسبة لليهود، مما يتعارض مع الادعاءات الصهيونية الأساسية بأن اليهود شعب واحد وأن إسرائيل دولتهم. وأن يهود العالم لم يهاجروا إليها ولم تنجح في تجميع المنفيين، ولذا اضطرت الدولة الصهيونية الاستيطانية لحل أزمتها السكانية إلى اللجوء لتهجير الفلاشاه... ثم سمحت بهجرة مئات الآلاف من المهاجرين السوفيت مع علمها المسبق بأنهم ليسوا يهود أصلاً (المسيري، 2005: 505). وتُؤكد بيانات الجدول رقم (7) الاستخلاص السابق حيث بلغ إجمالي المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل 916100 مُهاجر خلال الفترة 1990 - 2004، كانت نسبة اليهود منهم 73.3% فقط.

أما من حيث الخصائص الديموغرافية للمهاجرين، فإن أغلبيتهم كانوا من الإناث حيث بلغت

نسبة النوع 90.2 ذكر لكل مائة أنثى عام 91/90، ثم انخفضت إلى 83.3 % عام 2004، علماً بأن دالة توازن نسبة النوع تساوي 100. كذلك فإن المهاجرين هم من كبار السن حيث بلغ العمر الوسيط لجميع المهاجرين 36.8 سنة، وعند اليهود منهم 40.4 سنة. ويُلاحظ أن الموجة الكبيرة من الهجرة السوفيتية حدثت عام 91/90 حيث شكلت 34.1% من جملة المهاجرين، وكانوا الأكبر سناً حيث بلغ العمر الوسيط 40.8 سنة، ثم بدأت أعداد المهاجرين بالانخفاض مقترنة بانخفاض العمر الوسيط حتى وصل العدد إلى 11000 مُهاجر فقط عام 2004 وبعمر وسيط قدره 29.5 سنة. ومن المعروف ديموغرافياً بأنه إذا زادت قيمة العمر الوسيط عن 30 سنة، فإن المجتمع يُعتبر كهلاً أو مسناً، وبالتالي فإن المهاجرين السوفيت كانوا مجتمعاً هرماً أو مسناً وغير متوازن من حيث النوع.

أما بخصوص هجرة الفلاشاه من أثيوبيا فتمكنت إسرائيل من استجلاب 16000 مهاجر حتى عام 1989 بعمر وسيط 36.2 سنة، ونحو 53400 بعد عام 1990 وبعمر وسيط وقدره 24.4 سنة، ليصل عددهم مع نسلهم الذين ولدوا في إسرائيل إلى 100200 نسمة عام 2004 وبعمر وسيط يساوي 20.1 سنة. وباختصار فإن إسرائيل تمكنت من استقدام نحو مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق وأثيوبيا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، مما أثر على الخصائص الديموغرافية للسكان، والتي سنتعرض لبعضها بقدر من التحليل.

جدول (7) عدد المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل حسب نسبة النوع والعمر الوسيط، 1990- 2004.

الفترة الزمنية	عدد المهاجرين	% مهاجرين*	نسبة النوع *	العمر الوسيط
91 / 90	312800	34.1	90.2	40.8
94 / 92	187900	20.5	88.7	37.0
96 / 95	118700	13.0	84.6	36.9
98 / 97	101200	11.0	85.0	34.6
1999	66800	7.3	84.0	34.4
2000	51000	5.6	84.1	34.0
2003 / 2001	66600	7.3	83.0	32.3
2004	11000	1.2	83.3	29.5
المجموع الكلي	**916100**	**100.0**	**87.2**	**36.8**
منهم يهود	**671800**	**----**	**87.2**	**40.4**

* النسب من حساب الباحث.

المصدر: Central Bureau of Statistics, 2005: 103

أما من حيث تركيب السكان حسب العمر، فإن نسبة صغار السن (0–14) عند اليهود في إسرائيل قد بلغت نحو 25.54%، بينما بلغت نسبة كبار السن (+65) نحو 11.84% من جملة السكان اليهود عام 2004 (جدول 8)، حيث انعكس ذلك على شكل الهرم السكاني الذي اتصفَّ بضيق القاعدة واتساع القمة كما في الشكل رقم (3)، ليأخذ الشكل شبه المستطيل كما هو الحال في أهرامات بعض الدول الأوروبية، وليقترب كثيراً من حالة الاستقرار السكاني. ويُعزى ذلك إلى خصائص التركيب العمري–النوعي للمهاجرين الجدد، وكذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة عند اليهود في إسرائيل حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية 12.8 في الألف (جدول 9). ويُلاحظ ذلك الأثر من خلال التزايد المستمر في نسبة كبار السن من جملة السكان، حيث ارتفعت النسبة من 4.8 %

The JDC-Brookdale)في عام 1948 إلى 8.9% في عام 1985، وإلى 9.6% في عام 1995 ( )، ثم وصلت إلى 11.4% عام 2004 .Institute, 2002: 16

أما نسبة صغار السن عند سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فهي نسبة مرتفعة، حيث بلغت 46.28% من جملة السكان، بينما بلغت نسبة كبار السن 3.12% فقط، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة عند الفلسطينيين حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية نحو 34 في الألف عام 2004 (جدول 9)، أي نحو ثلاثة أضعاف المعدل عند اليهود. مما ترك أثره على هرم السكان ذي القاعدة العريضة والجانبين المقعرين والرأس المدبب (شكل 4) مما يعكس حالة الانفجار السكاني الناتجة عن الزيادة الطبيعية المرتفعة. ويرتبط هذا الوضع بالقاعدة الديموغرافية المعروفة من أن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى قلة التعمر في قمته.

ومن المعروف ديموغرافياً أن المجتمع يُوصف بالمسن أو الهَرِمْ إذا تجاوزت نسبة كبار السن فيه 10% من جملة السكان، وبأنه "فتي" إذا قلت النسبة عن 5%. وبناءً على ما تقدم، فإن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتصفون بالمجتمع "الفتي"، وأن المجتمع اليهودي في إسرائيل مجتمع كهل أو هَرِمْ. ويُعزز مؤشر العمر الوسيط النتيجة السابقة. وكذلك يتصف السكان العرب في إسرائيل بالمجتمع الفتي حيث يبلغ العمر الوسيط عندهم 19.8 سنة (جدول 9).

ويُظهر تركيب السكان حسب النوع في الضفة والقطاع، وعرب إسرائيل إلى زيادة نسبة الذكور إلى الإناث، مما يتناسب مع النسبة الافتراضية المتوقعة عند الولادة التي تبلغ 105 ذكر لكل 100 أنثى. وفي المقابل تنخفض النسبة عند اليهود في إسرائيل لتصل إلى 96.7% مما يدل على أثر الهجرة الوافدة غير المتوازنة من حيث النوع، و هو ما سبقت الإشارة إليه. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوي للسكان، فإن المعدل في الضفة والقطاع يبلغ نحو 3.4%، أي نحو ثلاثة أضعاف المعدل عند اليهود تقريباً، ومن ناحية ثانية فإن معدل النمو عند عرب إسرائيل يبلغ نحو ضعف نظيره عند اليهود (جدول 9).

جدول (8) : التوزيع النسبي للسكان اليهود في إسرائيل، وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين حسب فئات العمر والجنس في منتصف عام 2004.

فئة العمر	سكان إسرائيل من اليهود			سكان الضفة الغربية وقطاع غزة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
4 – 0	4.69	4.45	9.14	9.08	8.72	17.8
9 – 5	4.33	4.10	8.43	7.88	7.58	15.46
14 – 10	4.08	3.89	7.97	6.61	6.41	13.02
19 – 15	4.13	3.94	8.07	5.41	5.18	10.59
24 – 20	4.03	3.90	7.93	4.46	4.24	8.70
29 – 25	3.96	3.86	7.82	3.75	3.62	7.37

6.21	3.05	3.16	6.98	3.47	3.51	34 – 30
5.19	2.52	2.67	5.82	2.95	2.87	39 – 35
4.24	2.04	2.20	5.66	2.91	2.75	44 – 40
3.08	1.50	1.58	5.89	3.05	2.84	49 – 45
2.21	1.10	1.11	6.04	3.13	2.91	54 – 50
1.70	0.90	0.80	5.19	2.70	2.49	59 – 55
1.32	0.74	0.58	3.22	1.71	1.51	64 – 60
1.14	0.65	0.49	3.43	1.87	1.56	69 – 65
0.90	0.52	0.38	2.89	1.62	1.27	74 – 70
0.59	0.34	0.25	2.53	1.50	1.03	79 – 75
0.49	0.27	0.22	2.99	1.81	1.18	80 +
100.00	49.37	50.63	100.00	50.86	49.14	%المجموع
3637529	1795635	1841894	5201500	2645700	2555900	مج مطلق

المصدر: محسوب من: Central Bureau Of Statistics of Israel, 2005: 80-81 ، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005: 239.

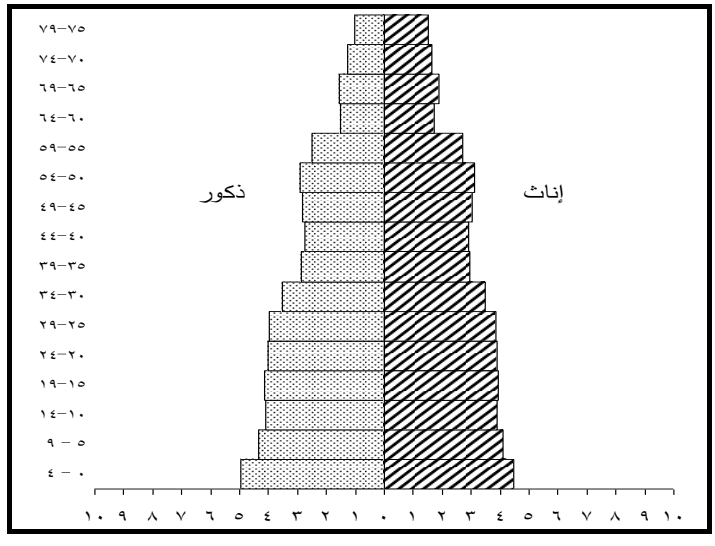

شكل (3) : الهرم السكاني النسبي لليهود في إسرائيل، تقديرات منتصف العام 2004

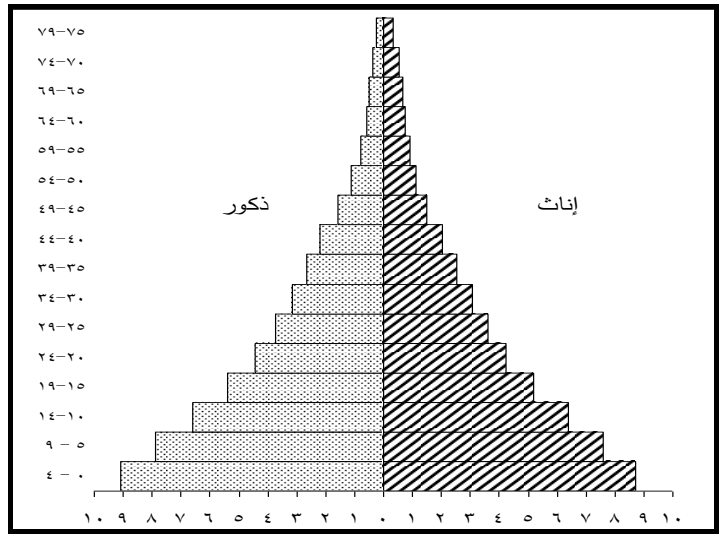

شكل (4) : الهرم السكاني النسبي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، تقديرات منتصف العام 2004.

جدول (9) : السكان داخل فلسطين الانتداب، حسب بعض المؤشرات الديموغرافية، 1982-2004.

المكان / المتغير	إسرائيل		الضفة والقطاع	المجموع
	يهود	عرب		
جملة السكان 1982	3373200	690400	1223800	5287400
% من جملة السكان 1982	63.8	13.1	23.1	100.0
جملة السكان 2004	5529300	1340200	* 3637529	10507029
% من جملة السكان 2004	52.6	12.8	34.6	100.0
الزيادة الطبيعية بالألف	12.8	28.2	34.0	
معدل النمو السنوي	1.4	3.0	3.4	
العمر الوسيط	30.5	19.8	16.8	
نسبة النوع	96.7	103.5	102.6	

* عدد السكان في منتصف السنة.

المصدر: محسوب من: Central Bureau of Statistics, 1983:31&758, and 2005: 31 & 121 ، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005: 221.

وقد بلغ عدد السكان العرب في إسرائيل، كما يتضح من الجدول رقم (9)، (1340200) نسمة عام 2004، أي ما يزيد على ثمانية أضعاف عددهم عام 1948 و الذي بلغ آنذاك (156000) نسمة، وبالتالي أصبح العرب يشكلون نحو 19.5% من جملة سكان إسرائيل بعد أن كانت نسبتهم

17% عام 1982. وتشير المعطيات الإحصائية الإسرائيلية إلى أن 97% من الزيادة السكانية عند العرب تأتي من خلال الزيادة الطبيعية، بينما تأتي النسبة المتبقية وقدرها 3% من خلال جمع شمل العائلات، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان العرب لتصل ما بين 21% إلى 24% بحلول عام 2020(Central Bureau of Statistics, 2002: 2-3) . وحسب المعطيات السكانية فإن الفلسطينيين كانوا يشكلون 36.2% من جملة السكان داخل حدود فلسطين الانتداب عام 1982، وارتفعت النسبة لتصبح 47.4% في 2004 (جدول 9)، بينما انخفضت نسبة اليهود من 63.8% إلى 52.6% خلال نفس الفترة، مما يؤكد على أهمية الرهان الديموغرافي في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة خاصة بالاستناد إى منظور الصراع الديموغرافي.

ولمعالجة المشكلة الديموغرافية التي تخشاها إسرائيل، تجد فكرة "تبادل أراض" وتجمعات سُكانية تعبيراً لها في معظم خطط ومشاريع التسوية الإسرائيلية، والتي تعتمد في جوهرها على أن خطوط الهدنة لعام 1949 ليست معياراً مقرراً وحاسماً لأي تسوية سلمية. ففي مارس 2002، أعلن الوزير العمالي إفرايم سنيه برنامجاً لحل دائم للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني يقوم على أساس ضم تجمعات استيطانية كبرى في الضفة الغربية إلى مناطق السيادة الإسرائيلية، مقابل ضم منطقة أم الفحم والقرى المحيطة بها (المثلث الصغير) إلى مناطق سيادة السلطة الفلسطينية (شلحت، 2002: 9). وهناك خطة ليبرمان التي تدعو إلى تبادل أراض على نطاق واسع، وبضمن ذلك استبدال أراضٍ مأهولة بإسرائيليين في الضفة الغربية بتجمعات عربية– إسرائيلية في المثلث ووادي عارة والأحياء العربية في القدس الشرقية (مدار، 2005: 39). ويظهر من تلك الأفكار والمشاريع الرغبة الإسرائيلية في تقليص عدد عرب إسرائيل لاسيما سكان منطقة الشمال وحيفا، حيث يتركز فيهما نحو 65 % من السكان العرب، النقطة التي أثارها بوش في كتاب التفاهمات إلى شارون المشار إليه سابقاً، مما يؤكد المخططات الأمريكية الإسرائيلية الجديدة لتهويد الجليل.

وخلاصة القول إن الاحتياط البشري اليهودي العالمي المتواضع لم يتمكن خلال العقود الماضية من تزويد إسرائيل بالموارد البشرية الكافية التي تضمن لها تنفيذ إستراتيجياتها في التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية على حدٍ سواء. وبالتالي جاء فك الارتباط والانسحاب من القطاع وبناء جدار الفصل كما يدعي "الجنرال المتقاعد عوزي دايان على اعتبار أنه إجراء أمني له مزايا طويلة الأمد للحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية ضد الخطر الديموغرافي" (Ben-Porat,2005:160).

سادساً : البعد الاقتصادي :

وكان البعد الاقتصادي – وهو عامل فاعل في صياغة الأحداث السياسية والتاريخية، من الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين. فقد أكد شارون في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا الرابع أن "عملية فك الارتباط ستؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتساعد على تعزيز الاقتصاد في إسرائيل". وفي خطابه المُتلفز الموجه إلى الجمهور الإسرائيلي في الخامس من

أغسطس 2005، أكد على " أن الانفصال .. .. سوف يمكن إسرائيل من نقل الاهتمام من قضايا الأمن إلى الشئون الداخلية والاقتصادية، والى إغلاق الفجوات بين الأغنياء والفقراء في إسرائيل" (الجعبري، 2005: 6). ومن المُلاحظ أن انتفاضة الأقصى قد أنهكت الاقتصاد الإسرائيلي من خلال زيادة المخصصات المالية لموازنة الجيش والشرطة ولحماية المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع مما دفع شارون وحكومته إلى تبني الفصل الأحادي لتقليص النفقات المالية والخسائر الاقتصادية المترتبة عليها.وتُشير المصادر الإسرائيلية إلى أن التكلفة الاقتصادية للمواجهة مع الفلسطينيين حتى عام 2004 بلغت حوالي (50 مليار) شيكل جديد [أي نحو 12.5 مليار دولار] (بارسيمنطوف وآخرون، 2005: 54). وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى ثلاثة مواضيع اقتصادية تتعلق بالبطالة، والسياحة، والفقر في إسرائيل.

ويُلاحظ، من خلال البيانات الموضحة في جدول رقم (10)، أن معدل البطالة في إسرائيل قد ارتفع منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عن مستواه في السنوات السابقة لها مباشرة. فبعد أن كان معدل البطالة نحو 7.7% من حجم القوى العاملة عام 1997، ارتفع ذلك المعدل ليصل إلى 9.4% عام 2001 ، ثم إلى نحو 10.4% في عام 2004.

جدول (10) : *حجم القوى العاملة ومعدل البطالة في إسرائيل خلال الفترة 1997-2004.*

السنة	حجم القوى العاملة	العاطلين عن العمل	معدل البطالة
1997	2209000	169700	7.7
1998	2265800	193400	8.5
1999	2345100	208500	8.9
2000	2435000	213800	8.8
2001	2498900	234000	9.4
2002	2546700	262400	10.3
2003	2610000	279800	10.7
2004	2678500	277700	10.4

المصدر: محسوب من: Central Bureau of Statistics, 2005: 4

أما بالنسبة لقطاع السياحة في إسرائيل فقد تأثر بشكل كبير بسبب الانتفاضة الفلسطينية وسقوط نظرية الأمن الإسرائيلي في حماية الجبهة الداخلية، حيث تُشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى الانخفاض الحاد في عدد السياح القادمين إلى إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة. فقد انخفض عدد السياح في عام 2001 بنحو 50.5%، عن السنة السابقة، وبنسبة 27.9 % في عام 2002. و انخفض عدد السياح، خلال سنوات الانتفاضة الأربعة الأولى (2001-2004) بنسبة 46.7% عن عددهم خلال الفترة (1997-2000) التي سبقت الانتفاضة مباشرة (جدول 11)، مما يبين حجم الخسارة التي لحقت بقطاع السياحة الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالفقر في إسرائيل، فإن الفجوة كبيرة بين شرائح المجتمع الإسرائيلي وآخذة في الاتساع. ويتضح ذلك من خلال التقرير الصادر في أغسطس 2005 عن مؤسسة التأمين الوطني ، حيث تُشير مؤشرات الفقر إلى أن (1534300) من The National Insurance Institute *الإسرائيليين يعيشون تحت خطِ الفقر، أي ما يُعادل نحو (23.6%) من جملة السكان عام 2004، بينما كان العدد (1088100) وبنسبة قدرها نحو (18.8%) فقط من جملة السكان في عام 2000. أما على مستوى العائلات، ففي عام 2000 كان هناك (305000) عائلة تعيش تحت خط الفقر، أي بنسبة (17.6%) من جملة العائلات الإسرائيلية، بينما ارتفع في عام 2004 إلى (394000) عائلة، ليصل*

*إلى نسبة (20.3%) من جملة العائلات لأول مرة. ومن الجدير بالذكر أن قيمة حدّ الفقر- متوسط الدخل المتاح - لم تتغير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فبينما بلغت (1753) شيكل جديد للشخص الواحد شهرياً في عام 2000، ارتفعت قليلاً إلى (1777) شيكل جديد فقط في عام 2004 (*Sinai, 2006: 1-2*).*

جدول (11) : *معدل التغير النسبي للسائحين القادمين إلى إسرائيل، 1997-2004.*

السنة	عدد السياح	التغير النسبي %
1997	2010432	4.5 -
1998	1941639	3.4 -
1999	2312281	19.1 +
2000	2416753	4.5 +
2001	1195700	50.5 -
2002	861900	27.9 -
2003	1063400	23.4 +
2004	1505500	41.57
جملة (1997- 2000)	8681105	----
جملة (2001- 2004)	4626500	46.7 -

المصدر: *محسوب من:* Central Bureau of Statistics, 2005: 711

وتدل المؤشرات السابقة على أن نحو ربع أفراد المجتمع الإسرائيلي يعيشون تحت خط الفقر بسبب ما لحق بالاقتصاد الإسرائيلي من أزمات ناتجة عن انعدام الأمن وانخفاض الاستثمار، وزيادة نفقات الجيش والأمن، وارتفاع البطالة بسبب الانتفاضة.

سابعاً : الجيوبوليتيكا الشعبية ووسائل الإعلام :

وقد لعبت الجيوبوليتيكا الشعبية ووسائل الإعلام دوراً مهماً في بلورة الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط والانفصال عن الفلسطينيين، فقد تنامي دور الجيوبوليتيكيا الشعبية في السنوات الأخيرة كقوة مؤثرة في المطالبة بحسم النزاعات المحلية والدولية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومناهضة سياسات التمييز العنصرية والهيمنة الاقتصادية والحضارية، ... الخ. ويُعزى ذلك الدور إلى الثورة اللا متناهية في وسائل الإعلام بكافة أشكالها، والتكنولوجيا المرتبطة بها، الأمر الذي ساعد في نقل الأخبار والأحداث والكوارث إلى جميع شعوب العالم لحظة وقوعها. وبالتالي أصبحت وسائل الإعلام –لاسيما بعد انحسار دور الرقابة الحكومية عليها– المزود الأساسي للشعوب بالأخبار الحقيقية، مما حول الشعوب إلى قوة جيوبوليتيكية متنامية وضاغطة على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية وإجبارها على التدخل لحل القضايا المتنازع عليها، ووقف الحروب وتقديم المساعدات للمنكوبين من الكوارث الطبيعية.

وأدركت إسرائيل أهمية الجيوبوليتيكا الشعبية ووسائل الإعلام منذ فترة طويلة نسبياً ولاسيما مع اندلاع الانتفاضة الأولى (1987–1993) عندما نقلت وسائل الإعلام ممارسات إسرائيل القمعية والوحشية ضد السكان الفلسطينيين، وانتهاكها للقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية إلى جميع شعوب

العالم، مما أدى إلى تدهور مكانة إسرائيل الدولية في العالم، وإلى تأليب الرأي العام الدولي ضدها. ونتيجة لذلك اضطرت إسرائيل إلى الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وبحقه في تقرير مصيره بعدما كانت تنكر ذلك لسنوات طويلة، بل اضطرت للتفاوض معه من أجل التوصل إلى تسوية سياسية كما حدث في اتفاق أوسلو.

وبعد فشل مفاوضات كامب دافيد عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدسي الشريف، وارتكاب الأمن الإسرائيلي مذبحة الحرم القدسي في 29 سبتمبر 2000 ضد المصلين المسلمين، وبث وسائل الإعلام المسموع والمرئي لتلك الصور إلى جميع دول العالم، أدى ذلك إلى تحول إضافي للرأي العام العالمي ضد إسرائيل وإرهابها، وإلى تنامي التحرك الشعبي الدولي ومنظمات المجتمع المدني المناهض لسياسات إسرائيل الدموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال المسيرات، والاعتصامات، وغير ذلك، بل تم تشكيل لجان التضامن الدولية مع الفلسطينيين حيث قضى بعض أعضائها على الأرض الفلسطينية، وطالب التحرك الشعبي المجتمع الدولي، بقوة، باتخاذ خطوات عملية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المروعة، والبحث عن حل للقضية الفلسطينية.

ومن أهم المشاهد التي أحرجت إسرائيل أمام الرأي العام العالمي ما يلي:

أ- قتل الطفل "محمد الدرة" البالغ من العمر 12 عاماً في 30 ديسمبر 2000، بالقرب من مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة، حيث تم قتل الطفل بشكل مقصود بزخات من الرصاص. ولفضح هذا الإرهاب نقلت المشهد عدسة مصور وكالة الأنباء الفرنسية إلى جميع دول العالم.

ب- قتل الصحفي الإيطالي رافييل شيريلو في 13 مارس 2002 أثناء توغل القوات الإسرائيلية في مدينة رام الله. وقتل الصحفي البريطاني البالغ 34 عاماً بتاريخ 2 مايو 2003 في مدينة رفح.

ج- قتل ناشطة السلام الأمريكية "راشيل كوري" البالغة من العمر 23 عاماً في 16 مارس 2003، عندما حاولت منع جرافة عسكرية من هدم أحد المنازل الفلسطينية في حي السلام المجاور للشريط الحدودي مع مصر جنوبي مدينة رفح، حيث لم يكترث السائق بها واندفع نحوها مما أدى إلى دفنها ووفاتها تحت الأنقاض والأتربة .

لقد صدمت مثل هذه المشاهد المرعبة التي بثتها وسائل الإعلام عن الإرهاب الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الرأي العام العالمي الذي اتخذ مواقف منددة بالاحتلال الإسرائيلي وبممارساته غير الإنسانية. وظهر جلياً عبر وسائل الإعلام عدم مراعاة إسرائيل للقوانين الدولية التي تحمي الصحفيين والعاملين في المجالات الإنسانية، فتم الاعتداء على العاملين في الحقل الصحي حيث يتضح من الجدول رقم (12) استشهاد 36 فرداً خاصة من سائقي سيارات الإسعاف والممرضين،

وإصابة 447 آخرين بجروح مختلفة، بل إن المؤسسات الطبية وسيارات الإسعاف تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي على أيدي الجيش الإسرائيلي. وسُجلت 129حالة وفاة عند الحواجز العسكرية الإسرائيلية بسبب الانتظار الطويل، وبلغت الولادات على الحواجز 67 مولوداً، ووفاة 39 جنيناً.

جدول (12) : الخسائر البشرية والمادية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على الصحة والأطقم الصحية، 28 سبتمبر 2000– 31 ديسمبر 2005.

الخسائر البشرية		الخسائر المادية	
المتغير	العدد	المتغير	العدد
شهداء أطقم طبية وسائقي الإسعاف	36	عدد سيارات إسعاف مدمرة	38
مصابي أطقم طبية وسائقي الإسعاف	447	سيارات إسعاف متضررة	135
وفاة مرضى على الحواجز الإسرائيلية	129	الاعتداءات على سيارات إسعاف	383
ولادات عند الحواجز نتيجة الحصار	67	إعاقات سيارات إسعاف	2039
وفاة أجنة نتيجة الولادات على الحواجز	39	اعتداء على مراكز صحية	375

المصدر: مشتق من : وزارة الصحة، 2006: 1.

كما وبثت وسائل الإعلام أعمال التدمير والتخريب التي مارستها آلة الحرب العسكرية ضد الممتلكات الفلسطينية، مثل تدمير المنازل وتجريف وتخريب البيئة الزراعية، واقتلاع الأشجار وهدم الآبار، وقتل الحيوانات والدواجن (جدول 13).

جدول (13) : بعض الخسائر المادية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات الفلسطينية، 29 سبتمبر 2000 – 28 سبتمبر 2005.

المتغير	العدد
مساحة الأراضي التي تم تجريفها بالدونم *	76867
عدد الأشجار التي تم اقتلاعها	1355290
تجريف شبكات ري	31263
تجريف خطوط مياه رئيسية بالمتر الطولي	609593
هدم أبار مياه بشكل كلي وبملحقاتها	403
قتل أغنام وماعز وأبقار وحيوانات مزرعة	26881
قتل دجاج لاحم وبياض	1250059
إتلاف خلايا نحل	15265

المصدر: مشتق من باحث للدراسات، 2005: 1–2 ، * الدونم يساوي (1000م2).

ونتيجة لدور وسائل الإعلام في فضح الممارسات الإسرائيلية وجرائمها، مارست إسرائيل اعتداءاتها على الصحافة المحلية والدولية بهدف إخراس صوتها، حيث أشارت الإحصاءات إلى تعرض العاملين بالصحافة من العرب والأجانب إلى 749 حالة اعتداء من قتل وإصابات وضرب واحتجاز واعتقال خلال الفترة 29 سبتمبر 2000 – 28 سبتمبر 2005، بل تعدى ذلك إلى قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف مقري الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني في مدينة غزة في نوفمبر 2000 وتدمير مبنى الإذاعة بشكل شبه كامل.

ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد للصحفيين البالغ عددهم ثمانية حتى مارس 2004، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه إسرائيل من جرائم بحق المدنيين (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،2004 : 1).

ونتيجة لدور الإعلام الجماهيري والضغط الشعبي العربي والدولي ضد المجازر الإسرائيلية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1397 بتاريخ 12 مارس 2002 الذي أكد على رؤيةٍ تتوخى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ودعا إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، كما دعا الطرفين : الإسرائيلي والفلسطيني إلى استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية. لقد أسس القرار المذكور لأول مرة بحق الفلسطينيين بدولة خاصة بهم على جزء من أرض فلسطين الانتدابية، ونقل القضية الفلسطينية من مشكلة لاجئين كما ورد في القرار 242، إلى مشكلة سياسية وطنية. ثم جاءت بعد هذا القرار عدد من المبادرات و منها رؤية الرئيس بوش والمبادرة العربية لقمة بيروت 2002، وخريطة الطريق.

وأدركت الحكومة الإسرائيلية تدهور مكانتها على الصعيد الدولي إذ أظهر استطلاع للرأي أن نحو 60% من الأوروبيين، ونصف الأمريكيين باتوا يعتقدون أن "إسرائيل" تُشكل خطراً على الأمن الدولي، وأن "إسرائيل" باتت تظهر في العالم على صورة دولة استعمارية عنصرية تفرض سيطرتها على شعب آخر بوسائل القوة (يوسف، 2004: 54). وقد زاد من تدهور مكانة إسرائيل الدولية الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 يوليو 2004 حول قضية قانونية الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل بإقامته، الذي أدان بناء الجدار واعتبره مخالفاً لوثيقة جنيف الرابعة، وخرقاً للبنود (46)، و (52) من لوائح هاج للعام 1907. وجاء في الاستنتاجات الخاصة للمحكمة أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار الفاصل، وتفكيك أجزائه التي أُقيمت في الضفة الغربية، وناشدت المحكمة المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة (بتسيلم، 2005 :2).

وبالتالي أيقنت إسرائيل التغير الايجابي التراكمي للمجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية، ومدى الرغبة في التوصل لتسوية إقليمية لها على أساس مبدأ الدولتين، وحتى لا تجد إسرائيل نفسها أمام انسحاب شامل إلى حدود يونيو 1967 وفتح ملف اللاجئين والمطالبة بتطبيق حق العودة، الأمر

الذي يتعارض مع أطماع إسرائيل في بعض أو كل أراضي الضفة والقطاع، كما يتعارض مع أيديولوجيتها الدينية والقومية القائلة بيهودية وصهيونية الدولة. وبناءً على ما سبق، نُفذ فك الارتباط الأحادي كخطوة استباقية تهدف إلى تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي، والظهور بأنها دولة تنشد السلام وتسعى إليه. وهذا يُساعد إسرائيل على استمرار خداع العالم والاحتفاظ بالأراضي التي تراها ذات أهمية جيواستراتيجية لأمنها القومي في الضفة الغربية. وهو تقلل، كذلك، من أهمية الانتقادات الدولية للخطوات التي تقوم بها إسرائيل في محاربتها للإرهاب [للمقاومة] الفلسطيني، وتحد من مسؤوليتها (وإن كانت لا تُلغي ذلك) القانونية والإنسانية تجاه ما يجري في المنطقة" (مدار، 2005: 36).

وقد حاولت إسرائيل أن ترد على ذلك من خلال التغطية الإعلامية الضخمة لفك الارتباط وإجلاء المستوطنين عن القطاع وتفكيك مستعمراتهم، إلى الظهور أمام الرأي العالمي بمظهر الدولة التي تقدم تنازلات مؤلمة وبدون مقابل من الفلسطينيين؛ مما يُساعد إسرائيل في تنفيذ مخططاتها في الضفة الغربية لإحكام السيطرة على منطقة القدس الكبرى والأغوار. ويؤكد الجنرال شلومو غازيت ذلك بقوله "إن مشاهد الصدمة المريعة والمؤلمة من عملية الإخلاء ستقنعنا [أي الإسرائيليين] وتُقنع العالم الخارجي بأنه لا ينبغي توقع ومطالبة إسرائيل بإخلاء إضافي في الضفة الغربية" (غازيت، 2005: 18).

الخلاصة :

نظراً لتعثر اتفاق أوسلو الانتقالي وفشل مفاوضات كامب دافيد، واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، أيقنت إسرائيل أن الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني حسب أجندتها الجيوبوليتيكية غير ممكن، مما أدى إلى الانسحاب من قطاع غزة عسكرياً، مع الاحتفاظ بالسيطرة الحدودية والجوية والبحرية عليه بمباركة أمريكية كما أكده الرئيس بوش في كتاب التفاهمات المؤرخ في أبريل 2004. بالإضافة إلى الانسحاب من أربع مستعمرات صغيرة في شمال الضفة الغربية في خطوة خداعية للعالم. فعدد المستعمرين في الضفة الغربية حتى نهاية 2004 – باستثناء مستعمري القدس الشرقية – 210499 مستعمر، بينما عدد سكان المستعمرات الأربعة المفككة 554 مستعمر فقط ، أي أنهم يشكلون نحو 0.26% من المجموع الكلي للمستعمرين، وهو ما يؤكد أن فك الارتباط في شمال الضفة لم يكن أكثر من خطوة شكلية تم اتخاذها لإظهار إسرائيل بمظهر الدولة التي تقدم تنازلات صعبة من أجل السلام كما ظهر في التغطية الإعلامية الواسعة لإجلاء المستعمرين اليهود.

ومن ناحية ثانية فإن الفلسطينيين يرون في فك الارتباط مع قطاع غزة اعترافاً إسرائيلياً بالفشل في استخدام تفوقها العسكري والدعم الأمريكي اللا محدود في فرض تسوية غير عادلة عليهم، ويرجع ذلك إلى نجاح ديموغرافيا المواجهة في خلق "توازن الرعب" مع الإسرائيليين من خلال اختراق نظرية الأمن الإسرائيلية بالعمليات الاستشهادية داخل الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ومهاجمة المواقع العسكرية والاستيطانية بشكل مستمر. وأدى هذا الأمر، حسب ما يراه بارسيمنطوف وآخرون (2005: 53)، إلى

إدراك الإسرائيليين بنشوء ما يشبه "التعادل الإستراتيجي" بين الطرفين الغارقين في طريق مسدود ومؤلم ومتبادل، دون قدرة على تطوير معادلة لإنهاء المواجهة العنيفة وتجديد عملية سياسية ما. هذه الوضعية أجبرت إسرائيل للاتجاه إلى إستراتيجية انفصال أحادي الجانب لا تنطوي بالضرورة على أمل حقيقي بتغيير النزاع العنيف.

وتُشير استنتاجات شعبة التخطيط بالجيش الإسرائيلي إلى ضرورة تبني إسرائيل لانسحاب أحادي آخر في الضفة الغربية، والانفصال التام عن قطاع غزة، ويرجع سبب ذلك إلى أن بقاء الوضع الراهن في الأراضي المحتلة غير مرغوب فيه بسبب المعارضة الدولية، وتدني فرص التوصل إلى اتفاقية مع الفلسطينيين (Benn, 2006: 2). وتجدر الإشارة إلى أن فك الارتباط الإسرائيلي مع قطاع غزة لا يعني الانفصال التام بل إن إسرائيل لا تزال متواجدة على معبر رفح الدولي حسب اتفاقية المعابر من خلال مكتب التنسيق الثلاثي الفلسطيني الأوروبي الإسرائيلي، ولها الحق في الاعتراض على سفر بعض الفلسطينيين، وتتحكم أيضاً في إصدار بطاقات الهوية الشخصية لسكان القطاع.

ويُمكن، من خلال العرض الشامل للأبعاد الجيوبوليتيكة وراء تنفيذ فك الارتباط، الوصول إلى النتائج التالية:

1- فشل الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي الكبير بإنشاء دولة يهودية على ما تدعيه "أرض إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات كما يظهر ذلك في الرموز المستخدمة على علم إسرائيل ذي الخطين الأزرقين الذين يرمزان إلى نهري النيل والفرات، وتتوسطه نجمة داود السداسية. وهو ما يرمز لجيوبوليتيكية الحدود المدعاة "لأرض إسرائيل الكبرى" بوضوح. وهو يظهر أيضاً، على عدد من المسكوكات المعدنية للعملة الإسرائيلية السابقة والحالية (شكل 2)، والتي تضم أجزاء من المملكة العربية السعودية والأردن والعراق وجنوب تركيا وسوريا ولبنان. وبالتالي جاء فك الارتباط لتتحوصل إسرائيل، ولو مرحلياً، في حدود دولة ذات خصائص إثنية – ديموغرافية انعزالية، مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالغرب بشكل كامل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية.

2- أن التنسيق مع الولايات المتحدة– الحليف الإستراتيجي لإسرائيل والقوة المهيمنة على القرار السياسي العالمي– يُمهد الطريق أمام إسرائيل لتنفيذ مخططاتها وأطماعها في السيطرة على أجزاء رئيسية من أراضي الضفة الغربية تحت حجج وذرائع أمنية وسياسية معتمدة على الدعم الأمريكي اللا محدود، وعلى فرضية عدم وجود شريك فلسطيني جاد في السعي نحو السلام، وعلى استعداد للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وملتزم بالاتفاقات الموقعة بينها وبين م. ت. ف، ويوافق على مخططاتها الإستراتيجية في ابتلاع الأراضي الفلسطينية. ولقد وجدت إسرائيل ضالتها في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006 وتوليها السلطة الفلسطينية وتمسكها ببرنامجها الانتخابي القائم على المقاومة والرفض القاطع بالاعتراف بإسرائيل، أو السير في نفس العملية التفاوضية ذات الناتج الصفري كما حدث في

السنوات السابقة. وبناءً عليه أكدت زعامة حزب كاديما، المرشحة للفوز بانتخابات الكنيست السابعة عشرة التي ستجري في 28 مارس 2006، أنها ستسعى بالتنسيق مع الولايات المتحدة إلى تأمين دعم دولي لانفصال أحادي جديد في الضفة الغربية يحدد بمقتضاه حدود إسرائيل بحلول عام 2010.

3- أن إسرائيل تسعى للتخلص من الخطر الديموغرافي الفلسطيني الذي يؤرق الساسة والمخططين الإسرائيليين منذ اغتصاب فلسطين عام 1948، من أجل الحفاظ على يهودية وصهيونية الدولة، وعدم تحولها إلى دولة ثنائية القومية، أو حتى ذات أغلبية عربية في العقود القليلة القادمة. ولبلوغ ذلك تم التخلي عن القطاع الذي يمثل كتلة بشرية ضخمة ذات نمو سكاني مرتفع وكثافة سكانية عالية، ومساحة جغرافية محدودة، حيث يُشكل قطاع غزة نحو 1.35% من المساحة الكلية لفلسطين الانتداب، بينما يحتضن 12.7% من جملة السكان عام 2004. ومن ناحية ثانية فإن قطاع غزة يُشكل نحو 6.1% من إجمالي مساحة الضفة الغربية والقطاع البالغة 6020 كم2، بينما يسكن فيه نحو 36.8% من جملة سكان الضفة والقطاع.

4- أن قطاع غزة لا يُشكل من الناحية الأيديولوجية جزءاً أساسياً مما يُسمى "أرض إسرائيل التوراتية، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عملية الانفصال بنجاح، على الرغم من المعارضة المحدودة والمصطنعة لأغراض تتعلق بالجيوبوليتيكا الداخلية للأحزاب السياسية الإسرائيلية، وعلاقتها بالانتخابات البرلمانية المستقبلية. ولقد حفز فشل الاستيطان اليهودي في القطاع على فك الارتباط، حيث لم تتعدَ نسبة المستوطنين 0.6% من جملة سكان القطاع في عام 2004. وأن إسرائيل قد استنفذت معظم موارد القطاع من المياه حيث كانت تضخ كميات كبيرة منها إلى داخل الخط الأخضر، بل ونهبت موارد القطاع من الرمال حيث قدر الباحث الكمية المنهوبة حتى نهاية 1994 بنحو 3590300 متر مكعب، وقد ازدادت وتيرة نهب الرمال خلال انتفاضة الأقصى وعشية فك الارتباط لتبلغ ملايين الأمتار المكعبة، وأن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مفصلة لاحقة.

5- أن إسرائيل سعت إلى تفادي العزلة الإقليمية والدولية نتيجة استمرار الجمود في العملية السياسية، واستمرار ممارسة إسرائيل للعنف والإرهاب ضد الفلسطينيين، وبالتالي روجت للانفصال على أنه خطوة تؤدي إلى انطلاقة جديدة للعملية السلمية حسب الرؤية الإسرائيلية بضرورة تقديم تنازلات إقليمية لصالحها.

6- أن شارون لم يتوجه بفك الارتباط أحادي الجانب إلى الفلسطينيين، حيث إن العملية برمتها صممت ونفذت لمخاطبة الرأي العام الغربي والأمريكي بشكل عام، وعواصم الدول الكبرى واللجنة الرباعية بشكل خاص، من أجل التخلي عن خيار "تسوية الصراع" الذي تمخض عنه اتفاق أوسلو، والعودة إلى خيار "إدارة الصراع" على أسس جديدة تجعل من التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على "خريطة الطريق" جزءاً منها. والتخلص بالتالي من التزامات مفاوضات الوضع النهائي، بموجب اتفاق أوسلو حول القضايا الأساسية المؤجلة والتي تشمل

القدس واللاجئين والاستيطان والحدود، – المأمول أن تُفضي إلى انسحاب إسرائيلي إلى حدود 4 يونيو 1967.

7- أن إسرائيل استفادت من تجارب كوسوفو وتيمور الشرقية، والعراق التي أظهرت التعقيدات الجيوبوليتيكية للصراعات المحلية والإقليمية ذات البعد العالمي، كما استفادت من دور أجهزة الإعلام والجيوبوليتيكا الشعبية المعتمدة على تنامي دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المتخصصة في تسوية وحل الصراعات. و بناء على ذلك، تخوفت من فرض حلول إقليمية لا تتناسب مع أطماع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وهكذا تم الانفصال عن القطاع للمناورة السياسية علي المستوى الإقليمي والدولي، لإظهار إسرائيل أمام المجتمع الدولي كدولة تسعى للسلام والعيش في المنطقة ضمن حدود أمنة ومعترف بها على أسس الاعتراف والثقة المتبادلة. وفي المقابل وصف السلطة الفلسطينية بالضعف وممارسة الإرهاب، وعدم جاهزيتها للشراكة السياسية والأمنية، وعدم قدرتها على القيام بمسئولياتها والالتزامات المطلوبة منها، مما يمهد الطريق أمام إسرائيل إلى تنفيذ فك ارتباط جديد في الضفة الغربية حسب أجندتها ومصالحها الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية.

8- أن سياسة إسرائيل المستقبلية في الضفة الغربية تتجه نحو الانفصال الأحادي بدلاً من المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، مما يجعل من المسار المعدل لجدار الفصل حدود المستقبل حسب الحقائق الجيو–ديموغرافية الإسرائيلية القائمة على الأرض (خريطة 6)، وبالتالي تحويل الجدار من جدار أمني إلى سياسي– ديموغرافي، ووقف الزحف الديموغرافي في المناطق المتاخمة لخطوط الهدنة لاسيما في شمال غرب الضفة (انظر المقطع من الجدار الذي يطوق مدينة قلقيلية). وبذلك يتم منع أي تواصل جيو–ديموغرافي بين فلسطيني الضفة الغربية وفلسطيني المثلث والجليل. وقياساً لما حدث في قطاع غزة من تفكيك للمستعمرات وإخلاء للمستوطنين، فإنه أصبح في حكم المؤكد، أن يتم في المستقبل غير البعيد انسحاب في الضفة الغربية إلى حدود إثنية–ديموغرافية – أمنية تُقرها إسرائيل من طرف واحد، وبالتالي إخلاء آلاف المستعمرين من بين مستعمرات الضفة الغربية الواقعة شرق الجدار.

9- أن إسرائيل عملت على توظيف الانسحاب من قطاع غزة لتنفيذ أهداف إسرائيل الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية، حيث تعتبرها ذات أهمية جيو–إستراتيجية بسبب قربها من أغلب الأهداف الحيوية، والمراكز السكانية الرئيسية الإسرائيلية ، وأنها سعت . بالتالي . إلى تعزيز السيطرة على منطقة القدس الكبرى، وإلى استكمال بناء جدار الفصل بهدف إخراج شرقي القدس والكتل الاستيطانية الكبرى (كتلة أريئيل، ومعاليه أودوميم، وكتلة عتصيون) من حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية والسيطرة الأمنية على إقليم الغور الذي يمثل نحو 28.5% من مساحة الضفة (خريطة 5)، مما سيؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات منفصلة، وبالتالي منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات تواصل إقليمي.

10- أن إسرائيل أرادت الالتفاف على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومنعهم من العودة إلى ديارهم الأصلية في فلسطين المحتلة، بل العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المُستقبلية.

11- أن إسرائيل تسعى في ظل أية محاولة لاستئناف العملية السياسية للوصول إلى تسوية للصراع، إلى تقليص حجم عرب إسرائيل المتواجدين داخل إسرائيل بشكل عام وسكان منطقة الجليل والمثلث بشكل خاص، وإلى نقلهم إلى المناطق الفلسطينية (ترانسفير سكاني) في ظل صفقة تبادل أراضي مستقبلية تضمن ضم الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى في الضفة إلى إسرائيل، وتقليص ،بالتالي، التخوف الإسرائيلي من الوزن الديموغرافي لعرب إسرائيل في ظل تنامي شعورهم بالهوية الوطنية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أنها تحول دون نشوء تحول جيوسياسي- وسياسي داخل إسرائيل بسبب زيادة عدد النواب العرب في الكنيست ومطالباتهم المتواصلة بالمساواة.

12- أن إسرائيل أيقنت بأن أي تسوية دائمة مع الفلسطينيين - بالشروط والإملاءات الإسرائيلية- غير ممكنة إلا بالانفصال وتقليص مساحة إسرائيل إلى منطقة تضم أقل ما يُمكن من الفلسطينيين. ومن هنا تراجعت أحلام الصهيونية بالوطن القومي في أرض إسرائيل الكبرى إلى دولة يهودية مقلصة في حدود معترف بها، وبالتالي تراجعت الجيوبوليتيكا التوسعية الإسرائيلية من "أرض أكثر وعرب أقل" إلى "أرض أقل وعرب أقل".

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع والمصادر العربية :

1- إلران، مئير (2005) الإجماع،الجيش الإسرائيلي ورفض الأوامر: انعكاسات إستراتيجية للانفصال على المجتمع الإسرائيلي، في: ما بعد "فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)، ص ص 27-34، ترجمة مدار، تحرير شلحت، أنطوان، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

2- *الجعبري ، جواد (2005) ماذا بعد الانفصال الأحادي الجانب؟ ، الإدارة العامة للإعلام الخارجي، دائرة الدراسات الفلسطينية، 23 أغسطس.*

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004) المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وجدار الضم والتوسع: تقرير إحصائي، آذار 2004، رام الله، فلسطين.

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005 أ) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (6)، نوفمبر، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005 ب) بيانات عن عدد الجرحى والشهداء والمباني المتضررة خلال الفترة 29 سبتمبر 2000 – 30 نوفمبر 2005، أنظر: http://www.pcbs.org

6- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (2004) تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين، 12 مايو، أنظر: http://www.hrinfo.net/palestine/pchr/pr040512.shtm1

7- الشوفي، نزيه (2005) الثقافة الهدامة والإعلام الأسود من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، أنظر الموقع الالكتروني: http://www.awu-dam.org/book/05/study05/361-N-S/book05-sd007.htm

8- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (ب ت) ، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان الأقسام الخاصة "وثيقة كلينتون" أنظر: http://www.nbprs.net/link2html.php?sections=Sections-htm1/klenton.htm

9- المسيري، عبد الوهاب (2005) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (الموسوعة الموجزة) المجلد الثاني، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.

10- أمير،شموئيل (2004) عن الأيديولوجيا الصهيونية: بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر،ص ص 7-22، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

11- باحث للدراسات (2004) مراجعة كتاب: الفصل الإجباري بين "إسرائيل" والكيان الفلسطيني، ترجمة أبو هدبة، أحمد، السنة الثانية، ص ص 138-153، بيروت، لبنان.

12- باحث للدراسات (2005) 4237 شهيداً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، أنظر: http://bahethcenter.org/arabic/reports-analysis/reports2005/9/reports14.htm

13- بار سيمنطوف وآخرون (2005) الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته: المواجهة العنيفة الإسرائيلية-الفلسطينية (2002-2004)، ترجمة وتقديم شلحت، أنطوان، أوراق إسرائيلية (27)، آذار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

14- بتسيلم (2005) الجدار الفاصل، رأي محكمة العدل الدولية، أُنظر الموقع الالكتروني: http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/International_Court_Decision.asp

15- بتسيلم (2006 أ) الجدار الفاصل – معطيات، أُنظر الموقع الالكتروني:

http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
16- بتسيلم (2006 ب) المستوطنات ومصادرة الأراضي: إسرائيل تضم عملياً غور الأردن من الناحية الفعلية، 13 يناير، أُنظر الموقع الالكتروني:
http://www.btselem.org/Arabic/Settlements/20060213_Annexation_of_the_Jordan_Valley
17- براري، حسن (2004) أمن إسرائيل: صراعات الأيديولوجيا والسياسة، كراسات إستراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد 143، سبتمبر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أنظر:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM
18- برافر، موشيه (1989) حدود "أرض إسرائيل"! "في الماضي والحاضر والمستقبل الجوانب السياسية والجغرافية"، ترجمة: عقيلي، بدر، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن.
19- بيرت، روني (2005) سياسة الولايات المتحدة بعد فك الارتباط ،في : ما بعد "فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)، ص ص 77-86، ترجمة مدار، تحرير شلحت، أنطوان، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله ، فلسطين.
20- *جريدة القدس (2004) خبير الديموغرافيا و"الأب الروحي" لخطة الفصل البروفسور أرنون سوفير، العدد، 24 مايو، ص 12، القدس.*
21- حداد، معين (1997) الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
22- حداد، معين (2005) الجيوبوليتيكا الإسرائيلية إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدفاع الوطني، 30 أيلول/سبتمبر، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?
23- حيدر ،محمود (2003) تهافت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية، قضايا عربية، 17/ سبتمبر، أنظر الموقع الالكتروني:
http://www.arabtopics.com/modules/news/print/php?storyid=158
24- حيدر، محمود (2006) الفلسفة السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد: أيديولوجية الفوضى الخلاّقة، 16 كانون الثاني/ يناير، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?1n=ar&id=8293
25- دحلان، أحمد سعيد (1995) نحو سياسة سكانية في الأراضي الفلسطينية، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر: إستراتيجية التنمية في فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة.
26- لوتان، ياعيل (2004) الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر ،ص ص 23-32، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
27- زيان، محمد ربيع (2005) شارون والتحول من الخيار العسكري إلى الحل السياسي، 24 فبراير، ميدل إيست أونلاين، أنظر:
http://www.middle-east-online.com/?id=29093
28- سوفير، أرنون (2001) إسرائيل: ديموغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتمالات)، سلسلة أوراق إسرائيلية (7)، ترجمة غنايم، محمد حمزة، أيلول، مؤسسة الأيام، رام الله ، فلسطين.
29- شاحاك، إسرائيل (1997) الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة 300 عام، ترجمة رضى، سلمان، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

30- شلحت، انطون (2002) "ميثاق طبريا" الهروب إلى الأمام، في : "ميثاق طبريا": الأسئلة والصيغ المراوغة، سلسلة أوراق إسرائيلية (9)، ص ص7-15، ترجمة عثامنة، تحرير شلحت، أنطوان، نيسان، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

31- عفرون، يائير (2005) الانفصال والردع الإسرائيلي، في: ما بعد "فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)، ص ص37-47، ترجمة مدار، تحرير شلحت، أنطوان، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

32- غازيت، شلومو (2001) لا بُدَّ من نظام طوارئ (دكتاتوري)، في: وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتم "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، سلسلة أوراق إسرائيلية (4)،ص ص 11-15، ترجمة وتقديم: شلحت، أنطوان، تحرير غنايم، محمد حمزة، نيسان، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

33- غازيت، شلومو (2005) خيار إسرائيل ما بعد "فك الارتباط" ، في: ما بعد "فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)،ص ص 17-23، ترجمة مدار، تحرير شلحت، أنطوان، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

34- غنايم (2001)) الانفصال عن الفلسطينيين كرافعة لمجابهة "الخطر الديموغرافي"، في: إسرائيل: ديموغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتمالات)، سلسلة أوراق إسرائيلية (7)، ترجمة غنايم، محمد حمزة، أيلول، مؤسسة الأيام، رام الله ، فلسطين.

35- مجلة الدراسات الفلسطينية (2003) قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي الرابع والثلاثين: 17-21 حزيران/يونيو 2002، العدد 53، ص ص 70-88، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

36- مدار (2001) وثيقة هرتسيليا توصيات مؤتمر "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلية"، سلسلة أوراق إسرائيلية (4)، ترجمة وتقديم: شلحت، أنطون، تحرير غنايم، محمد حمزة، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

37- مدار (2003) حكومة شارون الثانية الخطوط العريضة والاتفاقات الائتلافية وسير الوزراء الجدد"، سلسلة أوراق إسرائيلية (12)، تحرير غنايم، محمد حمزة، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

38- مدار (2005) ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل: وثيقة "مؤتمر هرتسيليا الخامس"، سلسلة أوراق إسرائيلية (29)، ترجمة وإعداد: عياش، سعيد ، تحرير شلحت، أنطوان، آب، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

39- مزيد، ماهر على سيلمان (2003) تغيرات الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل والآثار الاقتصادية الناجمة عليها منذ عام 1949: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر.

40- مصالحة، نور الدين (1997) أرض أكثر وعرب أقل سياسة " الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

41- مصالحة، نور الدين (2003) إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ترجمة مدار، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

42- مكتب رئيس الوزراء (1989) مبادرة السلام لحكومة إسرائيل التي أُقرت في 14 أيار 89، دائرة الإرشاد المركزية، وزارة المعرف والثقافة.

43- منظمة التحرير الفلسطينية (1994) اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا ، دار الطيف للمطبوعات، مصر الجديدة، القاهرة.

ناشد (2005) "مؤتمر هرتسيليا الرابع الوثائق والنقاشات، الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية، غزة، فلسطين. 44-

هراري،شالوم و هيلر، مارك (2005) تأثير الانفصال على السياسة والمجتمع الفلسطينيين، في : ما بعد "فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)،ص ص51-61، ترجمة مدار، تحرير أنطوان شلحت، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين. 45-

وايتلام، كيث (1999) اختلاق إسرائيل القديمة :إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهنيدي، عالم المعرفة، العدد (249)،سبتمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 46-

وزارة الصحة الفلسطينية (2006) الاعتداءات الإسرائيلية على الصحة والطواقم الصحية: أنظر: http://www.moh.gov.ps/moh_ar/index.asp?deptid=13&pranchid=83&action=details&serial=858 47-

وزارة خارجية الأردن (ب ت) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 237: 14 حزيران (يونيو) 1967، أنظر: http://www.mfa.gov.jo/ar/pages.php?menu_id=164 48-

يوسف، أيمن (2004) خطة شارون دراسة تحليلية نقدية، باحث للدراسات، السنة الثانية، العدد 8، بيروت، لبنان. 45-62، 49-

ثانياً : المراجع والمصادر الأجنبية :

1- ACPR (2005) Israel - The Security Paradigm, See: http://www.acpr.org.i1/ins/index.htm
2- Amidror, Yaakov (2006) Title of Session: Defensible Borders for Israel, The 6th Herzliya Conference, Institute for policy and Strategy, See: http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?ArticleID=1453
3- Bedein, David (2005) An Israeli Government Working Against the Interests of the Jewish People, July 25, see: http://www.freeman.org/MOL/pages/august-2005.php
4- Benn, Aluf, (2006) Defense Chiefs Urge Further Unilateral Steps, haaretz, 6 March, See: :http://www.haaretzdaily.com/hasen/spages/690453.htm1
5- Ben-Porat, Guy (2005) Grounds for Peace; Territoriality and Conflict Resolution, Geopolitics, Vol.10,No.1, Spring,pp.147-166, Taylor & Francis Group, UK.
6- Benvensiti, Meron (2006) Sharon's second "Big Plan" Haaretz, January,12, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/669207.htm1
7- Bicom (2004) Prime Minister Sharon's Letter to President Bush 14 April 2004, Documents and Speeches, See: http://www.bicom.org.uk/publication/documents_and_speeches/?content_id=599
8- B'tselem (2006) Statistics on Israeli and Foreign Fatalities During 29/9/2000 to 31 /12/2005, see: : http://www.btselem.org/english/statistics/Casualities.asp
9- Central Bureau of Statistics (1968) Statistical Abstract of Israel, No.19, Jerusalem, Israel.
10- Central Bureau of Statistics (1983) Statistical Abstract of Israel, No.34, Jerusalem, Israel.
11- Central Bureau of Statistics (2002) The Arab Population in Israel, Statistilite No.27, Center for Statistical Information, Prime Minister's Office, State of Israel.
12- Central Bureau Of Statistics (2005) Statistical Abstract of Israel No.56, Jerusalem

13- Dahlan, A.S.M. (1987) Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strip, Unpublished Ph.D. Thesis, Department of Geography, University of Durham,UK.
14- Diker, Dan (2005) A Return to Defensible Borders, The freeman Center, August, see: http:// www.freeman.org/MOL/pages/august-2005.php
15- Diker, Dan (2006) Sharon's Strategic Legacy for Israel: Competing Perspectives, Jerusalem Issue Brief, vol. 5, No. 15 , 12 January, Jerusalem Center for Public Affairs, See: http//www.jcpa.org./brief005-15.htm
16- Foundation for Middle East Peace (2005) Israeli Disengagement Options-February 2005, See: http:www.fmep.org/maps/map_data
17- Gold, Dore (2005) Jerusalem in International Diplomacy, Executive Summary, 1 September, Jerusalem Center for Public Affairs, See: http://www.jcpa.org/jcprg10.htm
18- Ingram, Alan (2005) The New Geopolitics of Disease: Between Global Health and Global Security, Geopolitics,Vol.10,No.3,pp522-545, Taylor& Francis.
19- Kimmerling, Baruch (2006) The Fence will Never be a Border, Haaretz, 23 January, see:http://www.haaretz.com/hasen/spages/673436.htm1
20- Kipnis, Baruch,A. (1987) Geopolitical Ideologies and Regional Strategies in Israel, Tijdschrift voor Econ. En Soc. Geografie 78, Nr.2, pp125-138.
21- Laqueur, W. and Rubin, B. (1984) The Israeli Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict, Fourth Edition, Penguin Books.
22- McColl, Robert, W. (2000) On a Razor's Edge: Opportunity Lost or Opportunity Gained?, The Arab World Geographer, Vol.3,no.33,pp.164-6, Toronto, Canada.
23- Mualem, Mazal and Barkat, Amiram (2006) White House Cruticizes U.S. Evangelist Remark about Sharon, Haaretz, 6 January, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/666698.htm1
24- Newman, D. (1984) Ideological and Political Influences on Israeli Rurban Colonization : The West Bank and Galilee Mountains, The Canadian Geographer, Vol. xxviii, No, 2, pp.142-155.
25- Newman, David (2000) The Symbolism of Space and Place amongst Israelis and Palestinians, The Arab World Geographer,Vol.3, no.3,pp167-8, Toronto, Canada.
26- Peres, Louis Rene (2005) Opposing Sharon, Saving Israel, July 16, see: http://www.freeman.org/MOL/pages/august-2005.php
27- Portugali, J. (1991) Jewish Settlement in the Occupied Territories: Israel,s Settlement Structure and the Palestinians, Political Geography Quarterly, Vol. 10, No.1, PP. 26-53.
28- Sinai, Ruth (2006) One in Four Israelis is Poor, 2005 Poverty Report Shows, Haaretz, 23 January, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/673473.htm1
29- The Arab World Geographer (1999) Book Review of Dodds, Claus Titled: Geopolitics in a Changing World, Vol.2, No.3, pp.250-51.
30- The JDC-Brookdale Institute (2002) The Elderly in Israel, The 2002 Statistical Abstract, Demographic Characteristics of the Elderly, Jerusalem, Israel, see: www.jdc.org.il/brookdale
31- Weisman, Lilach (2006) Netanyahu Focuses on Fence, Peretz on Tution, Haaretz, 23 January, see:http://www.haaretz.com/hasen/spages/673412.htm1
32- Ya'alon, Moshe (2006) Title of Session: Defensible Borders for Israel, The 6th Herzliya Conference, Institute for policy and Strategy, See: http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?ArticleID=1452.